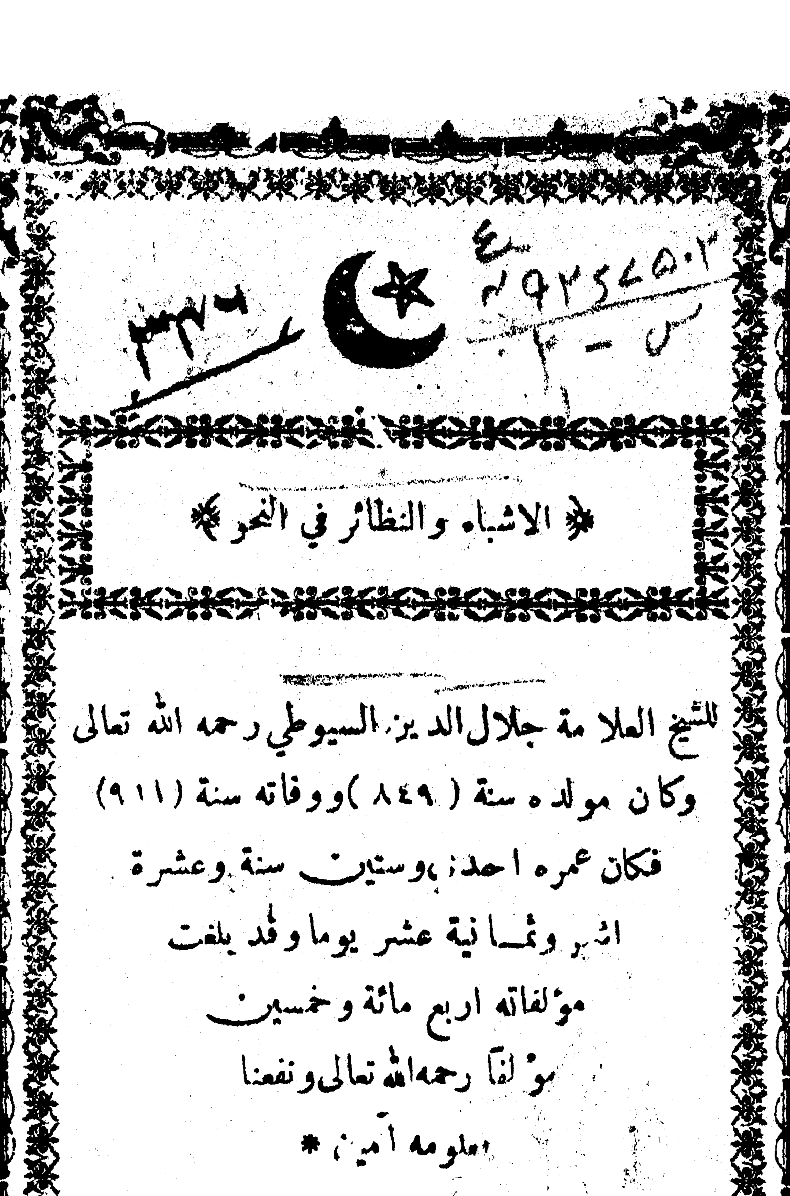
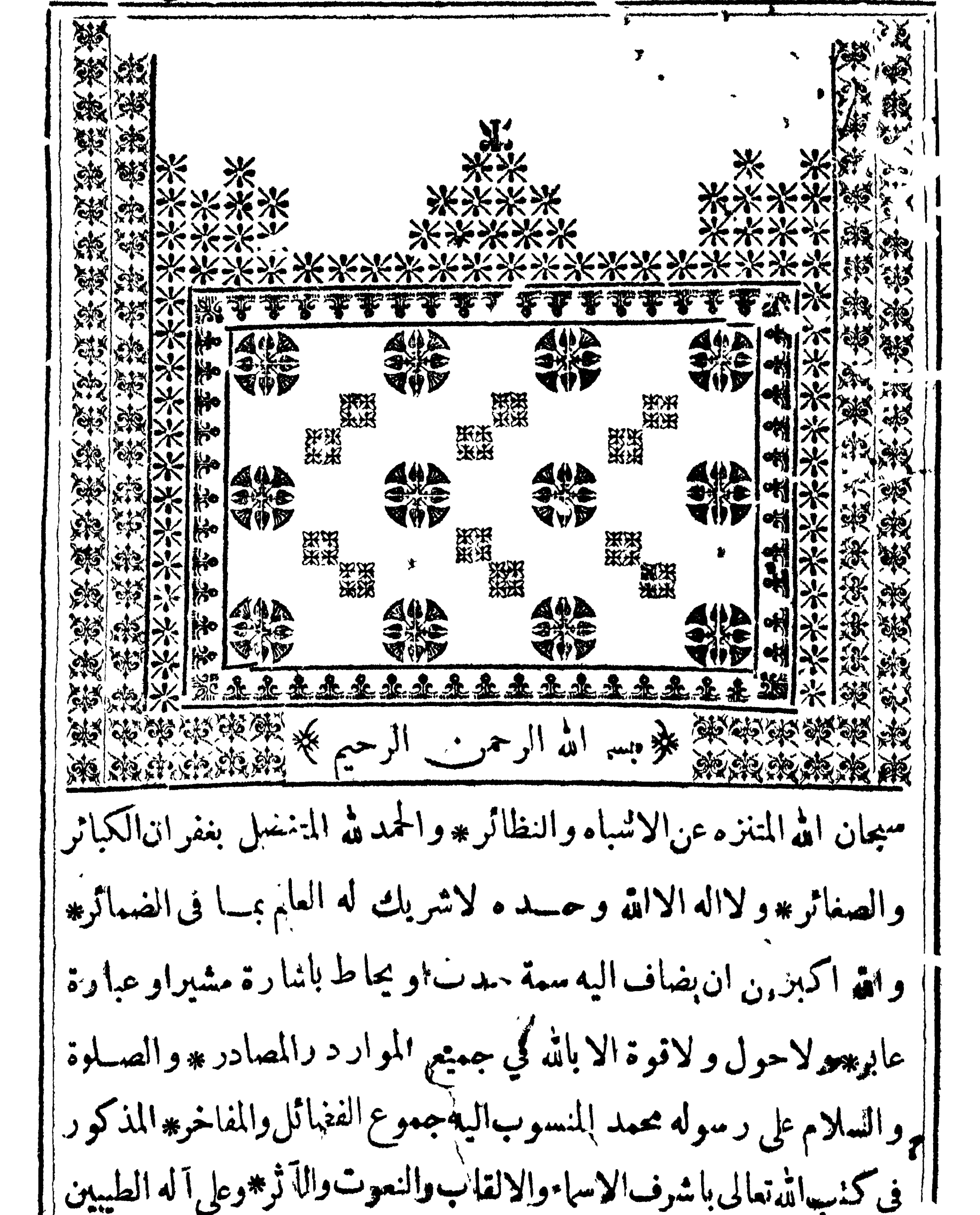


الاشباه والنظائر في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
وكان مولده سنة (٨٤٩) ووفاته سنة (٩١١)
فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة
اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت
مؤلفاته اربع مائة وخمسين
مؤلفا رحمه الله تعالى ونفعنا
بعلومه آمين *

طبع بمطبعة مجلس د... النظامية الكائنة ب...
حيدرآباد ... الله الى اقصى الزمن
(١٣١٧)



سبحان الله المتنزه عن الاشباه والنظائر * والحمد لله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر * ولا اله الا الله وحده لاشريك له العالم بما فى الضمائر * والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر * ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر * والصلوة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر * المذكور في كتب الله تعالى باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والآثر * وعلى آله الطيبين الاوائل وصحبه النجوم الزواهر * اما بعد * فان فنون العربية على اختلاف انواعها وهي اول فنوني * ومبتدأ الاخبار التى كان في احاديثها سمري شجونى * لطالما اسهرت في تتبع شواردها عيونى * واعملت فيها بدفى المجد ما بين قلبي وبصرى ويدى وظنونى * ولم ازل من زمن الطلب

اعتنى بكتبها قديما وحديثا * واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا * الى
ان وقفت منها على الجم الغفير * واحطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا بحيث
لم يفتني سوى النزر + اليسير * والفت فيها الكتب المطولة والمختصره * وعلقت
التعاليق ما بين اصول وتذكره * واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم * واحياء
ما دثر من معالمهم * وما رووه او رووه * وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب
والاقوال ضعفه الناس او قووه * وما وقع لهم مع نظرائهم * وفي مجالس
خلفائهم وامرائهم * من مناظرات ومحاورات * ومجالسات ومذاكرات *
ومدارسات ومسائرات * وفتاوى ومراسلات * ومعاياة ومحاجاة *
وقواعد ومناظيم * وضوابط وتقاسيم * وفوائد وفرائد * وغرائب وشوارد *
حتى اجتمع عندي من ذلك جمل * ودونت زمالا ابالغ واقول وقر جمل *
وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف * لم اسبق الى مثله وديوان منيف *
لم ينسج ناسج على شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظائر *
وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر * واودعته من الضوابط
الاستثناءات جملا عديده * ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والالغاز كل
فريده * ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الحاق * ولا سود بتسطير
جميع ما ارصد له من بياض الاوراق * فحبسته بضع عشرة سنة وحرمه
الكاتبون والمطالعون * ثم قدر الله اني اصبت بفقده فانا لله وانا اليه راجعون *
فاستخرت الله تعالى في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد * وعزمت على
تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهمات يقصد * واعلم * ان السبب
الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل

+ القدر

الفقه كما صنفه المتأخرون فيه والفوه من كتب الاشباه والنظائر وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول قواعده ان الفقه انواع * احدها * معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني * الثاني * معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ ابي محمد الجويني * الثالث * بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن شيء فيه ﴿كتاب السلسلة﴾ للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في مسئلة × وهذه سلسلة طولها الشيخ * الرابع * المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان * الخامس * المغالطات * السادس * الممتحنات * السابع * الالغاز * الثامن * الحيل وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم القزويني وغيرهم * التاسع * معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات * العاشر * معرفة الضوابط التي تجمع جموعا * والقواعد التي ترد اكثرها اليها اصولا وفروعا * وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها * وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد * لمراتب الاجتهاد * وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في ﴿كتاب الاشباه والنظائر﴾ للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواه واما ﴿قواعد الزركشي﴾ فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب ﴿الاشباه والنظائر﴾ للامام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره

× مشه

في

في خطبته * و اول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين ابن عبد السلام في ﴿ قواعده الكبرى ﴾ و ﴿ الصغرى ﴾ والف الامام جمال الدين الاسنوي كتابا في الاشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب على الابواب وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما ﴿ التمهيد ﴾ في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصوليه * و ﴿ الكوكب الدري ﴾ في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحويه * وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام سراج الدين ابن الملقن ﴿ كتاب الاشباه والنظائر ﴾ مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ماقبله والفت ﴿ كتاب الاشباه والنظائر ﴾ مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذى شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى في كتابه ﴿ نزهة الالباء في طبقات الادباء ﴾ علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر واخبار العرب وانسابهم قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لان النحو معقول من منقول * كما ان الفقه معقول من منقول * وقال الزركشي في اول قواعده كان بعض المشائخ يقول العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول

وعلم لا نضج و لا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج وا حترق وهو علم الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون * الاول * فن القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع و التحقيق واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة مالايه العربية فيهامن معان وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات القرآنية والاحاديث النبويه والابيات الشعريه * وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويه * وحشوتها بالفوائد * ونظمت في سلكها فرائد القلائد * الثاني * فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احدى الفروق بين الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك * الثالث * فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديما تاليفا لطيفا مسمى (بالسلسلة) كما سمى الجوينى تاليفه في الفقه بذلك والف الزركشي كتابا في الاصول كذلك وسماه ❋سلاسل الذهب❋ * الرابع * فن الجمع والفرق * * الخامس * فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها في فن لانها متقاربة كما اشار اليه الاسنوى في اول الغازه * السادس * فن المناظرات

والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات * السابع * فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب ﴿الاشباه والنظائر﴾ فدونك مؤلفا تشد اليه الرحال * وتتنافس في تحصيله فحول الرجال * والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لى فيه نية صحيحة * وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة * فهو الذى لا يخيب راجيه * ولا يرد داعيه * قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن سالم الباهلي حدثنا ابي عن جدى عن ابى الاسود الدؤلى قال دخلت على علي بن ابى طالب رضى الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لى لم تركتها فقلت لم احسبها

منها فقال بل هي منها * بزدها فيها قال ابن عساكر في (تاريخه) كان ابو اسحق ابراهيم بن عقيل النحوى المعروف بابن المكبرى يذكران عنده تعليقة ابي الاسود الدولي التي القاها عليه علي بن ابي طالب وكان كثير اما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي فكتبها عنه وسمعها منه في سنة ست وستين واربعمائة واذ ابه قد ركب عليها اسناد الاحقيقة له وصورته قال ابو اسحق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير الكرماني حدثني اسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني ابو عبيد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدولي دخل على علي رضي الله عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد بن منصور ان يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمان ومأتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابى بكير رجلا واحدا وهذا التي سماها (التعليقة) فهى في اول امالى الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى *

﴿فن القواعد والاصول العامة﴾

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في القواعد النحويه) *

﴿حرف الهمزة﴾

(الاتباع) هو انواع منه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة

بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام * واتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال * واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب في الآخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام * واتباع حركة الفاء اللام وذلك في مرئ وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مرؤ وفم ورأيت مرأ وفما ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما * واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والامر اذا لم يفك الادغام فيهما في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم * واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه كثمرة وثمرات بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم * واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في منذ فان الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء بله على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم لم يلده ابوان فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام * واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد قال ابن يعيش من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم بعد حذف اللام * واتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم منخر ومنتن ومغيرة وقال ابن يعيش منهم

من يقول منتن بضم التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس * ومنه * اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا افرد واقالوا نجس * ومنه * اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبأ بنبأ يقين * انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا * في قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش اقلالا * ومنه * اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق الادغام لحديث ايتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوأب فك الادبب وقياسه الادب اتباعا للحوأب * ومنه * اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة في اخرى لحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في التذكرة لا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما مأزورات على بأجل قال والغدايا والعشايا الادلالة فيه لان غدايا في جمع غدوة مثل جرة وجرائر وكنة وكنائن * ومنه * اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى لحديث

لادريت

لا درَيت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة * ومنه * اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث لحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضللوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث المواقيت هن لهن اصله لهم اى لاهل ذى الحليفة وماذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن * ومنه * اتباع اليزيد الوليد في ادخال اللام عليه وهو قول الشاعر رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * قال ابن جرير حسن دخول اللام في اليزيد لاتباع الوليد وقال ابن يعيش في شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف مالم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم * فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالعدد وله ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت

زيدابن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجرمررت بزيدبن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن ﴿تنبيه﴾ قال ابن جنى في المحتسب في قراءة الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك ولم ادر ولم ابل وايش تقول وجا يجى وسا يسو بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق× وطنب والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين * احدهما انه اذا كان اتباعا فاقيس الاتباع ان يكون الثانى تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول مد وشد وفر فتتبع الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثانى في نحو اقتل+ اخرج * والآخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب البناء قوله * وقال اضرب الساقين امك هابل * كسر الميم لكسرة الهمزة * وفي الكشاف قرأ ابوجعفر للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله ﴿فائدة﴾ قال ابن ابان في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا كانت

× كعنق + اقبل

قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو مد وشد اجوز واحسن اذ ليس فيها نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى ❊ فائدة ❊ عد من الاتباع حركة الحكايــة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات اللاحقة اللائي في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشأت عن عوامله وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي في كتابه المسمى (بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الاعراب) حركة المحكى في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لاضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر وقال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الا ترى هم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى ❊

(الاتساع) عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او الظرف

مقام الاسم * فالاول * نحو فاسئل القرية والمعني اهل القرية ولكن
البر من آمن * والثاني * نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في
يومين * وولد له ستون عاما والمعني ولد له الولد ستين * بل مكر الليل
والنهار * نهاره صائم * وليلته قائم * ياسارق الليلة * اهل الدار والمعنى
مكر في الليل * صائم في النهار * سارق في الليلة * قال وهذا الاتساع في كلامهم
اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت
نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك سير به
فرسخين يومان فتقيم يومين مقام الفاعل * وقال في موضع آخر ان
بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما
حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف
وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انهما
بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات
كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وهذا كله كلام ابن السراج
وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة * فاقول *
قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب
مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله
حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه
بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا
قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول
الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به

فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضربته الضرب على
معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره
وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول
به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق وفي (البسيط)
ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا
جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا
كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عامة على
اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد
فربما جازت التثنية والجمع بينهما انتهى * واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل
* الاولى * انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز
التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع
فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء
في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب
على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع
التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف
اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ * الثانية * اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به
مجازا او يسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل
عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب
الرجوع الى الاصل * وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان لم تقع
في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس

سفر بى اياه الالن يقرن بي فدل هذا على ان الضمائر لا تنتصب ظروفا لان كل ما تنتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه * قال ولم ار احدا انبه على هذا التنبيه * الثالثة * يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ياسارق الليلة اهل الدار وبامسروق الليلة اهل الدار ذكرهما سيبويه * قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد * وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير على معنى وليس المراد انها مضمرة ولا متضمنة ولذا لم تقتض البناء * وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا اجاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهته به من حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال

فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء * الرابعة *
قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف * يوماً عبوساً قمطريرا ونائبا
عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو
الضرب اليوم * قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك
في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف
في اجازته صاحب البسيط * الخامسة * ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع
في كل ظرف متصرف * وقال في (البسيط) ليس التوسع مطردا في كل ظروف
الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد
قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك
فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها تجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك
لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان * السادسة * لا يتوسع
في الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيه
بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه
مع كان واخواتها * قال ابو حيان يبنى على الخلاف في كان اتعمل في الظرف
ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه
لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت
الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا انصبت
الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه * ونظير ذلك قولهم
دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل
الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان * والذي نص عليه

ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال * ويجوز الاتساع مع الفعل
اللازم ومع المتعدى الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى
اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع
لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال ويوما
شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى
ثلاثة بحق الاصل وباب اعلم واري فرع من علم ورأى والحمل انما يكون
على الاصول لا على الفروع * وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين
والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى
الى اربعة * واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه
مع اللازم * السابعة * اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى * مثال
ذلك ان يتوسع فيضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل
يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف
ثم يتوسع في المصدر * ان قلنا * يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه
لا يوضع شيئان بدل شئ واحد * وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع
في شئ من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى
وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه
ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد
في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه *

﴿ اجتماع الامثال مكروه ﴾

ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل * فمن الاول قالوا في دهدهت

الجرد هديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قولهم في حاحازيد حيحى زيد قلبوا الالف ياء لذلك* وقال الخليل اصل مهما الشرطية ماما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير* وقالوا في النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذا قالوا في نحو حي حيوى وفي نحو تحية تحوى لذلك وهنيهة اصلها هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال والحيوان من مضاعف الياء واصله حييان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال* وكذا دينار وديباج وقيراط وديهاش+ وديوان اصلها دنار ودباج ودوان قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولبى اصله لبب قلبت الباء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصار لبي ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار لبا ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واوا* قال الشلوبين وسببه اجتماع الامثال فان هنالك الفين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف* قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لان الياء قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال من قلبها ياء* ومن الثاني حذف احد مثلي ظللت ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس* وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال

+ ديماس

ككرسي وشافعي وبختي ومرمى الا في نحو كسا اذ اصغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسيي بيائين مشددتين وستاتي علته وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو غطاء وكساء ورداء واداوة وغاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياءان فيثقل اجتماع الياءات وبيانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب الف المد ياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظه غطيي فتحذف الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال غطي وفى اداوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال ادية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى احي ذكره في البسيط ❋ ومن ذلك قولهم لتضربن ياقوم ولتضربن ياهند فان اصله لتضربونن ولتضربينن فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية فى نحو اتحاجوني كراهة اجتماعها مع نون الوقاية ❋ قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلزم في اتحاجوني لان اجتماعها مع نون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها في معناها ومخففة منها انتهى ❋ ومن ذلك قال ابو البقاء في (التبيين) تصغير ذا ذيا واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث

ياءات والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها * ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون * قال الشلوبين× لانه كان يؤدي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يابنى يابنيي بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول المثلين فيه مسكن فلابد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لان المفرد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة * ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابنى بالسكون كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت * ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروف النفي * ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو لئلا يعلم حذرا من توالي مثلين لو قيل للا يعلم * ووجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدى وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شددي وضرري لاجتمع مثلان * ومن كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون اي خلافا

× الكوفيون

للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكى المنى واجاز الاخفش الابيى ومن ذلك قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) انما قدرت الضمة فى جاء القاضى وزيد يرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضى لثقلها في انفسها وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قال والامثال التى اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التى قبلهما والياء والواو مضارعتان للحركات لانهما من جنسها الاترى انهما ينشئان عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة * قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ماقبل الواو والياء فى نحو غزو وظبى لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ماقبل الواو والياء ساكنا لامتحركا فاحتملوا مابقى من الثقل لقلته * ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشددة حذفت فيلزم ان يقال هل تضربنن فتعود إلى مثل مافررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان * قال ابن فلاح في (المغنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال فى نحو زيدي من غير استثقال قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة * وقال ابن الدهان فى (الغرة) اذا كنا قد استثقلنا الامثال فى الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ماقلبنا احد الحروف

فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظللت ومثال الثالث
تقضى البازى واصله تقضض فالاولى ان تستثقلها في الحروف المعتلة * فان
اعترض بزيدى واجتماع الامثال ياءات وكسرات * فالجواب ان
ياء النسب في تقدير الطرح كتاء التانيث * ومن ذلك كراهة اجتماع المثلين
فتح من الرجل والم الله لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل * وفى
(شرح المفصل) للسخاوى لايجوز انّ انّ زيدا منطلق يعجبنى عند سيبويه
وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين واجاز ذلك
الكوفيون فان فصلت بشئ جاز ذلك باتفاق نحو انه عندنا ان زيدا
في الدار * ومن ذلك قال السيرافي في ان قيل لم وجب ضم الاول في
المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم
الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو
ضوارب فلم يبق الا الكسر والضم فاختاروا الضم لان الياء علامة التصغير
وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسروا
الاول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من
اجتماع الامثال *

﴿اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم﴾

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الاول قوله * الحمد لله
العلى الاجلل * وقوله * يشكوا الوجا من اظلل واظلل * وقوله *

﴿شعر﴾

وان رأيت الحجج الرواددا * قواصرا بالعمر او مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب بكر وجعل لك فهذا امشبه في اللفظ يشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق * ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم عوي الكلب عوية وهذا عندي وان كان لازما فانه اجري مجرى بنائك من باب طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك امرأة جوية ولوية من الجوى واللوى فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوية ولوية فصححت العين ولم تعللها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان فان اسكنوا اصححوا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فلذلك قالوا اعوى الكلب عوية تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان * فان قلت * فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية * فالجواب * انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرناه وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن لجاشم وقاثم مزية يجب لها العدل بهما الى جشم وقثم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه انحلال او استقلال هو القياس ومن ذلك قراءة ابن مسعود فقلا له قولا لينا وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل وقول الشاعر *

زيارتنا نعمان لا تنسينها * تق الله فينا والكتاب الذى تتلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسينها اتق الله ونحوه ما انشده

ابوزيد من قول الشاعر *

* واطلس يهديه الى الزاد انفه * اطاف بنا والليل داجي العساكر *

* فقلت لعمرو صاحبي ورأيته * ونحن على حوض دفاق عواسر *

اى عوى الذيب فسر انت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقُلا وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في سر * ومثله قول الضبي في فتية كلما تجمعت البيداء لم يهلعوا ولم يخموا يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من لم يخم * وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله *

﴿ شعر ﴾

* كفاك كف ما تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدما *

وقول الآخر بالذي تردان اي تريدان * ومن الثاني * وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمان ومن قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها ونحو ذلك قول الآخر *

﴿ شعر ﴾

* وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذي انت بائح *

فاسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت

لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ قالوا الآن جئت بالحق فاثبت واو قالوا لما تحركت لام لان والقراءة القوية قالوا لان باقرار الواو على حذفها لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر

﴿ شعر ﴾

* حدثنا بنو ذبيان منكم لان * ان بنى فزارة بن ذبيان *

* قد طرقت ناقتهم بانسان * مشياء سبحان ربي الرحمن *

اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله منكم الان فاعتد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون قراءة ابي عمرو انه اهلك عاد الولى على هذه اللغة وهي قولك مبتدئاً اولى لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن فحرك في شد ومد وفر يا رجل وعض ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد *

﴿ شعر ﴾

الا يا هند هند بني عمير * ارث لان وصلك ام جديد

ادغم تنوين رث في لام لان * ومما نحن على سمته قول الله عز وجل لكنا هو الله ربي واصله لكن انا فخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى * وقياس قراءة من قرأ قالوا لان فحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين

لان حركة الثانية غير لازمة فنقول لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف جوأبة وجيأل جوبة وجيل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة * ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى رويا ونوى فيصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضوء ونوء تخفيف ضوء ونوء لتقديرك الهمزة واراد تك اياه * وكذلك ايضا صح نحو شي وفي تخفيف شيء وفيء كذلك * وسألت ابا علي فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكنا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جوأبة وجيأل انقلب فتقول جابة وجال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل اليه واوما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه * فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم ريّا وريّة في تخفيف رؤيا ورؤية * قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رويا وروية ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى رُيّا ورُيّة انما قلبت حرفا الى آخر كانه هو الا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكانك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما * قال وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفاية انتهى * وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حروفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا عصى ورحى كما قالوا قال وباع وكذلك قالوا يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي

رمى وغزا انتهى *

﴿ اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل ﴾

عقد ابن جنى في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم واشتتموا فهذا بيانه بيان شئت ثلك وجعل لك الا انه احسن من قوله * الحمد لله العلى الاجلل * وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غيره ضرورة * وكذلك باب قوله هم يضربونني وهما يضربانني اجري وان متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمان× نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان تكون بعدها نون الا ترى انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة فقال يضربانى وقل اتحاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قَتَّلَ * ومنهم من يقول قِتِل * ومنهم من يقول قِتَّل * ومنهم من يقول اِقَتَّل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل او لالتقاء الساكنين * ومن الثاني قولهم هاءالله اجري مجرى دابه وشابه وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا ادّاركوا فيها * ومنه عندى قول الراجز *

﴿ شعر ﴾

في اي يومىّ من الموت افر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر

كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء * وقال اراد نون الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف

× يشتمون

من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد يوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره ايوم لم يقدرم ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدرام فحرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد يقدر ام واختار الفتحه اتباعا لفتحة الراء * ونحو من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة * وكنت ذاكرت الشيخ اباعلي بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل * قلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيا * ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك * ومنه فاليوم اشرب غير مستحقب كانه شبه ربغ بعضد * وكذلك ما انشده ابو زيد قالت سليمى اشترلنا دقيقا * هو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده من قوله * واحذر ولا تكثر كريا عورجا * لان ترك بوزن علم * قلت وقد خرج على ذلك قراءة الم تر الى الملأ من بني اسرائيل بسكون الراء ثم قال ابن جني وهذا الباب نحو من الذي قبله فيه ما يحسن ويقاس وفيه مالا يحسن ولا يقاس ولكل وجه *

﴿ اجراء الاصلي مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلي ﴾

وقال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوي بحذف الياء الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرارا من اجتماع الياءات واما الحذف فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفي كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموي لانك

تحذف ياء ثلدة وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفتها في صحيفة * واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجرى الاصلي مجرى الزائد لشبهها لفظا لا اصلا قال لو انحوني قال ومثل تحية تئية وهي التمكث × قال ولا احفظ لهما ثالثا انتهى * ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من قولهم في تثنية ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائدة وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فتقول قراآن * ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباآن وبالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصل وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو حمراء حمراآن باقرار الهمزة من غير تغيير لانه لما قلبت الف التانيث همزة التحقيف بالاصلية فلم تغير كالاصلية *

﴿الاختصار﴾

هو جل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فانه في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى المنفصل مع امكان المتصل * وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة فيه تنوب مناب جملتين * وباب العطف لان حروفه وضعت للاغتناء عن اعادة العامل * وباب التثنية والجمع لانها اغنياء عن العطف * وباب النائب عن الفاعل لانه دل على الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه * وباب التنازع * وباب علمت انك قائم لانه محل الاسم واحد سد مسد المفعولين * وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم وباب النداء لان الحروف فيه نائب

مناب اذ عوا وأ نا دى وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون * وهكذا الى مالا يتناهى * والالفاظ الملازمة للعموم كاحد واكثروا من الحذف * فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل * وتارة للكلمة باسرها * وتارة للجملة كلها * وتارة لاكثر من ذلك * ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة * وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة * وقال ابن يعيش (في شرح المفصل) الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان * وقال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط * وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تجيء حروف المعاني * نيابة عن غيرها من الافعال فلذ لك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني * وقال ابو الحسن ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم لله درك من رجل من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار * وقال ابو البقاء في (اللباب) وتلميذه الاندلسي في (شرح المفصل) انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد * فان

دخلت اللام في خبرها كان آكد * وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات * وهكذا ان المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد انتهى * ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط * وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقائم * وقال ابن اياز في (شرح الفصول) انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار * الاترى انك لولم تات بمن واردت الشرط على الاناسي لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به من * لانك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بان لاحتجت ان تذكر الاسماء ان يقم زيد وعمرو وبكر وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام انتهى * ومما وضع للاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة ماعندك مكررا هكذا ومن ثم قالوا ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود فخففوا بالتوحيد مع امن اللبس * هكذا علله الزمخشري في (الاحاجي) واورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء * قال والصواب في التوحيد

ان المائة لما كانت مونثة استغني فيها بلفظ الأفراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف الالف وقيل انما جمعوا في الالف دون المائة لان الالف آخر مراتب العدد فحملوا الاخر على الاول. كما قالوا ثلاثة رجال * ومما بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لان قولك عندي تسعون اخصر من مائة الا عشرة * وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه * الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره * فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف * وقال الاندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما اتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات * الا ترى انه لولا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب * فاغنى العلم عن ذلك اجمع * قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال السخاوي العلم عبارة عن مجموع صفات * قال صاحب (البسيط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة * اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن * واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسماها تغني عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة

على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير
و اتان وجدي و عناق و جمل و رجل و حصان و حجر الى غير ذلك لكنهم
خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ و يطول عليهم الامر فاختصروا ذلك بأن
اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث * تارة في الصفة كضارب وضاربة
و تارة في الاسم كامرأ وامرأة ومرء ومرأة في الحقيقي و بلد او بلدة في غير الحقيقي
ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا
على البيان فقالوا كبش و نعجة و جمل و ناقة و بلد و مدينة * وقال ابن القواس في
(شرح الفيه ابن معطي) التصغير وصف في المعنى وفائدته الاختصار فاذا قلت
رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع
الاختصار قلت رجيل وكذلك لا يصغر الفعل * وقال ابن النحاس فان قيل
فما فائدة العدل فالجواب ان عمر اخصر من عامر * وقال الشلوبين في (شرح
الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره وجهان * احدهما * ان يبنى فعل الفاعل
بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وهو بمعناه نحو قم وا قعد * والثاني ان يدخل
لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم و لتقعد و الاجود الاول لانه اخصر
فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل
في قولك قمت ولم يقولوا اقام انا وقمت ولم يقولوا اقام انت الا انه قد جاء
المستغنى عنه في الامر ولم يجي في الضمائر في حال السعة * وقال في البسيط لما كان
الفعل يدل على المصدر بلفظه و على الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق
منه اسم للمصدر و لمكان الفعل و زمانه طلبا للاختصار و الايجاز لانهم
لو لم يشتقوا منه اسماءها للزم الاتيان بالفعل و بلفظ الزمان والمكان

❊ وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار ❊ وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأى الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخصر من قولك اى الرجلين عندك زيد ام عمرو ❊ وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار

❊ اختصار المختصر لا يجوز ❊

لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا ❊ قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابوعلي قال قال ابوبكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصر الهاهي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ❊ ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل ❊ وفي (شرح التسهيل) لابي حيان لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشئ منه الا حيث سمع ❊ وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها ❊ وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل) لا يجوز جواب اما الا ان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا

لكان اجحافا بها * وقال صاحب (البسيط) القياس يقتضى عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها الان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له * واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولانهم جاؤا بالحرف اختصارا عن الجمل التى تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف * وقال ابن جنى في الخصائص تفسير قول ابي بكر انها دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ماقام زيد فقد اغنيت ماعن انفى وهي جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الازيدا فقد نابت الاعن استثنى واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل عن استفهم * والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك وفى قولك امسكت بالحبل نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له * ومن في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اى اكلت بعض الطعام * وكذلك بقية مالم تسمه فاذا كانت هذه الحروف نوائب عماهو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنتهك وتجحف بها * قال ولاجل ماذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجز ان تعمل في شئ من الفضلات الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه * وقال ابن يعيش حذف الحرف يا باه القياس لان الحروف انما جئ بها اختصارا ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفى وهمزة الاستفهام

نائبة عن استفهم ❊ وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن انادي فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثير القوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة على المحذوف كالتلفظ به ❊ وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب ❊ اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول او الثاني فيه فروع ❊ احدها ❊ اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله ❊ ابيت اسرى تبيتي تدلكي ❊ ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراءة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ❊ وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين ❊ منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف ❊ ❊ الثاني ❊ اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز حذف احدهما وفي المحذوفة قولان ❊ احدهما ❊ نون الوقاية وعليه الجمهور ❊ وقيل نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انني واني وما دخل للفرق لا يحذف ❊ ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع

الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب اولهما * الثالث * اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي على في الاعقال ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا وتاء تفعل في قولنا هل تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدوبه الاول * ثم قال عقب ذلك والذى رجحه ابو على ان المحذوف من انا وكاننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون الضمير * الرابع * اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو * يسوء الغاليات اذا افلينى * والاصل فلينني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوى وابن حيان وابن هشام وفى البسيط انه مجمع عليه * وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامرونى ما هو معروف ورده ابو حيان لانه قياس على مختلف فيه * الخامس * المضارع المبدو بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ورجحه

ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو اللاحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما هي الثانية رجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعل فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال * السادس * الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظلل ومس واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهي العين او الثاني وهي اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل * وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك * فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول * قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو تظنيت وتقضيت وخففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها * السابع لاسيما اذا خففت ياءها كقوله *

شعر

* فِ بالعقود وبالايمان لاسيما * عقد وفائه من اعظم القرب *

فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام * اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاول * قال ابن اياز في (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين * احدهما * سكونها والثانية متحركة والمتحركة اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها * والثاني * انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد اولى من الاصلي بالحذف * ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى وفي الكلام الاخير نظر * الثامن * باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا * التاسع * ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذَوَوٌ بوزن فعل وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف احدى الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف قولان * احدهما * الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر * والثاني * الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة * العاشر قال الشمس بن الصائغ في قوله

✻ شعر ✻

* ايها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني *

الذي ذكروه ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة

عن الحذف منها * الحادي عشر * ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولامها عن ياء باتفاق وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكيا في (البسيط) قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق بالحذف قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى * ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله * الثاني عشر * قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح * ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظائر * الثالث عشر * اذا صغرت كساء قلت كسيي وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرة التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني * الرابع عشر * اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى

وقال الزمخشري في الفائق هين و لين مخففان من هين و لين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية * الخامس عشر * يجوز حذف احدى اليائين من اي قال الشاعر *

* مصرع * تنظرت نصرا والسماكين ايهما

وقد جزم ابن جنى فى ذا بان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت * السادس عشر * اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحوا امنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف فى المحذوفة فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت * السابع عشر * اذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التى هى بدل من التنوين كما فى رأيت زيدا فى الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هى الاولى عند سيبويه والباقية التى هى بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارى يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفى (شرح الايضاح) لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون فى هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف فى الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر

فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها* وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين *الثامن عشر* تحية وتثية اذا نسبت اليهما قلت تحوى وتاوى بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان *التاسع عشر* باب رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي ياء المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب مرمى اذا قيل فيه مرموي المحذوف منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به *العشرون* قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت اسيّد وعقيّب وقضيّب وحميّر بياء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيبي بياء ساكنة* الحادى والعشرون* قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير* الثاني والعشرون* اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء اجلهم* والبغضاء الى* اولياء اولائك* جاز حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت آخر الكلمة محل التغير ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في (شرح الشافية) *الثالث والعشرون* باب الافعال والاستفعال

مما اعتلت عينه كاقامة و استقامة اصلهما اقوام و استقوام نقلت حركة الواو فيهما و هي العين الى الفاء فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث و اختلف النحويون ايتهما المحذوفة فذهب الخليل و سيبويه الى ان المحذوف الف افعال و استفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل * واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش و الفراء الى ان المحذوف عين الكلمة * الرابع والعشرون * باب مفعول المعتل العين نحو مبيع و مصون اصلهما مبيوع و مصوون ففعل بهما مافعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول * الخامس والعشرون * يستحيي بيائين في لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون احدى اليائين قال ابوحيان اِمّا التي هي لام الكلمة واِمّا التي هي عين الكلمة اَما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كحاله مجزوما فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة فقيل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي عين والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل *

السادس والعشرون باب صحارى وعذارى فيه لغات التشديد وهو الأصل والتخفيف هرو بامن ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية ولم تبدل من الف التانيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في (البسيط) *السابع والعشرون* قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين* قال ابن جني في (المحتسب) المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام* قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد *الثامن والعشرون* باب جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاء وشاء اصله جائي وشائي لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ماقبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به مافعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب وآل هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين *التاسع والعشرون* نحو يازيد زيد اليعملات* وبين ذراعي وجبهة الاسد* في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام* قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف

و المضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك و شجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه*ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة و يد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة و يلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها و رجله وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى* الثلاثون* نحو زيد و عمرو قائم و مذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضائفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم و عمرو من غير قبح في ذلك انتهى* وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه * قال ابن هشام و يلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله *

﴿شعر﴾

* نحن بما عندنا وانت بما عند * ك راض والرأي مختلف *

و من الثاني في قوله *فاني وقيار بها لغريب* الحادي و الثلاثون* ذات اصلها ذوية تحركت الواو و الياء فقلب كل منهما الفا فالتقى الفان فحذف احداهما *قال ابن هشام في تذكرته و ينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه و الخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف

الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية * الثاني والثلاثون *
قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان
المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة
ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر
قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف حرف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف
معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له * قال الشلوبين
وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر
وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية
ورجح مذهبه بان حذف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا
لانه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي
مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين
يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب
يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة
لما فتحها الا من من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى
* الثالث والثلاثون * لان اصله لوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت
الواو الفاء وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة
حكاهما في البسيط *

﴿فصل﴾

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي
الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

فاللام الاولى من سلّم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب يونس فيماذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هوالزائد* حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهي الياء والواو والالف ألا ترى إنها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك فى قردد وما اشبهه مما تحرك فيه المضاعفان الاول هوالزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيها امهات الزوائد الاترى ان الواو والياء يزادان متحركتين نحو جهور وعثير ورابعين نحو كنهور وعفريه فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح فذهب الفارسى الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعى لم توجد قط الابين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هوالاصل والثاني هوالزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين * احدهما * قول العرب فى تصغير صمحمح صميمح فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلي

وابقاء الزائد * والثاني * ان العين اذا ضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف
لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين
بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائين في صمحمح
هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في ذلك
كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد
واذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر
المواضع عليها * وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل
ومذهب السيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم بزيادة الثاني
والثالث في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس + وان الثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة * قال ابو حيان وهذا التفصيل
الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته
وفي (البسيط) اختلف في مغدودن هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية
فعلى الاول يقال في تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال لان الواو
وقعت ثالثة وعلى الثاني مغيدين بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف * ومن
ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذانّ
بالتشديد ما النون المزيدة * قلت * له الاولى فقال قال الفارسي في
التذكرة هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما
* قلت * له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى
وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام
بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا

+ فرمريس

فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا بان الالف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما الا ترى الى انفكاكهما منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى * وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير *

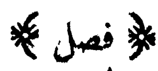
﴿ شعر ﴾

* اراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا *

* وقول الآخر فرأيته مافيه فثم زريته * قال السخاوي في (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة الفاء اولى وقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون الفاء لحرمة التصدر *

﴿ تنبيه ﴾

باب اقعنسس قال ابن مالك ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه مع الف احرنبى قال ابو حيان جهة الاولية انه لما الحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للالحاق الا اخيرا وهي الالف وكذلك ما جيء به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة *



ويناظر ما نحن فيه مسئلة * قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة اجمع

النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفى الوقف هاء على
اللغة الفصحى * واختلفوا ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون الى
ان التاء هى الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس
ذلك * واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء فى الوصل
والوقف كقوله * الله نجاك بكفى سلمت * ولا كذلك الهاء فعلمنا ان التاء
هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبان لنا موضعا قد ثبتت فيها التاء للتأنيث
بالاجماع وهو فى الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء
فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدى قولهم اليه من تكثير
الاصول * واستدلوا ايضا بان التانيث فى الوصل الذى ليس بمحل التغيير
والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل
التغيير * اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد ورجل
منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره
الاندلسى فى (شرح المفصل) * اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر
وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون
في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد * اذا
اجتمع طالبان روعي الاول فيه فروع * منها * اذا اجتمع القسم والشرط
جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شي * ومنها * ان العرب
راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندى ثلاث من
البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ

البط * ومنها * قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في (شرح الجزولية) و بنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات الكلمة لا زائدة للاشباع * اذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في (الغرة) * اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا * واذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتما * اذا تم الفعل بفاعله اشبها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزما الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بما عليه قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم * اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو * فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا * هي لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك * وقال ابن فلاح في (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار * وقال ابن القواس في (شرح الدرة) الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة * فان قيل هلا كان اطلاقها عليها

حقيقة فتكون مشتركة * اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى اذا دار الامر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف فهو اولى لأن باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثاله قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران * احدهما * ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والآخر ان تقول حذفت الراء من سبطر ودمثر وذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد * اذا دار الاختلال بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذا للفظ خدم المعنى وانما اتي باللفظ من اجله * ذكره ابن الصائغ في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * على القول بانها تامة لان المعنى حينئذ وجدوا فيما مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ حشوا لا معنى لها * اذا انتقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر * اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص * احدها * انه يحذف التنوين من الاول لان العلمين مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو * قال ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله *

﴿شعر﴾

* مازلت اغلق ابوابا وافتحها * حتى اتيت ابا عمرو بن عمار *

قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار * الثاني *

يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولانهما صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع بشيء من التوابع اصلا * الثالث * اذا نودي نحو يا زيد ابن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان *احدهما* الضم على الاصل * والثاني *الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون * قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثاني فيقال ابن فلان * الرابع * يحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولانه لا ينوي فصله مما قبله *

﴿ اسبق الافعال ﴾

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشئ لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم فعل الماضي *فان قيل* هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض *فالجواب* قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعها

والماضى لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فيبقى على حاله*

﴿ الاستغناء ﴾

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ *من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سي فقالوا سيأن ولم يقولوا سواءان وتثنية ضبع الذى هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذى هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان * قال ابو حيان العرب تستغنى ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر وواذر وبقولهم رجل آلى عن اعجز وامرأة عجزاء عن اليا في اشهر اللغات *وقد عقد ابن جنى في الخصائص بابا في الاستغناء بالشئ عن الشئ *قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغني بالشئ عن الشئ حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر وودع عن بلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه وبليله عن ليلاه وعليها جاءت ليالي على ان ابن الاعرابي قد انشد* في كل يوم ما وكل ليلاه* وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة وكذلك استغنوا بانيق عن ان ياتوا به والعين فى موضعها فالزموه القلب والابدال فلم يقولوا انوق الا فى شئ شاذ حكاه الفراء وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم ياتوا الا مقلوبا ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة *وكذالك آذان جمع اذن لم ياتوا فيه بجمع الكثرة *وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة *وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة *وكذلك استغناؤهم بقولهم ما اجود جوابه عمن هو افعل منه فى الجواب واستغناؤهم باشد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه

جاء فقير* ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاصلا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ومنه قولهم دردرى لانا لانعرف دردر ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة فلنقس وضرنفح وسميدع وعميثل وسلم وحنظ وجحجبا ونشجب ونسقب وهرشف ومن ذوات الخمسة جعتليق وحنبريت ودرديس وعضرفوط وقرطبوس وقرعبلانه وفنجليس* ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين وما جرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان قال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام ابن جنى* وقال الزمخشرى في (الاحاجى) سرادق وحمام وبوان في الاسماء وسجل وسطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكورات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء* ومن ذلك استغناءهم باليه عن حتاه وبمثله عن كه وقال سيبويه وقد يجمعون الشئ بالتاء ولا يجاوزون به استغناء وذكر سيات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم* وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم

من

من انهم قد يستغنون بالشئ عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة * وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغني اولياء واغنياء عن فعلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن حكيم وحفيظ * قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في (التسهيل) انهما جمع حكم وحفظ على وجه الندور قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة وليس جمعا لبر ندورا خلافا لما في (التسهيل) وباب الاستغناء في الجموع اكثر من ان يحصى * وقال ابن يعيش العلم الخاص لا تجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفي (البسيط) باب افعل فعلاء وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء او فعلى عن التانيث بها وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا ادعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو انخته فبرك ولم يقولوا فناخ فمما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس مفرده ابطال او ابطيل وعروض واعاريض وقياس مفرده

اعريض واحديث واحاديث وقطيع واقاطيع *

﴿الاسم اصل للفعل والحرف﴾

قال الشلوبين ولذلك جعل فيه التنوين دونهما يدل على انه اصل وانهما فرعان * قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى * وقال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في المرتبة والتقديم * قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب قد وجب ان يكون بعدها * سوال * يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم

ومعانيكم

ومعانيكم* الجواب* ان يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والحدث ولا العلة والمعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا بين واضح انتهى*

﴿الاسم اخف من الصفة﴾

وذلك ان الصفة تقلب بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتحمل الضمير وفرع على ذلك فروع *منها* ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اي واضح وطرق نهجات* وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات* قال *لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى* وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اي قليلات الالبان* وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله

﴿شعر﴾

ابت ذكر من عودن احشاء قلبه * خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل

* قال في (البسيط) وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة * قال وبيان ثقل الصفة من اوجه * احدها * انها تناسب الفعل في الاشتقاق * الثاني * انها تناسبه في تحمل الضمير * الثالث * انها تناسبه في العمل * الرابع * انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة * قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين * احدهما * الذات والآخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى *

﴿ الاشتقاق ﴾

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو * الاولى * مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين * احدهما *

حد الاشتقاق * والثاني * ان المشتق فرع على المشتق منه * فاما الحد * فاقرب عبارة فيه ماذكر الرماني وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل * واما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى الآخر * وقال الزملكاني في (شرح المفصل) ماخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل اوعكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدها على الآخر في المعنى نحو قوله تعالى * فاقم وجهك للدين القيم * وقوله عليه الصلوة والسلام * ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها * واما قوله تعالى * وجنا الجنتين دان * فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس في معنى الاجتنان * وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب والمائن من اصل واحد واما التغيير من وجه فلابد منه والا لكان هو اياه *

ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والا لزم ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كلولا وكلة وحسبت الحساب حسبا وحسبانا وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرانا وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا وتقدرة ومقدرة فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي آئل الى مجرد اصطلاح * واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه * قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص * الثانية * قال ابو البقاء في (التبيين) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق * منها * وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة

فانها

فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لاصورة لها فاذا
صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي
فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر
دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الاصل * طريقة اخرى *
وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل
تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر كضارب
ومضروب ونحوهما ومعلوم ان مالازيادة فيه اصل لما فيه من الزيادة * طريقة
اخرى * وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني
الاول وذلك يخل بالاصول * بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة
ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة
والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول
وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل * قال واحتج الآخرون
بوجهين * احدهما * ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته
فاذا كان الاعتلال في الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك
صام صياما وقام قياما قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت القيام وانت
لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام * والثاني * ان الفعل يعمل في المصدر كقولك
ضربته ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل موثر في المعمول والموثر اقوى من
الموثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره قال والجواب عن الاول انه
غير دال عليه كقولهم وذلك ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف

في باب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفاً لتحركها فاذا ذكرت المصدر ومن ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل * واما الوجه الثاني * فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه * احدها * ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا * والثاني * ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل * الثالث * ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى * الثالثة * قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخصوص تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة

اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه و
لا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه
* فان قلت * كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث * قلنا * انما
يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل
لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات
التعريف اذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره
ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان بنى كالحرف وان يكون
عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان
الاسم اذ اتضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى
في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلوا عن ذلك الاسم
مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا
ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم
فاذ اثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى
في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة
هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على
اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم تختلف
صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طائر لانهم يريدون
الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال
الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا
بعد التسوية نحو سواء على اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام

في القعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي في الحدث اذ اعلم ثلاثة اضرب * ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث * وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته * وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله وويحه وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لانه مقصود اليه ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته في قول شيخنا ابى الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل ثم معتمده عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه

بابعد من حذفه و اماز يداضر بته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهى كلام السهيلي *قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) و هذا الفصل من أعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه *الرابعة *قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد تكون الاسمان مشتقين من شيء و المعنى فيهما واحد و بناء هما مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي و الاصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان و الاصل واحد والمعنى واحد و هو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق *الخامسة *قال ابن يعيش الفرق بين العدل و بين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل و هو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره و لا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع عن المعدول عنه انتهى *وقال الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه و لذلك ثقل المعدول لانه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه في (البسيط) *السادسة *قال في (البسيط) اختلف في وزن الاسماء الاعجمية

فذهب قوم الى انها لاتوزن لتوقف الوزن علي معرفة الاصلي والزائد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف * وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزائد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية * السابعة * اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا لان غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لها افعال وانما الذى يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الي غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لابد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا اسمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا * الثامنة * قال ابن جنى فى الخاطريات لاته يليته حقه اى انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لى كذا وذلك ان المتمنى للشي معترف بنقصه عنه وحاجته اليه * فان قلت * كيف يجوز الاشتقاق من الحروف * قيل * وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم له بكذا اى قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلوليت لى اي قلت لى لو لا ولاليت لى اى قلت لي لا لا * وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صه صه ودعدعت الغنم اي قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى فى حكم الحروف فكذلك يكون لاته اي انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص * فان قيل * فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته يليته معنى التمنى كما ان في لاليت معنى الردوفي لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة * قيل قد يكون في المشتق اقتصار على

بعض ما في المشتق الا تراهم سموا الخرقة التى تشير بها النائحة الميلاة وذلك لانها لا تأ لو ان تشير بها فميلاة على هذا مفعلة من الوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تأ لو ان تشير بها وسموا الجرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نا ل وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك ❊

❊ الاصل مطابقة المعنى للفظ ❊

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا ❊ قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فما الذى حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذالك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما فخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا ❊ وجاء عكس ذلك انتهى ❊ ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء علي اقمت ام قعدت ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ❊

﴿ الاصل ان يكون الامر كله باللام ﴾

من حيث كان معنى من المعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ماعدا المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يوتى بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا * فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم * واتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة *

﴿ الاصل في الافعال التصرف ﴾

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) * قال وقد استثني منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز *

﴿ اصلاح اللفظ ﴾

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها وايتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها * فمن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الاترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك كانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه

ان هذه الفاء وان كانت جواباً ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتاتي على صورة العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد * قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز * ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو غير عاطفة في هذا مجرى العاطفة كذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يوتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها * ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكر الاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة لا لشيء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الا ترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا اوضح فالعناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتض للحاكم بموضعها * ومن ذلك قولهم ان زيدا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان

ان زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لاوجه * منها * ان اللام لو تقدمت وتاخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه * ومنها * انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها * ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا ان زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا في توكيد الشبه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ماقبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيدا عمرو * ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدأ ان وماقبلها خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا مافسد عندهم وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبران يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانه في المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده * ومن ذلك امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع آخرا نحو ارطى ومعزى وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمة متحركة الاترى انك لو الحقت بها

ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا اللفظ
بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم
بثبوتها ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للالحاق به وليست
كذلك الف قبعثرى وضبغطرى لانها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال
الذى هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه لا اصل لنا سداسيا
فانما الف قبعثرى قسم من الالفات الزوائد في اواخر الكلم ثالث لا للتانيث
ولا للالحاق * ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا
في آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استخفافا لها ورغبة فيها هنالك
دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى آخرها
الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف
فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعفليق لانهم
لو جاءوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما وكدت
في احتمال النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ * ومن ذلك باب الادغام
في المتقارب نحو ود في وتد ومن الناس من يقول ومنه جميع باب التقريب،
نحو اصطبروا زدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه * ومن ذلك
تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن
وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع
الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ *
ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة
ولم يجزان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذى ليباشر

بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذى قام اخوه وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع * وذكر ابن يعيش في قولهم سواء على اقمت ام قعدت إن سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه * وقال ابن يعيش اعلم إن قولهم اقائم الزيدان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف * قال واما قولهم ضربي زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد عن النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرتفع لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربي لان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملته واذا كان من جملته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا هى الخبر * وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمرو فلابد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز

رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه

وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتاني احد الا زيدا الا عمروا لكن لما

حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من

فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر * وقال ابن عصفور زيدت

الفاء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظة الفاعل كلفظ المجرور

في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة أن افعل في هذا الباب لفظه

كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا

نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها

حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في (شرح المغرب) * قال ابن هشام

في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل * احدها * قولهم

لهنك قائم لانهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما ارادوا

الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا صلاح اللفظ هذا قول المحققين *

وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى

اللامين والف الله وهمزة انك * الثانية * زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه

لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام * الثالثة * تاخير الفاء في اما زيد فمنطلق

مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف

عليه * الرابعة * اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله

* وجيران لنا كانوا كرام * على تقرير ابن جني * الخامسة * تقديم المعمول في زيدا

فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيدا

* السادسة * زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفة

* السابعة * تاكيد الضمير المرفوع المستتر+ اذا عطف عليه نحو اسكن انت وزوجك * الثامنة * تاكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن اياز في (شرح الفصول) * التاسعة * ادخالهم الفصل في نحو زيد هو العالم * * العاشرة * الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل في اللفظ * وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذى ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ *

﴿ الاصول المرفوضة ﴾

منها جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا * قال ابن يعيش حذف الخبر الذى هو استقر او مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف * ومنها * خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر * قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله * ومنها * قولهم افعل هذا اما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على أن ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهجورا * ومنها * قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة * وقال الاستاذ

+ المتصل — ابو

ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليبلية تصغير لشيء لم ينطق به واصلا لان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا انظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك ❋ وقال ايضا في قولك زيد اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند اليه مالا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر ههنا ان تقدر مفردا فتكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته ❋ فان قلت ❋ فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى ❋ قلت ❋ جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام ❋ وقال ايضا مصدر عسي لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض ❋

❋الاضافة ترد الاشياء الى اصولها❋

ولذلك اعربت ايٌّ مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها

الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف مالا ينصرف رد الى اصله من الجر *

﴿ الاضمار اسهل من التضمين ﴾

لان التضمين زيادة بتغيير الوضع و الاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك فى (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم في نحو قل لعبادى يقولوا التي هي احسن * باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط *

﴿ الاضمار احسن من الاشتراك ﴾

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم * قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل * قلنا * الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك *

﴿ الاضمار خلاف الاصل ﴾

ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم * ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس *

﴿ الاعراب ﴾

فيه مباحث * الاول * في حقيقته قال ابن فلاح في (المغنى) اختلف في حقيقة

الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين *احدهما* اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى نفسه* والثاني* ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق بوجهين *احدهما* ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف * الثاني* انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس مستلزم الجنس * والجواب* عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم * وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبنى على انها حركات الاعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والا فهي للبناء ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان *احدهما* انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين وحده في (التسهيل) بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف * والثاني* انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتأخرين وحدوه بقولهم تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه* منها* انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء

لا يضاف الى نفسه * ومنها* ان الحركة والحرف يكونان في المبنى فلوكانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه * ومنها* انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب * ومنها* ان السكون قد يكون اعرابا* ومنها* تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة فى جميع ذلك * اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغائرة العام للخاص فسوغ الاضافة المغائرة وهي هنا موجودة *واما الثاني* فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد فى المبني شئ من ذلك *واما الثالث* فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضى ذلك *واما الرابع *فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اواخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون *واما الخامس* فجوابه ان الاعراب انما يفسرة بالتغييرا والاختلاف من كان مذهبه انه معنوى ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك وتفسير الخصم للشئ على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه* وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة اوسكون أو ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام

عمرو وقد يلزم لازوم مدلوله كرفع لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك وكنصب
سبحان الله وويدك وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط *
وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد
اعتذر عن ذلك بوجهين * احدهما * ان اللازم وجها واحدا من وجوه الاعراب
فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير
* والثاني * ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا
اليه من السكون الذي كان قبل التركيب * والجواب عن الاول * ان الصالح
لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى
ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك
تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل
وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له في الحال * والجواب
عن الثاني * ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله
تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء
ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب
زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغير ثم
خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب
واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول آخرا من
حركة او غيرها على الوجه المذكور * وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري
مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا
قول صادر عمن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى

اوانقار بهما وانفعة في كلامهم الاجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضا اونوعا
والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من
استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى *

﴿ المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين ﴾

*قال ابن فلاح في (المغني) فيه خمسة اوجه *احدها* انه منقول من الاعراب
الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها
لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين
الانسان عما في نفسه *الثاني* انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا
فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا
ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه
الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان
الكلام كان فاسدا الالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر
التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى *الرابع* انه منقول من التحبب ومنه
امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم
بالاعراب يتحبب الى السامع *الخامس* انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم
بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست
من العربية انتهى والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية *

﴿ المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايهما اسبق ﴾

قال الزجاجي في (ايضاح علل النحو) *فان قال قائل* اخبروني عن الاعراب
والكلام ايهما اسبق *قيل له* ان للاشياء مراتب في التقديم والتاخير

امابالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول
ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لانا اذا قد نرى الكلام في حال
غيرمعرب ولا يختل معناه و نرى الاعراب يدخل عليه و يخرج ومعناه في ذاته
غيرمعدوم ٭ مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
معربا كان اوغيرمعرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
ويذهب ويركب معربا كان اوغيرمعرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
الاعراب لمعان تعتور هذه الاشياء ومع هذا فقد راينا الشيء من الكلام الذى ليس
بمعرب قريبا من معربه كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر
للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف
المعانى مبنية كلها وكثيرمن الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية
ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذا سابقه في الرتبة والاعراب تابع
من توابعه ٭فان قال ٭فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا
اتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غيرمعرب ثم ادخلت عليه الاعراب
ام هذا نطقت به فى اول تبلبل السنتها به ٭قيل له٭ بل هكذا نطقت به في اول وهلة
ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته ٭فان قال٭ من اين حكمتم على سبق
بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم
انها تكلمت به هكذا جملة ٭ قيل له قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة
والتقديم والتاخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود وعرض الاسود

والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رويته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ماشوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك * ومنها * انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الاما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوى واما في غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته * وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به *

﴿ المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام ﴾

قال الزجاجي في الكتاب المذكور * فان قال قائل * قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله * فالجواب * ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها

ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني * هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد تجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني * فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما وما زيد بقائم اختلف اعرابه واتفق معناه * ومثله ما رايته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مالٌ عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا * ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون * ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا * ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل * ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله * قال قطرب

وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو
جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا
للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى هم بنوا كلامهم على متحرك وساكن
ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف
متحركة لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة
ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة
تعقب سكونا * فقال * لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في
الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب
قطرب واحتجاجه * وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل
مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا
انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاى حركة اتى بها المتكلم اجزأته
فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة
نظم في كلامهم * واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف
المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا
انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر
بعدها اسمان * احدهما فاعل والآخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب
الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها
فمحمولة على الافعال *

﴿ المبحث الخامس في ان الاعراب احركة ام حرف ﴾

قال الزجاجي باب القول في الاعراب ءاحركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحذفا وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع * فان قال قائل * فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا * قيل له * يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة * فان قال قائل * فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام * قلنا * هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة يخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم

ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ماذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ياهذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب * فان قال قائل * ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون * قيل له ما قال سيبويه * وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغزو ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة *والجواب* في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا فالحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم *فان قال قائل* فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب *فالجواب* في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب الفعل لذلك *فان قال قائل* ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا* قيل له* ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات

الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف مالا ينصرف رد الى اصله من الجر*

﴿ الاضمار اسهل من التضمين ﴾

لان التضمين زيادة بتغيير الوضع و الاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك فى (تكملة شرح التسهيل) و استدل به على ان الجزم في نحو قل لعبادى يقولوا التي هي احسن* باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معني الشرط *

﴿ الاضمار احسن من الاشتراك ﴾

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل و حرف جر مع الاسم* قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب و الاضمار خلاف الاصل* قلنا* الاضمار مجاز و المجاز اولى من الاشتراك*

﴿ الاضمار خلاف الاصل ﴾

ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لادليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل و على من قال في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم* ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس *

﴿ الاعراب ﴾

فيه مباحث* الاول * في حقيقته قال ابن فلاح في (المغنى) اختلف في حقيقة

الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين *احدهما* اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى نفسه* والثاني * ان الحركات قد تكون في المبنى فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق بوجهين *احدهما* ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف * الثاني* انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس مستلزم الجنس * والجواب *عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم * وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبنى على انها حركات الاعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والا فهي للبناء ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان *احدهما* انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين وحده في (التسهيل) بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف * والثاني* انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتأخرين وحدوه بتوهم تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه* منها* انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء

لايضاف الى نفسه * ومنها *ان الحركة والحرف يكونان في المبنى فلوكانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه * ومنها *انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب * ومنها *ان السكون قد يكون اعرابا * ومنها * تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة في جميع ذلك * اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فمسوغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة * واما الثاني * فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك * واما الثالث * فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك * واما الرابع * فجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اواخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون * واما الخامس * فجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة اوسكون أو ما يقوم مقامها وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام

عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله ورويدك وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط * وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين * احدهما * ان ما لازم وجها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير * والثاني * ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب * والجواب عن الاول * ان الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له في الحال * والجواب عن الثاني * ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول آخرا من حركة او غيرها على الوجه المذكور * وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عمن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى

او نقار به او اقعة في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر او لها بعضا او نوعا * والثاني * كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى *

﴿ المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين ﴾

* قال ابن فلاح في (المغني) فيه خمسة اوجه * احدها * انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه * الثاني * انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه * الثالث * انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى * الرابع * انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع * الخامس * انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية *

﴿ المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايهما اسبق ﴾

قال الزجاجي في (ايضاح علل النحو) * فان قال قائل * اخبروني عن الاعراب والكلام ايهما اسبق * قيل له * ان للاشياء مراتب في التقديم والتاخير

اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول
ان الكلام سبيله ان يكون سابقا الاعراب لانا اذا قد نرى الكلام في حال
غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته
غير معدوم * مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
الاعراب لمعان تعتور هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس
بمعرب قريبا من معربه كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر
للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف
المعانى مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية
ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذا سابقه فى الرتبة والاعراب تابع
من توابعه * فان قال * فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا
اتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب
ام هكذا نطقت به فى اول تبلبل السنتها به * قيل له * بل هكذا نطقت به في اول وهلة
ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته * فان قال * من اين حكمتم على سبق
بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الا به ثانيا وقد علمتم
انها تكلمت به هكذا جملة * قيل له قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة
والتقديم والتاخير على ضروب فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل في الاسود وعرض الاسود

والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رويته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك * ومنها * انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوى واما في غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته * وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به *

❊ المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام ❊

قال الزجاجي في الكتاب المذكور * فان قال قائل * قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله * فالجواب * ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها

ولم يكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني❋ هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد تجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني ❋ فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه ❋ ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما وما زيد بقائم ثم اختلف اعرابه واتفق معناه ❋ ومثله ما رايته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيدا ❋ ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ❋ ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ❋ ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ❋ ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه ❋ ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى الاعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ❋ قال قطرب

وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الاترى هم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم في اجماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا * فقال * لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب قطرب واحتجاجه * وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاى حركة اتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم * واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها اسمان * احدهما فاعل والآخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال *

﴿ المبحث الخامس في ان الاعراب احركة ام حرف ﴾

قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفر والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعرب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحذفا وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع *فان قال قائل* فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا *قيل له* يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة *فان قال قائل* فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام * قلنا *هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة يخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم

ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ماذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المونث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ياهذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب * فان قال قائل * ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون * قيل له ما قال سيبويه * وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم واذا سكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ماينبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغزو ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة *والجواب* في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فالحكم لها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم *فان قال قائل* فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب *فالجواب* في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب الفعل لذلك *فان قال قائل* ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا* قيل له* ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات

﴿البحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه﴾

قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه * قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب في آخره * وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك فريخ وفليس * ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بناء قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة * منها فعل وفعل وفعل وفعل فما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه * وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يتوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته * وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه

قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب منه الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه *

﴿اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان﴾

قال ابن الشجري في (اماليه) من مذاهب العرب للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان * فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التي وضعوها للمفاضلة مهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين * ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اى غائرا وقوله ثم ادعهن يأتينك سعيا اى ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبرا اى مصبورا والمعنى محبوسا * ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر * فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت

﴿ البحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه ﴾

قال الزجاجي باب القول فى الاعراب لم وقع فى آخر الاسم دون اوله واوسطه * قال بعض النحويين الاعراب يدخل فى الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب فى آخره * و قال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك فريخ و فليس * ولوكان الامر على ماذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بناء قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة * منها فعل و فعل و فعل و فعل في ماشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه * و قال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرّد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمتحرك ولا يتوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته * وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه

قد

قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه *

﴿اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان﴾

قال ابن الشجرى فى (اماليه) من مذاهب العرب للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان * فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية و لفظة افعل التى وضعوها للمفاضلة مهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين * ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اى غائرا وقوله ثم ادعهن يأتينك سعيا اى ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته صبرا اى مصبورا والمعنى محبوسا * ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل و شرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال و ادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر * فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت

وشيب شائب وشعر شاعر انتهى *

﴿ الافعال نكرات ﴾

لانها موصوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان يبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذلك ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا نكرات ولا تكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء للملابسة بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث * وقال ابو القاسم الزجاج في كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كان الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك لم تضم وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها * فان قيل * فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات * فالجواب * عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لانها لا تضاف كما انها لا يضاف اليها

ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال * فان قيل * لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها * قلنا * لان الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى *

﴿الافعال كلها مذكرة﴾

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشلوبين في تعليله لان التانيث الحقيقي والمجازى وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال ان فيها مذكرة وموءنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر موءنث قيل فيه موءنث بتانيث مصدره * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به الموءنث كان هو موءنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا *

﴿اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك﴾

ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص واورد فيه فروعا * منها * قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذى عمل لا في المضاف قال واصنع من ذلك قولك لا خمسة عشر لك فهذه

الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء والتركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها لا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني الفعل في نحو جاء في خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل اضعف الذي هو الاولى* ومنها* قولهم مررت بغلامي فالميم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها* ومنها قولك يسعني حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف *ومنها قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف *ومنها* قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيها الجر* ومنها* قوله اني وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب* روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد* قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابو علي*

الالغاء

فيه فوائد* الاولى* قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت* قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك ان اذن الغيت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لان يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف لجواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لا بدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى *الثانية *قال ابو حيان لا ينكر معاني الغاء الالفاظ كما يأتي ولفي الشيء ما لا يكون في اصله* واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فما جرى في الحروف اذا لم يلغ منها الا ما كف* *الثالثة* نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التأخر وفي التوسط دونه اذن فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لاكرمنك او بعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالغاء رعيا لحرف العطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف لكنه

قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتداء وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال نقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه متحتم الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة * ونظيرا آخر رأيته في (الخاطريات) لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو آدر وادور فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولائث ولات وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها * الرابعة * قال ابن يعيش الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس * فالاول * مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب * والثاني * نحو كان فيما كان حسن زيدا * والثالث * حروف الجر للزوائد نحو كفى بالله شهيدا *

﴿الامثال لا تغير﴾

من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب فابتدؤا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير * ومثله قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت * ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه لف الميت وفي بيته يؤتى الحكم بتقديم الخبر * وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر * ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء * منها * قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها * ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك * قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله

انوهم لانه جرى اتوهم مثلا والامثال لا تغير ومن ظهور عامله ضرب من التغير *
قولهم كليهما وتمرا اى اعطنى وامرأ ونفسه اى دعه واهلك والليل اى
بادرهم وكل شئ ولا شتيمة حر اي ايت كل شئ ولا ترتكب شتيمة حر *
قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال * وقال ابن
السراج فى الاصول نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لا ينبغي ان
نستجيز فيها الاما اجازوه * وقال الزجاجي (فى الايضاح) واما القول في اضافة
ذى الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم
كالمثل * قال الاصمعى تقول العرب اذهب بذى تسلم والمعنى اذهبا والله
يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة
جارية مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل فى غيرها وتزال كثيرا
عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها القلة دورها فى الكلام

﴿ الايجاب ﴾

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد
ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهى لا تقم
والامر تقم فترى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى
دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعا احتاج الى مايدل به عليه
كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع التنكير والتانيث الى
علامة من تاء اوالف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في (شرح التسهيل) *

﴿ حرف الباء ﴾

﴿ باب الشرط مبناه على الايهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح ﴾

ولهذا المار يدد خول اذ وحيث في باب الشرط لزمتهما الا انهما لازمان للاضافة

والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة فيهما ان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة *

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه * وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادا فالبدل في الاصطلاح انتهى * وقال ابن فلاح في (المغنى) في قول الشاعر * هما نفثا في فيّ من فمويهما * فيه وجهان * احدهما * انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر * والثاني * ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل منه في ذلك وقال في موضع آخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث * وقال ابن يعيش البدل على ضربين * بدل هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة * وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف

و في الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها و ذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل و مؤسر اصله الياء و راس و آدم اصل الالف الهمزة و انما لينت همزتها فاستحالت الفا فكل قلب بدل و ليس كل بدل قلبا * و قال ابن جنى في الخصائص باب في فرق بين العوض و البدل جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا ترى انك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل و لا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واو جون و ياء ميرانها بدل للتخفيف من همزة جؤن و مئر و لا تقول انها عوض منها و تقول في لام غازى وداعى انها بدل من الواو و لا تقول انها عوض منها و تقول في العوض ان التاء في عدة و زنة عوض من فاء الفعل و لا تقول انها بدل منها * فان قلت * ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة و تقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل و تقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق و لا تقول بدل منها و في ياء اينق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها ايفل و من جعلها عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل و ليس كل بدل عوضا والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر و ذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام و تصرم اجزائها فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه فانوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه من البدل انتهى *

﴿ حرف التاء ﴾

﴿ التاليف ﴾

قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في (المغنى) التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف والتركيب انه لابد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المولف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التاليف اخص من التركيب من الالفة وهي الملائمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها *

﴿ التابع لايتقدم على المتبوع ﴾

ومن فروعه اذا قلت ماقام الازيد الاعمروان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيمابعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول ماقام الازيد الاعمرو وان شئت الاعمرا وان اقمت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على المتبوع *

﴿ التثنية ترد الاشياء الى اصولها ﴾

قال ابو الحسن الابدى في (شرح الجزولية) يعترض على الجزولي في اطلاقه بناء اسماء الزمان الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لاتكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثناعشر واذاقولهم زيدان قائماجاز لانه يشابه الاعراب الاترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى * ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب

* ومما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا في تثنية ذات وقلب الف المقصور الى اليا والواو التي هي الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا *

﴿التحريف﴾

عقد له ابن جنى في الخصائص فصلا قال وقد جاء في ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم ياتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع * الاول ماغيره النسب قياسا كقولك في نمر نمرى وفي قاضى قاضوى وفي حنيفة حنفى وفي عدى عدوي ونحو ذلك * وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي دستواد ستواني وفي الافق افقي * وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شممت شمت ولا في اقصصت اقصت * ومن تحريف الفعل ماجاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي اكفهر اكرهف وفي اطيبت ايطبت وكذا قولهم لم ابله * وتحريف الحرف قولهم لا بل ولا بن وقام زيد ثم عمرو اى ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا في سوف سو وسف حرفوا الواو تارة والفاء اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا اما من امافي قوله *

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما

مذهب سيبويه انه اراد واما من خريف *

﴿التركيب﴾

التركيب فيه مباحث * الاول * انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد من ثم

رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبان من همزة الاستفهام ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذ ومهما واما* قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه* قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل* الثاني* قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجملي نحو تأبط شرا وشاب قرناها وبرق نحره والاضافي نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس والمزجي وهو اسمان ركب احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعد يكرب وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف* ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجه اسمعيل واداه ذلك الى الكسر لذلك *وقال السخاوي في (شرح المفصل) وربما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه* الثالث* قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين* احدهما* ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف

و تضمن الاسمان معناه بنيا * واما القسم الثاني * وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه الا ترى انك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ماقبل تاء التانيث * الرابع * قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كامر تاء التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يابخت وفي حضر موت ياحضر وفي سيبويه ياسيب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يامرجان فلا تزيد على حذف التاء وفي المسمى بخمسة عشر ياخمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم * من ذلك التصغير فانه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يوتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبعيلبك وعمير ويه كما تقول تميرة * ومن ذلك النسب الى البصرة بصرى والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لاغير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء * ومما يؤيد عندك ما ذكرنا ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشيء من الابنية * وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنيته كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المونث لم تغير بناؤه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التفاوت ماذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم + كما يحذفون فيه تاء التانيث

+ التركيب

* الخامس *قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسة عشر
فان قيل ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا *فقيل* هذا موجود في كلامهم
الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه
اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد *وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور
بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع
خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل
في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين
وبني* قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو
خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء
بمنزلة شيء واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لا سيما ولم يجز تركيب الصفة
مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا * السادس*
قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان
هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع
لا فقيل هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا
وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا
فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية*
وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا* وقال الشيخ اكمل الدين في
حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان

اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك * وقال ابن يعيش كأين مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد * قال ولذلك نظائر من العربية * وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) * فان قيل * ليس فى كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام * قيل * لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها * فان قيل * فكيف قلبت وهي كلمتان * قيل * صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا رعملي فى لعمرى * قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التى فى اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو * قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين فى ضارب فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى * وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله * قال وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب ما خذنا × تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها لذلك لم نقل في ضرب ويضرب ونضرب واَضرب وتضرب واِضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع عليه * وقال ايضا اذما مركبة من اذ التى هي ظرف للماضى من الزمان وما واحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه * وقال ايضا قيل ان مهما اصلها ماه التى بمعنى اكفف

× فاخذنا

* الخامس * قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها وصار اشيئا واحدا كخمسة عشر * فان قيل * ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا * فقيل * هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد * وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين وبني * قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لا سيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا * السادس * قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية * وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا * وقال الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان

اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك * وقال ابن يعيش كاين مركبة اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد * قال ولذلك نظائر من العربية * وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) * فان قيل * ليس فى كاين معنى التشبيه ولا الاستفهام * قيل * لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها * فان قيل * فكيف قلبت وهي كلمتان * قيل * صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا رعملي فى لعمري * قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التى فى اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو * قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين فى ضارب فلهذا انصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى * وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله * قال وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب ماخذنا × تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها لذلك لم تقل في ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع عليه * وقال ايضا اذما مركبة من اذ التى هي ظرف لما مضى من الزمان وما واحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه * وقال ايضا قيل ان مهما اصلها مه التى بمعنى اكفف

× فاخذنا

ضمت اليهما فتركبا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة * وفي (شرح المفصل) للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان يكون كلمة براسها انهم راً وا بني تميم يصرفونها تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة والتركيب عندهم مالوف الا ترى ان قولك اما انفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر * وان من خريف فلن يعدما * قال سيبويه هي اما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل ولغة بني تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله * قال في الحواشي تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى * السابع * قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى

فالاول

* فالاول * نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفه كفه فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها * والثاني * نحو حضرموت ومعديكرب وقالى قلا وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزجا الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته * الثامن * قال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال * قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطا واما قول العرب لا تحبذه فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول بسمل او لا تبسمل قال ولذا اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب * وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر * التاسع * قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثنى عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم مركب صدره مثنى * العاشر * من تذكرة الشيخ تاج الدين بن ام مكتوم من كتاب (المستوفى) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه

الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني حذاية صوت حقه ان يكون مبنيا فان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كانهم وجدوا الفظي نفطويه وسيبويه اصلين يرعوا بهما الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو وسمعت العرب به ولم يجز مثل هذا في كلامهم نحو لو اهذا الصوت ويه اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا * الحادي عشر * قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط * الثاني عشر * قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لأن لو لا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا اوجه له من الفظاعة ما ترى وانت اذا استانفت النظر ونقضت يدل من طاعة العصبية وايقنت ان الحق لا يفرق بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لو لم يحصل بالغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ودالا على امتناع

الشئ لامتناع غيره اذ المعنى لوانقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع و انتفى و ممايقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله * لولا الكمى المقنعا * اليس قد اجمعوا على ان التقدير لو لا تعدون فكذلك ثم انتهى *

﴿ التصغير يرد الاشياء الى اصولها ﴾

و لذلك تظهر التاء في المونث الخالى منها اذا صغر كقولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة *

﴿ التضمين ﴾

قال الزمخشري في شانهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه و يستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين و ذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى و لاتعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى * قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف * فان قيل * الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة و المجاز * قلنا * هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولابد من اعتبار الحال و الا لكان مجازا محضا لا تضمينا و كذا قوله يومنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى * و قال ابن يعيش الظرف

منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها من الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى*وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤديه ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه *قال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا اهل اين والا اين ولا اهل كيف ولا اكيف*وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما

هو في معناه وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كان في معنى اعور واحول وكما جاؤا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم تعاودنا عوادا * لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا قول الهذلى *

* ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل *

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوي طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى من انصاري الى الله اى مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اى معه اي لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تاتى هنا بالى وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق * قد قتل الله زيادا عنى * لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره ولا جميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا امر بك شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربيه لطيف حسن انتهى *

وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب الماردينى

انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير ويكون معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار بيرا اى صيرت قال وليس بيرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول ابي الطيب*

* فمضت وقد صبغ الحياء بياضها * لوني كما صبغ اللجين العسجد *

لان معنى صير الحياء بياضها لوني اى مثل لوني قال والحق ان التضمين لا ينقاس *وقال ابن هشام فى (المغنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تودى كلمة مودى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة * *منها* قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه *ضمن معنى تحرموه فعدى الى اثنين لا الى واحد* ولا تعزموا عقدة النكاح *ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه لا بعلى* لا يسمعون الى الملأ الاعلى *ضمن معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدى باللام والله يعلم المفسد* من المصلح *ضمن معنى يميز فجيء بمن * وذكر ابن هشام في موضع اخر من المغنى ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان*

﴿قاعدة﴾

قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا بنى ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في* ان التضمن يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد

يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك والله لافعلن والله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب * ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى *

﴿ قاعده ﴾

كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا ما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه * مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك *

﴿ قاعده ﴾

المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز

دخول التاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجيزوا الذي يأتيني احسن اليه اوكل من يأتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك * قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر * (فائدة) قال ابن القواس في شرح الدرة امس مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهر فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا ضيف او صغر او ثني اوجمع وقيل زائدة كالتي في النسر انتهى * وفي (البسيط) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين * احدهما * انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف * والثاني * انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا انما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن انتهى * وقال ابن الدهان في (الغرة) الفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر عن

عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة ❋

❋ التعادل ❋

فيه فروع ❋ منها ❋ قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا ينصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء ❋ ومنها ❋ قال ابن النحاس فى التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا ❋ ومنها ❋ قال ابن فلاح في (المغنى) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل ❋ قال وانما فتح ماقبل ياء التثنية وكسر ماقبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ماقبل ياء التثنية وكسر ماقبل ياء الجمع طلبا للتعادل ليقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل ❋ ومنها ❋ قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل

فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدل لاحكاه في (البسيط) * ومنها * قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيفة وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر * ومنها * قال ابن فلاح في (المغني) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل * ومنها * قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر تعادلا * ومنها * قيل انما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما *

﴿تعارض الاصل والغالب﴾

فيه فروع * الاول * اختلف في رحمن هل يصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة على قولين * احدهما * نعم لان الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى * والثاني * لا قال في (البسيط) وعليه الاكثرون لان الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل * الثاني * قال في (البسيط) لو سمي بفعل ما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال * احدها * الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر

✲ والثاني ✲ صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس ✲ والثالث ✲ ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحوي كلام سيبويه ✲

✲ التعويض ✲

ترجم عليه ابن جني في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف وقال اعلم ان الحرف الذى يحذف فيجاء بآخر زائدا عوضا منه على ضربين ✲ احدهما ✲ اصلي ✲ والآخر ✲ زائد ✲ فالاول ✲ على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاءه وجيء بزائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة ✲ وانشد ابو زيد ✲

✲ شعر ✲

✲ الم ترا نني ولكل شئ ✲ اذا لم تؤت وجهته تمادى ✲
✲ اطعت الآمرى بصرم ليلى ✲ ولم اسمع بها قول الاعادى ✲

وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء فصار تقي ووزنه تعل ويتقي يتعل ✲ قال اوس ✲

✲ شعر ✲

✲ تقاك بكعب وتلذه يداك ✲ اذا ما هز بالكف يعسل ✲

(وقال)

* جلاها الصيقلون فاخلصوها * خفافا كلها يتقي باثر *

وانشد ابو الحسن *

تق الله فينا والكتاب الذى تتلو

* ومنه * قولهم ايضا تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تعل كتقى سواء انشد * ابو زيد *

﴿ شعر ﴾

* قصرت له القبيلة اذ تجهنا * وما ضاقت بشدته ذراعى *

فامامار واه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاءه تاء واما قولهم اتخذت فليست تاءه بدلا من شئ بل هى فاء اصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله *

﴿ شعر ﴾

* وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها * نسيفا كافحوص القطاة المطرق *

وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا * وذهب ابواسحق الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت فى ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شئ شاذ وانشد ابن الاعرابي *

﴿ شعر ﴾

* في داره تقسم الازواد بينهم * كانما اصله + منها الذى اتهلا *

وروى لنا ابو على عن ابي الحسن علي بن سليمن متمن وانشد * مبيض اتمن * والذى يقطع على ابي اسحق قول الله لتخذت عليه اجرا * فكما ان تجه ليس من لفظ

+ كانما اهله

الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الاخذ وعذ ر من قال اتمن و اتهل من الاهل
ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك قولهم
في افتعل من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في لغة من
لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل و اتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين
اقرار الهمزة * قال الاعشى * ايا ثبيت اما تنفك تاتكل * وكذلك ايتزر
يأتزر فاما اتكات عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل وقد
حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب في احد قولى سيبويه * واما ما حذفت عينه وزيد
هناك حرف عوضا منها فاينق في احد قولى سيبويه وذلك ان اصلها انوق
فاحد قوليه فيها ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اينق ومثالها
على هذا القول ايفل والآخر ان العين قدمت على الفاء وابدلت ياء فصارت
اينق ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف
فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا
فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه
وصارت الفه عوضا منها كقوله * لاث به الاشاء والعبري * ومما حذفت عينه
وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين * قال الشاعر

✻ شعر ✻

* هينون لينون ايسار ذوو يسر * سواس مكرمة ابناء ايسار *

واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا
منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة حذفت

عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها * فان قلت * فهلا كانت لام فيعلولة الزائد
عوضا منها * قيل * قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من العين
وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا
ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه
بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت
ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته
تكسيرا الاترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى
كذبوا بآياتنا كذابا * وحكى الفراء قال سألني اعرابي فقال احلق
احب اليك ام قصار فكما ان الياء زائدة في التفعيل عوض من
العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لاالدال
* فان قلت * فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة
عوضا من عينها * قيل * ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف لحق بالمعتل
الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف * وايضا فقد رأيت
كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف
كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين
قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة مادامت
موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال
والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها
حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة الاترى ان
هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا وذلك

ان تحملهما للحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما
على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال
الالف ولما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان
الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك
ماتجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك
ويستروح الى اسكانها نحو قوله * يا دار هند عفت الا اثافيها * وقوله * كان
ايديهن بالقاع الفرق * ونحو ذلك وقوله *

﴿ شعر ﴾

* وان يعرين ان كسي الجواري * فتنبو العين عن كرم عجاف *

نعم واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى احترامه وحذفه
كان بان يضاعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احرى واحجى
ونحو ذلك قول الله تعالى والليل اذا يسر * وذلك ما كنا نبغ * والكبير
المتعال * وقوله * فرقر قمر الواد بالشاهق * وقول الاسود بن يعفر * فالحقت
اخراهم طريق الاهم * يريد اولاهم * ويمح الله الباطل * وسندع الزبانية * كتبت
في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك
قال رؤبة * وصاني العجاج فيما وصني * يريد فيما وصاني وذهب ابو عثمان
في قول الله تعالى ياابت * انه اراد ابتاه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب
قول لبيد * رهط من قوم ورهط ابن المعلّ * يريد المعلى وحكى ابو عبيد
وابو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه
الحروف تتساقط وتهي عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعواني ذواتها

فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم
وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها
وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدين واجريت
هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيداً وزيدٍ ومعلوم ان الحركات
لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تمتنع من
احتمالها الحركات ان اذا احتملتها جفت عنها وتكاءدتها ويؤكد عندك ضعف
هذه الاحرف الثلاث انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا
ماقبلهما فانهما كانهما تابعان لماهومنهما الا ترى الى نحو ماجاء عنهم من نحو نوبة
ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فمجيء فعلة على فعل يريك انها كانها
انماجاءت عندهم من فعلة وكان دولة دولة وجوبة جوبة ونوبة نوبة وانما
ذلك لان الواو ومما سبيله ان ياتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه
ياء على فعل نحو صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة وعيب كانه انما جاء على ان
واحدته فعلة نحو صيغة وخيمة وعيبة افلا تراها مفتوحا ما قبلهما مجريين
مجرانهما مكسورا ومضموما ما قبلهما فهل هذا الالان الصيغة مقتضية لسياغ
الاعتلال فيهما * فان قلت * ما انكرت ان لايكون ماجاء من نحو فعلة على
فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون
ماجاء من فعلة على فعل نحو صيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة
في الفاء بل لان ذلك ضربٌ من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه
فيما عينه صحيحة نحو لامة ولوم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة
وبرى فيما ذكره ابو علي ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق

وفلكة وفلك * قيل * كيف تصرفت الحال فلااعتراض شك في ان الياء
والواو اين وقعتا وكيف تصرفتا معتد تان حرفي علة ومن احكام
الاعتلال ان يتبعا ماهو منهما هذا ثم انا رأيناهم قد كسروا فعلة مما عيناه
على فعل وفعل نحو جوأب ونوب وضيع وخيم نجاء تكسيرهما تكسير ما
واحده مضموم الفاء ومكسورها فنحن الآن بين امرين اما ان نرتاح لذلك
ونعلله واما ان نتهالك وفيه نتقبله غفل الحال ساذجا وفيه ضمير يعود
على المتاخر وذلك ساذجا من الاعتلال * فان يقال * ان ذلك
لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما
اولى من ان ننقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتمال
من الصنعة اليه الا ترى الى قوله وليس شيء مما يضطرون اليه الا
وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس
يحاولونه فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى
بان يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذ اثبت ذلك في باب ما عينه ياء اوواو
جعلته الاصل في ذلك وجعلت اما عينه صحيحة فرعا له ومحمولا عليه
نحو حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء
والالف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزا بذلك الى ان اعربوا
بما ليس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعدين وتذهبون فهذا
جنس من تدريج اللغة * واما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير *
منه باب سنة ومئة وفئة ورئة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت
لامه وعوض منها تاء التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام في نحو برة وبري

وُثبة وثبي * وحكى ابو الحسن عنهم رأيت مئيا بورن معياً فلما حذفوا قالوا مئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامي الفعل وليست عوضا * واما ما حذف لا لتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا لانه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمت معلى فليس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل منه في الوقف نحو رأيت عصا ورحى عند الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابي عثمان والفراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا الا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التي هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة ولغة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه ليس لازما فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان واللذون واللذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا الا ترى ان هذين من هذا ليس على رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدَين وزيدون وزيدِين والامر في هذه الاسماء بخلاف ذلك الا تراها تجرى مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاءني اخواك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا بالمعارف

وكذلك

نحو قولك جاءني ذانك الغلامان ورأيت اللذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك * وقريب من هاذان واللذان * قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيهات عند نا رباعية مكسورة فاؤها ولامها الاولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل ويهياه * قال ذو الرمة *

﴿ شعر ﴾

* تلوم بهياه بياه وقد مضى * من الليل جور واسبطرت كواكبه *

وقال كثير * ﴿ شعر ﴾

* وكيف ينال الحاجبية آلف * بيليل ممساه وقد جاورت رقدا *

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان ومولهان فعلى هذه قد تمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغى ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة اللذين وهؤلاء * فان قيل * وكيف ذاك وقد تجوز تنكيره في قولهم هيهات هيهات وهؤلاء واللذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان * قيل * ليس التنكير في هذا الاسم المبنى على حده في غيره من المعرب الا ترى انه لو كان هيهات من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات

من سعلات لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لايكونان الا نكرتين
فان قيل لم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علماً لرجل او امرأة سميتها
بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علماً على
معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علماً لمعنى الفراق ومن نون فقال
غاق غاق وهيهاة هيهاة وهيهات هيهات فكانه قال بعد ابعد افجعل التنوين
علماً لهذا المعنى كما جعل حذفه علماً لذلك* قيل* اما على التحصيل فلا يصح هناك
حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو
شتان وسرعان واف واتاوه واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شيء
في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف
على معنى لا يضامه الا التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعتد
تعريفها وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته الا تراه صوتا بمنزلة
حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها
فان قيل الا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته
البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة
نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذوابة وابو جعدة
وابو معطة فقد تجد هذا التعريف المساوق لمعنى التنكير فاشيا في غير ما
ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة وثعالة وبجاوة وابا معطة ونحو ذلك ان
يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون
هيهات كما ذكرنا *قيل* هذه الاعلام وان كانت معنيا تها نكرات
فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت

وكذلك

ذلك الاسد الذى فرقته وتباركت بالثعلب الذى تباركت به وحسابت الذيب الذي خساته فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتدد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفا * وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها الاترى ان البناء الذى سرى في باب صه ومه وحيهلا ورويدا وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لان اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا* وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام عابرا فى هذا النسق وساريا فى ايجابه ومتصورا في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول فى ذلك على افعال الامر وكان الموضوع فى ذلك انما هو لصه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لاحمد وهو اسم علم ان يشبه باركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسما سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الامر اولى الاترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى بهما يضا فعل ومع ذا فقد نجد لفظ الامر في معني الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر* وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا * اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر

في معنى الامر نحو قوله تعالى لا تضار والدة بولدها * وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مامور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت عليه واطمأنت به فاعرف ذلك * ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها * فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف * واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير * منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة الحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح * ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير[illegible] وتحقيره [illegible] ودحا[illegible] فالياء عوضا من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوضا من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسل الياء عوضا من بائه وكذلك زعافير الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليته تسلية وربيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباء * انشد ابو زيد *

﴿ شعر ﴾

* باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صبيا *

ومن ذلك تاء الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة كانها عوض من الف

فعلال نحو الهملاج والسرهاف * قال العجاج * سرهفته ما شئت من سرهاف *
وكذلك ما الحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها
عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول الثعلبي
* متى كنا لامك مقتوينا * والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتي وهو
مفعل من القتو وهو الخدمة * قال *

﴿ شعر ﴾

* اني امرأ من بني خزيمة لا * احسن قتو الملوك والحفدا *

فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي
قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياء الاضافة
فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء
الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يائى الاضافة والجمع زائد وقال سيبويه
في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال
الف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير
معدوم * قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه
في موضع غير هذا يعني في (كتاب التعاقب) وفيه ان اباعلي رد قول المبرد في
الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي
زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر اصناف زياداتها بين الف الافعال
وياء التفعيل * قال لكن الالف في المفاعل بغيرهاء هي الف فاعلته لا محالة
وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا * قال الشاعر *

✻ شعر ✻

✻ اقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا ✻ وانجو اذا غم الجبان من الكرب ✻

فاما اقمت اقامة واردت ارادة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي في قول ابي الحسن عوض من عين افعال على مذهبها في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك ✻ ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشام هي عوض من احدى يائى الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذلك الف ثمان ✻قلت✻ لابي علي لم زعمتها للنسب ✻فقال✻ لانها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار ✻ قلت ✻ له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو عباقية وكراهية وسماهية ✻ فقال ✻ نعم هو كذلك ✻ ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه ✻ وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل ✻

✻ شعر ✻

✻ ان الكريم وابيك يعتمل ✻ ان لم تجد يوما على من يتكل ✻

اى من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه وندع ذكر قول غيره هنا وكذلك قول الآخر

✻ شعر ✻

✻ اولى فاولى بامرئ القيس بعدما ✻ خصفن بآثار المطى الحوافرا ✻

اى خصفن بالحوافر آثار المطى يعني آثار اخفافه فحذف الباء من الحوافر وزاد

اخرى عوضا منها في آثار المضي هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه * وقياس هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرره اي ايهم تضرب امرر به وهو كثير انتهى مااورده ابن جني في هذا الباب * وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه * منها * قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض * من ذلك تشديد الميم في الفمّ في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمي او فمو * انشد الاصمعي * ياليتها قد خرجت من فمه * وتشديد اب واخ عوضا من لاميها فان اصلها ابو واخو * قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون اخ واخه * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) ذكر الازهري ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد نون هن * قال سحيم *

﴿شعر﴾

* الاليت شعري هل ابيتن ليلة * وهني جاذ بين لهزمتي هن *

وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي * قال * والدم يجري بينهم كالجدول وقال *

﴿شعر﴾

* اهان دمك فرغا بعد عزته * ياعمرو بغيك اصرارا على الحسد *

* فقد شقيت شقاء لاانقضاء له * وسعد مرديك موفور على الابد *

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من الف ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد وآخرون الى انها عوض من تنوينه وآخرون الى انها عوض منهما معا * ومن هذا الباب

تعويض هاء التانيث من الف التانيث * الخامسة * تقول في جمع حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا اعوضت من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطه وعفارنه * قال ابوحيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها فى كل ماحذف منه شيء غير باب لغيزى واما تعويض الهاء فمقصور على ماذكروا كثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة * ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم فى تصغير لغيزى لغيغيزة وفي تصغير حبارى حبيرة * ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه فى اي واذ ومن حرف العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع * قال ابن النحاس فى التعليقة واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض عن المضاف اليه كاذ * قال الزمخشري والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ماكان عليه من دخول التنوين عليه انتهى *

﴿قاعده﴾

قال ابوحيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الاول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل * وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا آخرا فيعوض منه حرفا آخر نحو زنادقة فى زناديق * وقال ابو البقاء

في (التبيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل ابن وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من آخره * قال والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه * قال فان قيل * التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة * فالجواب * ان التعويض على ماذكرنا يغلب على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ماهو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف * وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل * وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح * وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعني في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف * قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في (ارجوزته في النحو) وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الا تسعين

بيتا احتوت على نظم لسهل وعلم جم فقال

* والوزن في الغزاة والرماة * في الاصل عند جملة الرواة *
* فعلة ليس لها نظير * في سالم من شانه الظهور *
* وآخرون فيه قالوا فعله * كما تقول في الصحيح الجمله *
* فخص في ذلك حرف الفاء * بالضم في ذي الواو وذي الياء *
* وخالف الفراء ما اثبات * وحجهم بقولهم سراة *
* وعنده وزن غزاة فعل * كما تقول نازل ونزل *
* فالهاء من ساقطها معتاضه * وانما تعرف بالرياضه *
* كالاصل في اقامة اقوام * بالاعتياض اطرد الكلام *
* وبعضها جاء على التاصيل * غزى وعفى ليس بالمجهول *

* وقال الزمخشري في (الاحاجي) معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شئ ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة التنوين * والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في اوله * وقد الف ابن جني (كتاب التعاقب) في اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه وقال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون وسيلة الا ان البدل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم

في

في آخر اللهم بدل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء اينق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها او لا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه× شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذى رأوه في هذا هو القياس وذاك ان تصرف ع و ض فى كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتي مستقبل ثان مخالفا لمنقض * ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضى من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع * ومما ورد فى فوت المعوض منه قوله

﴿شعر﴾

* عاضها الله غلاما بعد ما * شابت الاصداغ والضرس نقد *

اى عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف ع و ض وليس كذلك تصرف ب د ل لان البدل من الشئ قد يكون والشيئان جميعا موجودان الا ترى الى قول النحويين فى مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فامامن قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل .. والتمييز والتفسير وغير ذلك * ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون فى موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون

× منه ١ .. المجمل

في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها ودال ودّ الاولى بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف في رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قد مثلناه من ان عوض انما هي لعدم الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانهما فيهما كانهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في اضرباجارية عندهم مجرى ماهي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذاً كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لامنقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لانها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان الياء ايضا قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى *

﴿ قاعده ﴾

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول الشيخين ابن عصفور والآمدى انه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام او حذفه وحذف الجواب معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا فقال ليس بشئ بل لا نائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لا يسيء فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما * ورد ايضا قول ابى موسى الجزولى ان ما اللاحقة لايّ الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذى تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين * لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت * وللقاعدة فروع * احدها * قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما * الثاني * قولهم في النداء ياابت ويا امت التاء فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما * الثالث * قولهم يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما * الرابع * قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والاصل وعد وورن ولذلك لا يجتمعان * الخامس * قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة وما اشبه ذلك * السادس * قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شيئين عند بعض العرب وشيئين عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان * السابع * قال ابو حيان قد نابت

الألف عن هاء السكت في الوقف في بعض المواضع وذلك في حيهلّ وانا قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل والالف كانها عوض عنها واما انا فسمع فيه انه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه اناه كما قلت في الوقف على هذا هذاه * الثامن * باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جواري بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر تحذف ياءه ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان * قال في (البسيط) وهذه المسئلة مما يعاني بها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به * التاسع * قال الكوفيون اولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لولم يمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا الاعوضا فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا فحذفوا الفعل وزادوا اما عوضا من الفعل * قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه * العاشر * قال ابو حيان في (شرح التسهيل) لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لانها عوض منها فلا يجتمعان * الحادي عشر * قال في (البسيط) تصحب اللام اسم الاشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينها فيقال هذالك لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينها لعدم

العوض * الثاني عشر * قال الزمخشري في (الاحاجي) نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحرون في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيهامن لام او حرف تانيث * و قال في (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا اجمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة تجمع على هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذا فئة وفئات وشية وشيات ودية ورئون ورئات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك * وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظا مجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تانيث او ادغام قالوا سنة وسنون وقلة قلون وبرة وبرون وثبه وثبون وكرة وكرون ورئة ورئون ومئة ومئون وارض وارضون وحرة وحرون وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه وقد غير وابنية بعضها اشعارا بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثبين وكرين وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزائد في قوة الاصلي في المراعاة والطلب انتهى * الثالث عشر * الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) * الرابع عشر * قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر

تقديره انادى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلفظ به
لان يا قد نابت عنه * الخامس عشر * قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث
بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان
فلا تدخل اللام مع الف الندبة به و مجراهما واحد لانك لا تدعو واحدا منهما
ليستجيب في الحال كما في النداء * السادس عشر * قال ابن يعيش هاء التثنية
في يا ايها الرجل زيدت لازمة عوضا مما حذف منها و الذي حذف منها الاضافة
في قولك اي الرجلين و الصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى انك اذا ناديت
من قلت يا من ابوه قائم و يا من في الدار * السابع عشر * قال ابن يعيش الناس
اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك
لا يجتمعان فاما قوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا * فمردود لا يعرف
قائله * الثامن عشر * قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر
الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما
* التاسع عشر * قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر وورد
منصوبا بفعل مقدر كانه قال هات عذيرك او احضره و وضع موضع الفعل
فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل
* العشرون * قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذى
هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه
في اللفظ وليس بمنزلته في العمل قال و نظير ذلك واورب الخفض في الحقيقة
ليس بها بل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب * الحادي و العشرون * قال ابن يعيش اذا

قلت رأيت القوم اجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان
يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف اليه
وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف
والمضاف اليه ولهذا لم يجرين على نكرة وصار ذلك لجمعهم ارضا على ارضين
عوضا من تاء التانيث ❋ فان قيل ❋ تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه
ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما
عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين
والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ماقبلها ❋ فالجواب ❋ ان
المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف منزلة ماهو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل
بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون
المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التانيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر
ويبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء
من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه ❋ الثاني والعشرون ❋
قال ابن هشام في (المغني) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض
من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ❋ وقال ابن القواس في (شرح
الدرة) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل
مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه ❋ الثالث
والعشرون ❋ قال السخاوي في (تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي) ما في قولك
اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا
لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع

اظهار الفعل وهو قول المبرد * الرابع والعشرون * اما في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهما يك من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي * الخامس والعشرون * ما في قولهم افعل هذا امالا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوض منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي * السادس والعشرون * قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا من ما سقط من ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد اليها ما قط زال العوض ذكره الزمخشري في (الاحاجي) * السابع والعشرون * قولهم زرني ازرك حقيقته زرني فانك ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منها ذكره ابن جني في (كتاب التعاقب) * قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك * اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره * ليت لي مالا اتصدق به اللهم ارزقني بعيرا احج عليه * الا تنزل عندنا تصب خيرا * فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة * الثامن والعشرون * قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة منه عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني * التاسع والعشرون * ما في حيثما واذ ما جيء بها عوضا من اضافتها الى الجملة ذكره ابن جني * الثلاثون * الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ في نحو لعمرك لافعلن

وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ابن جنى * الحادى والثلاثون * جواب لولا فى قولك لولا زيد لقمت جعل عوضا من خبر المبتدأ او معاقبا له فوجب حذفه ذكره ابن جني * الثاني والثلاثون * قولك ليت شعري هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى لانه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فمصدره متعد مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تظهر فى هذا الموضع اكتفاء بها ذكره ابن جنى * الثالث والثلاثون * يد وغد اصلهما يدى وغدو بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن جنى * الرابع والثلاثون * قال ابن هشام في المغني لكون الباء والهمزة متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد وكذا قال الحريرى في (درة الغواص) الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفى الاستفهام * الخامس والثلاثون * * السادس والثلاثون * قال ابن جنى في (شرح الصناعة) اما قولهم لا ها الله فان ها صارت عندهم عوضا من الواو الا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في آلله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اما آلله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول او الله لافعلن * السابع والثلاثون * قال الاندلسي في (شرح المفصل) يقال ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله * الثامن والثلاثون * قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتي لان حتى جعلت عوضا منها فلا تجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه * التاسع والثلاثون * قال ابن عصفور في (شرح الجمل) المنصوب

على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف و تارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد سهما القرطاس اي اصبت و ان شئت اظهرته و ان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد و انما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها * فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال * و من ذلك هنيأ مريا و كرامة ومسرة و نعمة عيش وسقيا و رعيا وسحقا و بعدا و تعسا و نكسا و بهرا و ما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت فى الدعاء للانسان او عليه او هى حاكية × لذلك كلها منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى * الاربعون * قال ابن الدهان في الغرة * قال قوم انما امتنع دخول الجر في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر فى الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه * الحادي والاربعون * قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح * قال الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه و واحد امه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الهاء فى وجهه يقتضي ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما في حسن نحو حسن ابوه ثم حسن الاب * الثاني والاربعون * قال ابن القواس فى (شرح الدرة) مذ عوضوا عن الواو فى القسم ثلاثة احرف هاء التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل فجروا بها نيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف و بينها *

× صالحة

تنبيه

﴿تنبيه﴾

قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) ابدلوا من ياء الاضافة تاء فى نحو ياابت ويا امت وابدلوا منها الفا فقالوا يااباو يا اما فلما بدلا ان التاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا ياابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه لانه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس فى (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه *

﴿تنبيه﴾

قال ابن جنى في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين ان يبدل من الحرف و يعوض منه هذا لم يات فى شئ من كلامهم *

﴿تنبيه﴾

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا فى قول النحاة ان التاء فى فرازنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها و بين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين فى الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوي عند روية التعاقب في كلامهم وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة فى الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب المعاوضة اذا كان للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى * قلت * هذا السوال قد تعرض له ابن جنى

واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب)* فان قلت* فلم الهاء في زنادقه وجحاجحه لتانيث الجمع كهاء ملائكه وصياقله فلا يكون عوضا* قلنا* لم تات الهاء لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعله نحو ملائكه انتهى*

﴿قاعده﴾

ماكان عوضا لايحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلوة* فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم يقدر احرف النداء عوضا من ادعو واناد ى لاجازتهم حذفها * وقال الآمدي في (شرح الجزولية)* ان قال قائل* لم جاز دخول ياء على هذا ولا تدخل على الالف واللام* فالجواب* ما قال المازني ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه و الزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة *

﴿التغليب﴾

قال ابن هشام في (المغني) القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سمي خافقا مجازا او انما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الآيه واسم المخاطبين

على

على الغائبين في نحو قوله تعالى اعبد و ا ربكم الذ ى خلقكم و الذ ين من قبلكم لعلكم تتقون*لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين* و الملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس*ومن التغليب اولتعودن في ملتنا *فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه و قوله يذ رؤكم فيه*فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والا نعام فغلب المخاطبون و العقلاء على الغائبين والا نعام* قالوا و يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين*احداهما* ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان *و الثانية* التاريخ فانهم ارخوا بالليالى دو ن الايام ذكرذ لك الزجاجي و جماعة* قال ابن هشام و هوسهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئا ن فيجرى حكم احد هما على الآ خر و لا يجتمع الليل والنهار و لاهنا تعبيرعن شئين بلفظ احدهما و انما ارخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية و القمر انما يطلع ليلا و قال ابن فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الاسماء نحوانا وانت قمنا وانت و زيد قمتما وا ستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز فى الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد *

﴿التغيير يانس بالتغيير﴾

فمن ذلك قال ابوحيان باب النسب بنى على ثلاث تغييرات *لفظي* وهو كسرما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها *ومعنوى* وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب

الى علي * وخكمى * وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت
برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه و يطرد ذلك فيه وان لم يكن
مشتقا او ان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق
فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغير و الخروج عن
القياس اذا التغيير يانس بالتغيير * وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات * منها *
انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي و الاضافة فى غير هـذا
الباب حكمها فى الاكثر ان تعرف * و منها * انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق
و الالماجاز وصف المؤنث ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر اوضمير
* و من ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف
لكثرة دورها وسعة استعمالها فى باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولان
الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل
والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قالوا حيوة و محبب ومكره وشاع
فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية
والتغيير يونس بالتغيير * ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) دخلت
تاء التانيث في ام واب في حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو ياامت
ويا ابت والاصل يا امى و يا ابى والدليل على انها تاء التانيث قولهم فى الوقف
ياابه و يا امه وانما اختص ذلك بالنداء لانه من باب تغيير * و من ذلك قال
ابن يعيش يجوز ترخيم مافيه تاء التانيث وان لم يكن علما نحو ياثب وياعض
في ثبه وعضه لانها تبدل هاء فى الوقف ابدالا مطردا فساغ حذفها لان
التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير

يانس بالتغيير * ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) لا يرخم المتعجب منه لا نا لا نرخم الا ما احدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لانه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغييرا آخر بالترخيم لان التغيير يانس بالتغيير * ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغني) انما اتبعت حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير يونس بالتغيير * ومن ذلك قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال في حنيفة حنفي لان ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر والتغيير يونس بالتغيير بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة * وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لان التغيير يونس بالتغيير * وقال ابن فلاح في (المغني) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين * احدهما * ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في حذف الياء في النسب الى حنيفة تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف * والثاني * ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير * ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي خرج عن نظائره اي من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر يجوز حذف المبتدأ في ايّ فصيح الكلام نحو يعجبني ايهم هو قائم وان شئت قلت ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها

ايضاً بالبناء لان التغيير يانس بالتغيير *

﴿التقاص﴾

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة ذكره في (البسيط) *وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي ايهات والاصل هيهات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا اهن فعلت والمراد ان وهبرت الثوب في ابرته* وقال ابن فلاح في (المغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واوا في الجمع بالالف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص *

﴿تقارض اللفظين﴾

هو قريب من الباب الذي قبله *وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة (في المغني) فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة *احدها* اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها *الثاني* اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله*

﴿شعر﴾

* ان تقرآن على الاسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا احدا *

واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يول عليكم ذكره ابن الحاجب *الثالث* اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراه فانه يراك و اعطاء لو حكم ان في الجزم نحو لو يشاء طار بها ذو ميعة * ذكره ابن الشجري

* الرابع * اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله * اذا تصبك خصاصه فتحمل * واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس * الخامس * اعطاء لم حكم ان في عمل النصب قرئ الم نشرح وفي اعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله *

﴿شعر﴾

* لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه *

* السادس * اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما في الاعمال عند انتقاض النفى بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك * السابع * اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله *

يا ابتا علّك او عساكا

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان * الثامن * اعطاء الفاعل اعراب المفعول او عكسه كقولهم * خرق الثوب المسمار * وقوله او بلغت سراتهم هجر * التاسع * اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر * العاشر * اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر * قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة * وذكر محمد بن مسعود ابن الزكي في كتابه (البديع) ان الذى وان المصدرية يتقارضان فتقع الذى مصدرية كقوله *

* اتقرح اكباد المحبين كالذي * اري كبدى من حب ميه تقرح *

و تقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب * اى من الذى يكذب
قال ابن هشام فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى
وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله به عباده *
وخضتم كالذى خاضوا * واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذى جرى عليه
اشكال هذا الكلام بان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له
ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها * قال وظهر لى
توجيهان * احدهما * ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل
بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذى اراده ولكن
بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
يفترى * ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى * الثاني * ان اعقل
ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة
ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من
المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفي (شرح
الدرة) لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا عليها
فى العمل قال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم * خرج المازني
الآية على ان ان وان كانت مشددة فهى النافية بمعنى ما ثقلت كما ان ان
المشددة لا تخفف وهذا من التقارض *

﴿ فائده ﴾

قال الزمخشري (فى المفصل) واعلم ان الا وغيرا يتقارضان مالكل واحد منهما
* قال ابن يعيش معنى التعارض ان لكل واحد منهما يستعير من الآخر حكما

هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض معار من الا *

﴿التقدير﴾

فيه مباحث *الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما عليه* وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك * فالاول * نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو اما ثمود فهديناهم *فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيدا جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية *والثاني* هو متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك * الثاني*

ينبغي تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي
زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذ كان او اذا
كان قائما لانه قدر اثنين وقدر واخمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان
تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء
آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في * واشربوا في قلوبهم العجل * ان التقدير حب عبادة العجل
والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي
يئسن الآية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر * والاولى ان
يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف * الثالث * اذا استدعى
الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور
مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه * اى كدوران عين الذي
* والثاني * نحو * اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا * اى تضوعا مثل تضوع
نسيم الصبا * والثالث * كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا * اى لا تجزى فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا
لا مخفوضا قاله الاخفش * الرابع * ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور
مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون
اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من
تقدير المذكور مانع معنوي او صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا

اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب * فان قلت *زيدا اهن اخاه قدرت اهن * والثاني * نحو زيد امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيد انصحت له جاز ان تقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به * ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله * يايها المائح دلوي دونكا * اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا * الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيدا مس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال * الخامس * قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى * فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى * ثم يعودون لما قالوا * قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول * وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون * يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول * السادس * قال ابو البقاء في (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصود فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه * وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه *

﴿التقديم والتاخير﴾

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر (١) الصلة على الموصول (٢) والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير (٣) والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء (٤) والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف (٥) وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها (٦) والفاعل لا يقدم على الفعل (٧) والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها (٨) والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها (٩) وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه (١٠) وما يقدم التمييز وما بعد الا (١١) وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها (١٢) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه (١٣) ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات* واما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف او كان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج

﴿تقوية الاضعف واضعاف الاقوى﴾

قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوي الاضعف تصرفا وتلعبا* فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة طين خاتمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية* ومن تقوية الاسماء اعمالها عمل

الفعل

الفعل وذلك ان العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية * ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه والد وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك لله درك اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبني الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حديثهما انتهى *

﴿تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى﴾

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) وترجم عليه * باب في قوة اللفظ لقوة المعنى * قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وعدن واعدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى اخذ عزيز مقتدر * فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت * لان كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله قول الشاعر

* انا اقتسمنا خطيئتنا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار *

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال * ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضيء فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمّال ووضّاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر وقام الفرس وقومت الخيل ومات

البعير وموّتت الابل ومنه باب فعّال في النسب كالبزار والعطار والقصاب
انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كانه قيل له
ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضاري للطائر ايضاً كانه قيل له ذلك لقوة
خضرته والحواري لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه
والسكين لكثرة تسكين الذابح * قال ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ
من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال
من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة
فان فعيلا اخص بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول
جمال وبطئ ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد وعريض ولا تقول
عراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال
فضارعت فعال بذلك فعالا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما
عن اصله اما فعّال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل وبعد
فاذا كانت الالفاظ ادلة على المعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة به زيادة
المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث
متجدد له * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا
الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار
اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد
لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى (تنبيه) خرج عن هذه القاعدة باب التصغير
فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوي *

واسماء

* واسماء اذا ما صغروها * تزيد حروفها شططا وتعلو *

* وعادتهم اذا زادوا حروفا * يزيد لاجلها المعنى ويعلو *

يشير الى مغير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية *

﴿تلاقي اللغة﴾

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيأ الا لابي علي وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من اكتع وكتعاء وبقيته ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها * قال لان باب افعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء واخرق وخرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها * قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق * قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح * قولهم في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير انهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض× اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل الهائج ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهماء لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما يهم كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا التلاق من اللغة وان ايهم لا مونث له ويهماء

× عوض

لا مذكر لها ❊ ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض ❊

❊ التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ❊

اشار ابو جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها ❊ باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل ❊ قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهرون النون الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم الا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل قنر وعنل ويقولون في تمثيل عرند فعنل وجحنفل فعنلل وعرنقصان فعنللان وهو كالاول ولابد في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن عرند فعلّ لم يكن فرق بينه وبين قمدّ وعتلّ وصملّ ولو قلت وزن جحنفل فعالّ لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عديس وهملع ولو قلت في حبنطى فعلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى ❊ قال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد الا ترى لو قيل لك ابن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لانك كنت تصيره الى دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل لست بان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان تقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين ❊

﴿ حرف الثاء ﴾

﴿ الثقل والخفة ﴾

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) قال فالخفيف من الكلمات ماقلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ماكثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك *

﴿ ثبوت الحدث في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل ﴾

ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال فمتاز يد وهو مفسد متقارب بان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين * حالا مؤكدة *

﴿ حرف الجيم ﴾

﴿ الجمل نكرات ﴾

قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا على النكرات * قال ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري اوصافا على النكرات لتنكيرها اراد وان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة

لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية و فعلية فجاؤا حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلة للذى هو الصفة فى اللفظ و الغرض الجملة كما جاؤا باي متوصلين بها الى نداء مافيه الالف و اللام فقالوا يا ايها الرجل و المقصود نداء الرجل واي وصلة وكما جاؤا بذي التى بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف و اللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا فى اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة قصدوه فيتطابق اللفظ و المعني * وقال الشيخ جمال الدين ابن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لابد من حذف في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة * و التقدير لهو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في ان هذان لساحران * ان التقدير لهما ساحران وقال صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين * احدهما * انهما تطابقا في التنكير بدليل وصفها على التنكير الذى لا يقبل التعريف * والثاني * ان فائدة الجمل فى احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة فى المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التنكير *

﴿ الجوار ﴾

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) ولخصه ابن هشام في (المغنى) بزيادة و نقص

فقال القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم
هذا جحر ضب خرب بالجر وقوله * كبير اناس في بجاد مزمل * قال ابن
هشام وقيل في وارجلكم * بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم
اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذى
عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا.
كقوله * يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * ولا يكون في النسق
لان العاطف يمنع التجاور * قال ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل
امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس
بفتح النون وكسر الجيم * قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان
لوكانوا لا يقولون هو نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد
الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدير رجس اذ يقال
فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا
اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم سلاسلا واغلالا *
بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات * والاصل
موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حية يؤقنون بالهمزة وقال
جرير * لحب المؤقدان الى مؤسى * بهمزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو
المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي
وقتت اقتت * ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حملا على قولهم
في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب وكان
ابوعلي ينشد في مثل ذلك * قد يوخذ الجار بجرم الجار * قال ابن جني وعليه

او معه او قبله على ثلاثة مذاهب * قال ابن جني * والاول * هو مذهب سيبويه قال الفارسي و سبب هذا الخلاف لطف الامر × وغموض الحال * قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والضفف والمشش كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين * قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا مذكرا من الطي ثم اتبعناه امرا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطو يجل والاصل فيه اطو وجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت واو اوجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجتذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه يروم ان يثبتهما جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف اوفى صوتا واقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك انها اقوى من الكسرة التي

فيها فلا اقل من ان تكون فى القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا ادى الامر في المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطوو جل صحيحة غير معلة لترافع ماقبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فيماذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجل على ان الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لامحالة * قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم فلوكانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغنى عنها شيئا لسبقها هي لحركتها * قال ابن جني كذا قال الفارسي قال ورأيته معنيا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعده الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عمبر وشمباء فى عنبر وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكران تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها

اولى بان تجتذ بها وتنقلها من الانف الى الفم * وما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو ادخل *استصغر* استخرج * قال ابن جني ومما يقوى عندى قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحركة بها الا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي ادنى اليها من فتحها وكسرة العين التي هي ادنى اليها من العين بعدها * قال وهذا وان كان من الوضوح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين * احدهما انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل الى انهم مريدوه ومعتقدوه الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم * والآخر ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلامهم انما يرجع فيه الى التامل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها * قال وقد كنا قلنا فيه قديما قولا

آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشآن معا في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك ان ينسب اليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو اذا اتبعتاهما وهذا تناه في البيان والبروز الى حكم العيان انتهى * وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذى صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في (شرح الدرة) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبرى فقال فى (اللباب) الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين * احدهما * ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم

الموصوف ولا تتاخر عنه اذفي ذلك قيامها بنفسها ❊ والثاني ❊ ان الحركة لولم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ❊ واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين ❊ احدهما ❊ انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة ❊ والثاني ❊ انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه ❊ والجواب عن الاول ❊ ان الادغام امتنع لتحصن الاول لتحركه لا للحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض ❊ وعن الثاني من وجهين ❊ احدهما ❊ ان حدوث الحرف عن الحركة كان لانها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولوكان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمى الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها ❊ والثاني ❊ لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف انتهى ❊ الفائدة الثانية ❊ قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسئلة اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ❊ احدهما ❊ ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من

حركتين

حركتين لان الحركة اذ اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين * احدهما ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف * والثاني * انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني ايضا فانه عقد لذلك بابا في (الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر *

* نفي الدراهيم تنقاد الصياريف * وقوله *

* واني حيثما يسري الهوى بصري * من حيثما سلكوا ادنوا فانظور *

يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه *

﴿شعر﴾

* فانت من الغوائل حين ترمى * ومن دم الرجال بمنتزاح *

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله * ومن يتق الله فان الله معه * وقوله * وقد بدا هنك من المئزر * وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب * وحذف الحرف في قوله * فالحقت اخراهم طريق الاهم * يريد اولاهم وقوله وصاني العجاج فيما وصيني * يريد فيما وصاني * قال ومن مضارعة الحرف للحركة

ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن و مطلن ادين الى حرف آخر غيرهن الا انه شبيه بهن و هو الهمزة فانك اذا مطلت الالف ادتك الى الهمزة فقلت أاا و كذلك الياء في قولك اي و الواو في قولك او فهذا كالحركة ادتك الى صورة اخرى غير صورتها و هي الالف والياء والواو في منتزاح والصياريف وانظور و هذا اغرب في موضعه * و من ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ماقبلها الا مفتوحا نحو حمزة و طلحة و قائمة و لا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة و حصاة و ارطاة و حبنطاة الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كانها هي * قال وهذا احد مايدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها * ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها و ذلك نحو قولهم وازيده و اغلاماه واغلامهوه واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحوه قولهم اعطيتكه و مررت بكه و اعزه ولا تدعه والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير * ومن ذلك ان اقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه و هو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا اوجه ايضا من المضارعة فيها * واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف و تركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد و نحوه ومن ذلك انك اذا اضفت اي نسبت الرباعي المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها الفا فتقول في حبلى حبلي وان شئت حبلوي وفي الخماسي تحذف الفه البتة كحبارى

و مصطفى

ومصطفى في حبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف الفه البتة كقولك في جمزى جمزيّ وفي نشكى نشكيّ فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه الحرف الزائد على الاربعة * ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد ونظر فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل وجيرير * ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا فيه خفف والمتحرك كقوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله * اصحوت اليوم ام شاقتك هر * فحذف احدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق * قال وهذا ان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف * قال وهو عندي اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحمق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ردفين قال * ومن ذلك عندي ان حرفي العلة الياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو القود والحوكة والخونة والغيب * والصيد وحول وروع وان بيوتنا عورة فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما نحو القواد والحواكة والخوانة والغياب والصياد وحويل ورويع وان بيوتنا عويرة وكذلك ما صح

من نحو قولهم هيوأ الرجل من الهيأة هو جار مجرى صحة هيوه لو قيل فاعرف ذلك فانه لطيف غريب ﴿الفائدة الثالثة﴾ قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدى الناس في ظاهر الامر فثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة والحيوة وكذلك قلم وعادو التي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف النقير وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس فى كلا مهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة * ويدل * على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ماقبلها * وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين * احدها * بين الضمة والفتحة وهي الحركة التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة * والثانية * بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي * والثالثة * بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو رمى * والعاشرة * حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة مالا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب * والحادية عشر * حركة بناء

تشبه حركة الاعراب وهى ضمة المنادى وفتحة المبنى مع لا على مذهب
من جعلها حركة بناء * الثانية عشر * حركة الاتباع * الثالثة عشر * حركة
التقاء الساكنين * الرابعة عشر * حركة ماقبل ياء المتكلم على مذهب من جعله
معربا فانه جئ بها لتصح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء * قال
وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة
تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك
بعد سكونه وقال المهلبي فى (نظم الفرائد)

﴿ اشعار ﴾

* عددنا جملة الحركات ستا * وستا بعدها ثم اثنتين *
* فاعراب ثلاث او بناء * ثلاث او ثلاث بين بين *
* ومشبهتان والاتباع حاد * واخرى لالتقاء الساكنين *
* وواحدة مذبذبة ترددت * لدى اخواتها فى حيرتين *

وقال بعضهم الحركات سبع * حركة اعراب * وحركة بناء * وحركة حكاية * وحركة
اتباع * وحركة نقل * وحركة تخلص بين سكونين * وحركة المضاف الى ياء
المتكلم * الفائدة الرابعة * قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف
الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم
لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضى الى التباس المعاني
وفوات ماهو الغرض الاصلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عما في
الضمير * الفائدة الخامسة * يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر
او خفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف * قال بعض

شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر او الخفض من جار وخافض والجزم من جازم * قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخوولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا الاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف * وقال ابو البقاء العكبرى في (اللباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق * وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المعرب اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبنى مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب * فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه * ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لابد له من قرينة وتلك القرينة تبينه * ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس * الفائدة السادسة * قال ابو البقاء العكبري في (اللباب) اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه * فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف حركات البناء

وماثبت بعلة اصل لغيره * وذهب قوم الى الثاني وعلته ان حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتزلزل اذا كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر* وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول ﴿الفائدة السابعة﴾ اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة *قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من يميز افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو *وقال ابن جني ارى الدليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون *اذا علمت ذلك فتتفرع عليها فروع *احدها *اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما الحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف للكثير ليسهل ويعتدل الكلام

بتخفيف ما يكثر و تثقيل ما يقل * و ايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف و الفرع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به و الظرف و الحال و المستثنى * قال الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد و ينصب عشرة اشياء و لما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات و اقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل و الخفة * الفرع الثاني * اختصاص الضم بما بني عليه لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر و منه ما كان بجوار ياء نحو اين و كيف فزاد بعد امن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه و حده و المبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث و الظروف الستة و غير و اي في بعض احوالها و المنادى و بعض الضمائر * الثالث * اختصاص نون التثنية بالكسر و نون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف و اعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا * الرابع * قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال و ذلك لانه اثقل من الاسماء فنحي في الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل * الخامس * امتناع الجر و الكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا * و في (البسيط) لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر و الالف اخف من الياء و فيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة و كذا حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف و النصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على القرب * و قال السخاوي في (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من الشفة و اول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا حمل على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء * و قال

ابن الدهان في (الغرة) الضمة والكسرة مستثقلتان مباثنتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات و غرفات بالسكون نحو بعضهم يقول غرفات و كسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولايقولون ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير * وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القدَر والقدْر فلغتان وكذلك الدَّرك والدرك * ومما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب و ثياب ونوط و سياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا اطوال لان الواو فى طويل متحركة وقالوا فى جواد جياد فقلبوا فى الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى (الفائدة الثامنة) قال ابن جني باب فى مطل الحركات ومطل الحروف * اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الف و بعد الكسرة ياء و بعد الضمة واو * وقد تقدمت امثلته فى الفائدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة * ينباع من ذفرى غضوب جسرة * وقال ابو علي اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا * وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين ماضيا وانشد فيه *

﴿ شعر ﴾

* يطرق حلما واناة معا * ثمت ينباع انبياع الشجاع *

فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين و ينبغي ان يكون عينه واوا لانها اقرب معنى من الياء هنا نعم و قد يمكن عندى ان يكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاؤا منه بماض و مصدر كما ذهب ابو بكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جاء ضيفا مع الضيف و ذلك لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعل في الكلام اكثر من فعلن توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت فلن يفلن لان العين قد حذفت * قال و من مطل الفتحة عندنا قول الهذلى *

❊ شعر ❊

* بينا تعنقه الكماة وروغه * يوما اتيح له جرئ سلفع *

اى بين اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا * و حدثنا ابو علي ان احمد ابن يحيى حكى خذه من حيث و ليسا * قال و هو اشباع ليس * وحكى الفراء عنهم اكلت لحماشاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشا منها الفا * و من اشباع الكسرة و مطلها * ما جاء عنهم من الصيارف والمطافيل والجلاعيد و الاصل جلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما يا مطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفة و لبست مطلا * و من مطل الضمة قوله *

❊ شعر ❊

* ممكورة جم العظام عطبول * كان في انيابها القرنقول *

* واما الثاني * فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف والياء و الواو و هي من حيث وقعت فيها امتداد و لين الا ان الاماكن التي يطول

فيها

فيها صوتها و يتمكن مدتها ثلاثة و هي ان تقع بعدها و هي سواكن توابع لما هي منهن و هو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليها عند التذكر * فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المد فيهن مع الهمزة لان الهمزة حرف نأى منشاه و تراخى مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تمادين بهن نحوه طلن و شعن في الصوت فوفين له و زدن لبنائه و لمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها و غير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب و سعيد و عمود و ضروب و ركوب لم تجدهن لدناتناعمات ولاوافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد * واما سبب نعمهن و وفائهن و تماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلانهن كما ترى سواكن و اول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها و وفاء للصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها اذا لم يجدوا عليه تطرقا و لا بالاستراحة عليه تعلقا و ذلك نحو شابة و دابة و هذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه و اذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقا بتمامه و تمادى الصوت به و ذلك الالف ثم الياء ثم الواو فشابة اذن اوفى صوتا وانعم جرسا من اختيها و قضيب كرانعم و اتم من قوص به و تمود الثوب لبعد الواو من اعرق الثلاث في المد و هي الالف و قرب الياء اليها * نعم و ربما لم يكتف من تقوى لغته و تعالى تمكينه و جهارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون

ان يطغى به طبعه وينحط به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فتقول شابه ودابه قالى كثير * اذا ما العوالى بالعبيط احمارت * وقال * اما سوادها فتجللت بياضا واما بيضها فاسوأدت * وهذا الهمز الذى تراه لم يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها ان همزها فى بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع ولا فى غيره وليست كذلك اختاها لانهما وان سكنتا فى نحو قضيبكر وقوص به فانهما قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا * وقد اجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ماقبلهما مجرى التابعين لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا اجيبكر اى جيب بكر وثوبكر اى ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا هو من اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو مارأينا وذلك ان اصل المد واقوامه واعلاه وانعمه وانداه انما هو للالف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكأنها اذا قدمت قبلهما في نحو بيت وسوط انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جائتا بعد الفتحة جائتا في موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التى هى الف صغيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لاسيما وهما بعد الفتحة لكونهما اختا الالف وقويتا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو امرء شابخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك * واما

مدها عند التذكر فنحو قولك اخوالك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به
اى ضربا زيدا او نحوه * وكذلك مطل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا
اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيدا او ضربوا
يوم الجمعة او ضربوا قياما فتتذكر الحال * وكذلك الياء في نحو ضربي اى
اضربي زيدا او نحوه * وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند
التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المد وانت متذكر
ولم يكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولا وهمت ان كلامك قد تم
ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى
كلام تال للاول منوط به معقود ماقبله على تضمنه وخلطه بجملة * ووجه
الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن
ولم يفب مدهن واذا وقفن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن
* ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بعد الحرفين كان لها صدي
ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن
في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف
توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء في الوقف
فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا واعمراه
* وكذلك اختساها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه
واغلامهموهو تقول في الوصل واغلامهمو لقد كان كريما وانقطاع ظهرهي من
هذا الامر * والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة الى اطالة الصوت
في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق

بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظا به فتمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يتمن اذا وتعن حشوا لا اواخرفاعرف ذلك * وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطل ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اى انت عاقلة ومع الضمة قمتو اى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لانه لا يجرى الصوت فى الساكن فاذا حركته اتبعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك فى قد وانت تريد قد قام قدى وفى من منى وفى هل هلى وفى نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام مثلا الى وانما حركته بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احتيج الى حركة فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة الى الكسر كقوله * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * وقوله * لما تزل برحالنا وكان قدي * ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفني يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفني وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو اى وكي ولو وا وكسر نحو قمت كيى اى كي تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لا لتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا * وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة واو افقلت

شموا * ومن العرب من يقرأ اشتروا الضلالة بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروو اوعلى من كسر اشتروى وعلى من فتح اشتروا * ورويناعن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر *

* فهم بطانتهم وهم وزراؤهم * وهم القضاة ومنهم الحكام *

فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقف على منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهموا لانك كذا رأيته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول وللاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظيره * وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفه التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القوم قال منى (التاسعة) فى انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة * قال ابن جني الاول منها ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله *

﴿ شعر ﴾

كفاك كف لا تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدماء

يريد تعطى وقوله * وآخر فوان متى يشاء بصير منه * وقوله * دوامي الايد تخبطن السريحا * ومنه قوله تعالى ياعباد فاتقون * وهو كثير فى الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله

﴿ شعر ﴾

* ان الفقير بيننا قاضٍ حكم * ان ترد الماء اذا غاب النجم *

يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله * حتى اذا ابتلت حلاقيم الحلق * يريد الحلوق وقال الاخطل

﴿ شعر ﴾

* كلمع ايدى مثاكيل مسلبة * يندبن ضرس بنات الدهر والخطب *

يريد الخطوب * ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية * كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف * قال * مثل النقا كبده ضرب الطلل * يريد الطلال * ونحو منه قوله *

* الالا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال *

فحذف الالف من لفظة الله * ومنه قوله * اوالفا مكة من ورق الحمى * لانه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ماترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال الشاعر *

* فلست بمدرك ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لواني *

يريد بلهفا * والثاني منها * وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد وهي الاسماء الستة وجمع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في مستراح والصياريف وانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عنها بل هي موجودة

لا مزيد فيها ولا منتقض منها (العاشرة) في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جني هو على ضربين * احدهما * كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس * فالاول * قسمان احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخر ان يختلفا فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى * فالمتفقان * نحوهم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاء التي هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية في الزاء لطرو الثانية عليها ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين الاترى انك تقول في العين المكسورة تنقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم كسرتها او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا يشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا وحكما ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئون فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مئة اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون * ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال يا حار اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص وعلى يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حار تقديرا وحكما * وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها في صنوان وقنوان * وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في

اصل حالها وهو تقضيين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون* واما المختلفتان* فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استثقا لا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسرته اطرحوها عليها فصارت يرمون ويقضون * وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاء فابتزتها ضمتها فصار تغزين الاان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم* ويدلك على مراعاتهم لذلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا ارموا ونحو اغزي ادعي فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر *ومن المتفقة حركتاه ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر فاسكنت الدال والراء الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون * يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الاترى ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم يقل ذلك وصح في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة فيه تقديرا ووهما* وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه الاترى الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت الضمة في يرميون

ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون. ثم وجب قلب الواو ياء
وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث * وكذلك لو لم تنقل كسرة
الواو في تغزوين الى الزاء لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوا
لانضمام الزاء قبلها فتقول للمرأة انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر فهذا
حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين
بعد الفتحة نحو هو لا يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغير
الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغيير هما واجب لم تغير الفتحتان اللتان انما هما في
التغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة * فان قيل * قد يقع اللبس ايضا بحيث رميت
الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للمرأة
انت ترمين ولجمع النساء انتن ترمين * قيل * انما احتمل هذا النحو في هذه
الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل * ووجه الضرورة انه اصل انتم تغزون
تغزوون فالحركتان كما ترى متفقتان * وكذلك انت ترمين اصله ترميين
فالحركتان ايضا متفقتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة
الثاني وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بحاله
كان لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله
وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته
طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه
عليه * الضرب الثاني * مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله *
وقال اضرب الساقين امك هابل * اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها

على حد من قرأ فلامه الثلث فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه الا تراك لا تقول قدرك واسعة ولا عدلك ثقيل ولا بنتك عاقلة * ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزليك وقياسه في تخفيف الهمزان تجعل الهمزة بين بين فتقول بما انزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقي كسرتها على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزلليك فالتقت اللامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله ربي * ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة انه سمع دعه في حرمه وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنفي الكسرة واعقب منها ضمة * ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يألفهن افي السوتنتنه قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الي ههنا اسمع ما تقول لي قلت وما في هذا اراد ت استفهام انكارا في السوءة انتنه فالقت فتحة انتن على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوءة افي السوتنتنه فهذا نحو مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه ان تقول في حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اي بين الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزؤن فيمن خفف او في حريه فيبدلها ياء البتة على يستهزيون وهو رأى ابي الحسن فاما في حرمه فليس على قياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها في السوءة انتنه ان تقول افي السوءة تنتنه فتخلص همزة أتنه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في

تخفيف مثيز ميز انتهى ما ذكره ابن جنى * ومن فروع هذا الباب كسرة
شرب اذا بنى للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقى ظاهر كلامهم * نعم
قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا
فيمن زيد في الحكاية على احد القولين وفى ياء منص اذا رخمت منصورا على
لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في منصور التى هى من
حركات الكلمة الاصلية * قال واذا صغرت فعلا على فعيل فضمة فعيل غير ضمة
فعل وقيل هى هى * الحادية عشرة * قال ابن القيم في بدائع الفوائد * قال
السهيلى قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان
الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت
ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما
المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذى يخرج منه
الحرف * فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من
ذلك صوت خفى مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة
والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت
الخفى الذى يسمى فتحة وكذا القول فى الكسرة * والسكون عبارة عن
خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم
عند ذلك اى ينقطع فلذلك سمى جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه
وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن * فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو
واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهى من صفة الصوت لانه
يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم

عند سكونها * وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا بسبب وهو العامل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء ثلاث لانه لا يكون بسبب اعني بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة * قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة * الثانية عشرة * قال ابو حيان في (شرح التسهيل) اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة من حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه * وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم انتهى * الثالثة عشرة * قال في (البسيط) تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة * الرابعة عشرة * الاصل في تقدير الحروف ان يقدر ساكنا لان الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في نشاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهه بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك * الخامسة عشرة *

الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المونث بغير هاء نحو سقر
فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث اقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل
تحتم حذف الف جمزى في النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخيير الف حبلى
المشاركة لها في عدد الحروف * قال في (البسيط) * فان قيل * لو جرت الحركة
مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها
نحو سقيرة * قلت * نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم
بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر * السادسة عشرة *
قال ابو البقاء في (التبيين) اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف
في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذا
الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها * السابعة عشرة *
قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو
الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما
رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة
وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما
دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض
﴿فائده﴾ قال بعض شراح الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الى
التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسأل لاي شيء انفردت الاسماء بالجر وانفردت
الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال
المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع واضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم * وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت

الفعل المضارع و حكم ثلثها بحكمه فلم ينونون ولم يخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على النصب و يكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض و يكون فيه ترك العلامة علامة *والجواب *عن ذلك ماذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة لان الخفض لوكان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة و الاضافة اما للملك او للاستحقاق و الافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ و لمصدره في المعنى و لذلك لا تؤثر الاضافة فيه و لم تجزم الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة و ذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها*

﴿ حكاية الحال من القواعد الشهيرة ﴾

قال ابن هشام في (المغني) القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة* لان لام الابتداء للحال و نحو هذا من شيعته و هذا من عدوه* اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه و انما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت و مثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لبلد ميت فاحيينا به الارض* الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك

الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعاثم تتضام منقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما* ومنه ثم قال له كن فيكون* اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوى به الريح في مكان سحيق* ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون وهامان* ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه* اى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون* الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية* ومثلها قوله

* جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالايماض *

ولولا حكاية الحال في قول حسان* يغشون حتى لا تهر كلابهم* لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال* ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول *

﴿ الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير ﴾

وفيه فروع * منها *مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعوالا والاول له نظير فيحمل عليه والآخران مثالان لم يجيئا* ذكره ابن جني* ومنها* فم اصله فوه بزنة فوز حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصى ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير

فلما كان القياس يؤدي الى ماذكرابدلوامن الواو ميما لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش * ومنها * الف كلا وليست زائده لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا * ومنها * مذهب سيبويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت والفها للتانيث ووزنها فعلى كذكرى وذهب الجرمي الى ان التاء للتانيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس في الاسماء افتعل ولم يعهد ان تاء التانيث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش * * ومنها * قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هي حروف الاعراب * وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذي يدل على صحة ماذهبنا اليه وفساد ماذهبوا اليه ان ماذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ماله نظير اولى من المصير الى ماليس له نظير * ومنها * قال ابن الانباري ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسده بعض النحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم * ومنها * قال ابن فلاح في (المغنى) صفة الاسم لا المبني يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بناء

لان الموصوف

لان الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها لانه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظير له * ومنها * قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت ياء وعوض منها الميم المشددة في آخره * وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اي اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعند نا من هل وام قالوا انما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه يؤكد لما قبله ورده البصريون بان المكني لا يكون تاكيدا للمظهر في شيء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز * وقال ابن جني في الخصائص اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل ابلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظير الا ترى الى غزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وتاءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت * وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم تر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف

يعطيك ربك فترضى فجعل عدم النظير داخلي من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك في الهمزة والنون من اندلس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شيء على فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة فقد برد في يدك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذن ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما على انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقتضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل * وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا بمبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا يكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك * وقال ابن يعيش وهذه اشارة الى عدم النظير قال واذا اقام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا اوجد فلا شك انه يكون مونسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا * وقال الشلوبين قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك ذو مال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة

على الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به *

﴿قاعده﴾

قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه دئل في ابنية الاسماء لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير معول عليها في الابنية *

﴿حمل الشيء على نظيره﴾

قال ابن الاثير في النهاية الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار فان السمار المحدثون

﴿الحمل على احسن القبيحين﴾

عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك انك تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب احداهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواو ورنتل انت فيها بين ضرورتين * احداهما * ان تدعي كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وصوصيت وقوقيت * والاخرى * ان تجعلها زائدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه * ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا

على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ماقام الا زيدا احد
عدات الى النصب لانك اذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت
دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة
تاخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه
غيره انتهى * وقال ابن اياز في نحو فيها قائما رجل ابو الفتح يسمى هذا الحمل
احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح
فحمل على احسنهما * وقال ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل
وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وماقام مقام غيره
فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب
بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر فلذا
لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على العطف على عاملين
كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها
كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما * ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو
ويخفضون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالياء ويرفعون عمروا بالعطف
على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله * فان قيل *
حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف
على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
على عاملين * قيل * لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما
مجيئه فنحو * وبلدة ليس * بها انيس اى ورب بلدة وقولهم في القسم الله لافعلن
وقول روبة لما قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير * وقد حمل

اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة *

﴿ حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم ﴾

عقد له ابن جني بابا في الخصائص * قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التانيث بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لئلا تقع علامة التانيث حشوا فمضي هذا على هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب الى علباء علباوي والى حرباء حرباوي وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الا تراك لم تبدل همزة علباء واوا في علباوي لانها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث

كانت اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبلها تشبثا به وتصورا له واليه والى نحوه اوما سيبويه بقوله وليس شيء مما يضطرون اليه الاوهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمي تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف بها والتركح في اثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة احتباسهم في كل شيء وتخيلهم مالا يكاد يشعر به من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا مامنع الصرف من الاسماء للشبه اللفظي نحو احمر واصرم واحمد وتالب وتنصب علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لاحصة له في التنوين وهو الفعل * قال والشبه اللفظي كثير وفي هذ كفاية انتهى *

﴿الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل﴾

ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير منصرف وان لم يكن له فعلى لان ما لا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط * وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد اميلت * قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة والامثل

ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف * وقال السخاوي (في تنوير الدياجي) سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به * قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والأكثر زيادة الالف والنون * وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر * وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو لان الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واوا والاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حر فينبغي ان يحكم على ذو بان المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما لانهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء * وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لان مونثه ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر لكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا * وقال ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشاء في المعين فحمل المجهول

من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه ومالم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه فان جهل امر الامالة اعنى وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن الياء لان الاكثر زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو ولان الياء اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مرميان انتهى * وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى * وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا انصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانها اذا ترددت الكلمة بين ان يكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس فى باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها * فان قيل * توافق الجمل يعارضه انك اذا انصبت

تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شيء * فالجواب * انه اذا
دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام
العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى * وقال ابن فلاح في (المغني)
لام ذي بمعنى صاحب ياء على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو * وقال
ابن يعيش الهاء من هذه بدل من الياء من في هذي وانما كسرت ووصلت بالياء
لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها الاضمار الذي قبله كسرة نحو به
وبغلامه * وقال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بهاء الضمير وليست
للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا كان
قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من
يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس فيقول هذه هند * وقال ايضا
الياء الثانية في قوقيت وضوضيت اصل لان الاولى كررت واصلها قوقوت
وضوضوت وانما قلبت الثانية ياء لوقوعها رابعة على اعربت وادعيت
* فان قيل * فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت * قيل
لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت
اكثر والعمل انما هو على الاكثر * وقال الميم من منبج اسم البلد زائدة والنون
اصل لان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا والعمل انما هو على
الاكثر * وقال المالقي في وصف المباني الا المفتوحة المشددة حرف تحضيض
وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من
الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانها لم تبدل
الا في ماء وامواء والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا آل والاصل أهل

فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا اهرحت وفي ارقت الماء قالوا اهرقت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى * وقال ابو حيان في (شرح التسهيل) الى اما ان تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينه ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر *

﴿ الحمل على المعنى ﴾

قال في الخصائص اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح مبيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المؤنث قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي اى هذا الشخص * فمن جاءه موعظة من ربه * لان الموعظة والوعظ واحد * ان رحمة الله قريب * اراد بالرحمة هنا المطر ومن تانيث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه بعض السيارة * وقولهم ذهبت بعض اصابعه انث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض الاصابع اصبعا * وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى وانشدوا *

* أتهجر بيتا بالحجاز تلفعت * به الخوف والاعداء من كل جانب *

ذهب بالخوف الى المخافة وقال

﴿شعر﴾

* يا ايها الراكب المزجي مطيته * سائل بني اسد ماهذه الصوت *

انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعى عن ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق وقال

﴿شعر﴾

* لو كان في قلبي كقدر قلامة * حبا لغيرك قد اتاها ارسلي *

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤنث كاتان واتن وعناق واعنق لما كان المرسول هنا انما يراد به المرأة لانها في غالب الامر ممايستخدم في هذا الباب * وكذلك ماجاء عنهم من جناح واجنح قالوا ذهب بالتانيث الى الريشة * وقال

* فكان مجني دون كنت اتقي * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر *

انث الشخص لانه اراد به المرأة وقال

﴿شعر﴾

* وان كلابا هذه عشر ابطن * وانت بريء من قبائلها العشر *

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبائلها واما قوله * كما شرقت صدر القناة من الدم * فان شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة قناة وقال

﴿شعر﴾

* لما اتى خبر الزبير تواضعت * سور المدينة والجبال الخشع *

ام قعد لايجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ليس مابعد علمت استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية * ومنه ماغلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا، قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة * وقال الزمخشري في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ماأغربوا به على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر مايدلون به على اقتدارهم وتصريفهم اعنة فصاحتهم كيف شاؤا وبيان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم واصله ماطلب منك الا فعلك * وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي هذا الكلام معادل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في العبارة وليس من قبيل الالغاز * وقال ابو علي هو كقولهم شراهرذاناب بقي في ان اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ماأهرذاناب الا شر * قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني الا فعلت اقيم مقام الافعلك قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره قوله *

﴿ شعر ﴾

* اباخراشة اما انت ذانفر * فان قومي لم تاكلهم الضبع *

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لا انطلاقك اى لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي كذلك وهم كثير لم تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة *

وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا * وقال ابو علي الفارسي في (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شر اهر ذا ناب وشيء جاء بك وقوله انما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد والتباس فان يحمل على المعنى حيث يؤدي الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو اذا مر بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمرو لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفي مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيد او عمرو ما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا *

﴿ قاعدة ﴾

اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فخفي راجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق وبانه لو عكس

لحصل تراجع لانك اوضحت المراد او لاثم رجعت الى غير المراد لانه المعول
على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين * وقال ابن جني في (الخصائص)
اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك
مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شيء قال رؤس
كبير بهن ينتطحان * وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده
على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى
فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي
الرجوع الى الاضعف * واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على
قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد * قال
واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد
باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها ابدا * قد احسن الله له
رزقا * فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف
فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف * وقال
الامام ابو الحسن الابدى في (شرح الجزولية) العرب تكره الانصراف
عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه
في الفاظهم وانشد *

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد * اليه بوجه آخر الدهر ترجع

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى

مجموع وكن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع في النعوت * قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك الا زيد فالنصب اجود على انه بدل من احد واما الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين *

﴿ حمل الشيء على نقيضه ﴾

فيه فروع * منها * قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين * وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعل على فعال الا عجفاء واعجف وعجاف * قال في (البسيط) والذي حسن جمعها في قوله تعالى سبع عجاف * حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير * وقال ابن جني في (الخصائص) كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في قوله * اذا رضيت علي بنو قشير * انه لما كان رضيت ضد سخطت عدي رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا فقال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر * وقال ابن اياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد منهما ينافي الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما * قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الآخر نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت

عليها الا في النهي من حيث كانت ضدالها * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) (كم) ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام و ان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ الك للمباهات والافتخار كما ان رب كذلك و هي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجري مجرى ما يجانسه * وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما كسرت النون في المثنى لسكونها و سكون الالف قبلها والكسرة نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشئ الذي هو نقيضه لان الشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره * وقال السهيلي في (الروض الانف) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدو بالهاء حملا على صديقه * وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في تذكرته قبل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه و هو قط كما قيل في كم * وقال ابن النحاس في (التعليقة) لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه نقيض و حكم النقيض ان يجري على نقيضه * وقال ابن فلاح في (المغني) الحقت العرب عدمت و فقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده وقال الجاربردي في (شرح الشافية) بطنان فعلان لا فعلال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش و بطانا لباطنه و ظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض * وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشئ على نقيضه و ذلك في مسائل * الاولى لا النافية * حملوها على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن * الثانية رضي عدوها بعلى حملا

على

على سخط قاله الكسائي * الثالثة * فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليله قوله

* لاه ابن عمك لا افضلت في حسب * عني ولا انت دياني فتخزوني *

* قال ابن هشام وهذا مما خطر لي * الرابعة * نسي علقوها حملا على علم * قال

* ومن انتم انا نسينا من انتم * وريحكم من اي ريح الاعاصر *

* الخامسة * خلاصة سموها على ضدها من باب فعالة لانه وزن يقتضي

المرمى والمبقى قال وهذا ما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدمال

هذا على مخالف باب زبالة وفضالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف * قال وهو

محل نظر * السادسة * جيعان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملآن

لان باب فعلان للامتلاء * السابعة * دخل حملوها على خرج فجاؤا بمصدرها

كمصدره فقالوا دخولا كخروج وهذا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة

فلا حمل * الثامنة * شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا اشكرته وله وبه قاله

ابن خالويه في الطارقيات * التاسعة * قالوا بطل بطالة حملا على ضده من باب

الصنائع كنجر نجارة * العاشرة * قالوا مات موتانا حملا على حيي حيوانا لان

باب فعلان للتقلب والتحرك * الحادية عشرة * كم الخبرية حملوها على رب في لزوم

الصدرية لانها نقيضتها * الثانية عشرة * معمول ما بعد لم ولم المتقدم عليهما حملا على

نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم

المعمول في ما ضربت زيدا لانه ايضا نقيضه الايجاب وليس بشيء لانه لا يلزم

اعتبار النقيض * الثالثة عشرة * قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن

ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان قلما تكون للنفي انتهى * وقال في موضع

آخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض

قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على ان وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التانيث وحكم فعول اذا كانت صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل ان لا تدخله تاء التانيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا فجمع غدوة وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه غدات وغدوات وغدوة وغدوات لانهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشية آخره *

﴿ حمل الاصول على الفروع ﴾

قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال وجازت اضافة المضمر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا * قال ابن جني كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا ترى انك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه * ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رأيتك

ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذ اعري منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعي هنا امرا غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متاصل في الاعراب لا في البناء فاذا بدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تمط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى *وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا اشبهت شيئا بشئ مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلاثه اربعة وفي قولهم سبسبا

وكالكلا واجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لحمرو ربي وهوالله وهي
التي فعلت * وقوله فقلت اهي سرت ام عـاد ني حلم * وقوله ومن يتق الله
فان الله معه اجرى تقي مجرى علم حتى صار تق كعلم واجروا اللازم
مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى *فاجري
النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيـه الحركة ومجرى الجزم الذي
لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنيـة والجمع
وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله * كان
ايديهن بالقاع القرق * وحملت الالف على الياء في قوله *

*اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملـق *

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله * قد ضمنت اياهم الارض*
والمتصل موضع المنفصل في قوله * ان لا يجاورنا الاك ديار *وقلبت الواو ياء
استحسانا لا عن قوة علة في نحو غديان وعشيان وابيض يباح وقلبت
الياء واوا استحسانا لا عن قوة علة في التقوى والبقوى والرعوى والفتوى
وقولهم عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض
ومد واتبعوا الاول الثاني نحو اقتل ادخل اخرج فلما رأى سيبويه العرب
اذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه
تثبيتا لهما وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه
ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا
النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره
ايضا قولهم يا اميمة الا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا

الفتحة بحالها اعتبار اللفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك قولهم
اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار
اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التانيث الذى هو الفرع بحاله
فقيل اجتمعت اهل اليمامة * قال ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم
في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من
ذلك نحو اخوك واباك وهنيك فان ابابكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت
منه هذا التقدير توطية لما اجمعوه من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا
نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملا له
على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان
في رتبة الاحاد والاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم الفرعية
ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد
اضعف لفظا من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف
كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم
لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى
ان حذفوا للعزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز * ومن ذلك
ايضا انهم حذفوا الالف معزى ومدعي في النسب فاجازوا معزي ومدعي
فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائد في نحو حبلى وسكرى * ومن
ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة
فقالوا تحوي كما قالوا اشقوي وحذفوا النون الاصلية في قوله * ولاك
اسقني ان كان ماؤك ذا فضل * وقوله * وكانها ملآن لم يتغيرا * وقوله *

غير الذى يقال مالكذب * كما حذفوا الزائد في قوله * وحاتم الطائي وهاب المئى * وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا * ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي اناى عنه الاتراهم قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما قلبوها فيها واوا فقالوا حمراوات * ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب مالا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوا بما وراءه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف بحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها * وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل فاشبهه فعمل *

﴿حرف الخاء﴾

﴿خلع الادلة﴾

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منًا اي انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل ايّ رجل فجردا يا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب * والدهر ايما حال دهارير * اى والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي *

﴿ شعر ﴾

* الا هيما مما لقيت وهيما * وويحا لمالم القَ منهن وبحا *

* واسماء اسماء ليلة ادلجت * اليّ واصحابي باي واينما *

قال فجرد اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتانيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما قوله واينما فكذلك ايضا غير ان لك في اينما وجهين *احدهما* ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتانيث وجعل ما زائدة بعدها للتاكيد *والآخر* ان تكون فتحة النون من اينما فتحة التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت بيت وحينئذ يقدر في الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان

* اثورما اصيدكم ام ثورين * ام تيكم الجماء ذات القرنين *

فقوله اثورما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت ما مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحاهو الكلام في اثورما * واخبرنا ابو علي ان اباعثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون* الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبني الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة لحق *ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي

* اني جزوا عامرا سوء بفعلهم * ام كيف يجزونني السوء من الحسن *

* أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به * ريمان انف اذا ماضن باللبن *
فام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين
لمعنى واحد فلابد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي
ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة
بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام
لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام
فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من
منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام * ومن ذلك كاف الخطاب
للمذكر والمؤنث نحو رايتك هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم
قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولائك وهالك وابصرك زيدا
وانت تريد ابصر زيدا ولبسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك
زيدا ما صنع * وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اى بلى وكلا فالكاف في
جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من
الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت
حرفا للخطاب والاسم ان وحده * قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك
بالكاف في قول الانسان هو مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو
عروها من معنى الاسمية * قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه
بانت لما ذكر * قيل التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم
وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك
لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب

نفسه

نفسه وهوان والمقصود لاعظام الملوك بان لا تتبذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين * ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في و يعصرون السليط اقاربه * كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث * ومن ذلك قولنا الاقد كان كذا وقول الله سبحانه الا انهم يثنون صدورهم * فالا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا ء خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها للياء دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يسجدوا لله * وقول الشاعر

﴿ شعر ﴾

* الا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق علي كريم *

ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة * ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم * ومن ذلك همزة الخطاب في ها يا رجل وها يا امراة كقولك هاءَ وهاءِ فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح هي ابدا وهو قولك هاءكَ وهاءكِ وهاءكما وهاءكم * ومن ذلك ياء في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا * كانه قال الا ها اسجدوا * وقول ابي العباس انه اراد الا يا هؤلاء اسجدوا مردود

عند نا * وكذلك قول العجاج * يادار سلمى ياسلمى ثم اسلمى * انما هو كقولك هااسلمى * وكذلك قولهم هلم فى التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الاصل * وقال شيخه ابو علي فى (التذكرة) وقال ابو البقاء فى (التبيين) اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان *

﴿حرف الراء﴾

﴿الرابط﴾

يحتاج اليه فى احد عشر موضعا * الاول * جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تاتى * الثاني * جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير * الثالث * جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير * الرابع * جملة الحال ورابطها اما الواو او الضمير اوكلاهما * الخامس * المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد اضربته او ضربت اخاه * السادس * والسابع * بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطها الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم * عن الشهر الحرام قتال فيه * وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعني كما ان الجملة التى هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك * الثامن * معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير * التاسع * جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه * العاشر * العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا * وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا * الحادى عشر * الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه

والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ماتقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا ❊فائده❊ اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة اقوال* احدها*قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة * الثاني * قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه * الثالث * قول الفارسي و تبعه ابن الخباز انه ضمير في الصفة و الوجه بدل منه ذكره ابن هشام فى تذكرته ❊قاعده❊قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة *

❊الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه❊

قال ابو الحسن بن ابي الربيع فى (شرح الايضاح) اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي و قد كان اصل المضارع ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم و الاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه و تشبيه الشئ بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه * قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين انه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو المعنى الذى لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه و هو ان الرجوع الى الاصل و هو البناء في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل و تشبيه الشئ بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه * قلت * و نظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التى هى من خصائص الاسماء*

❊ رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة ❊

قال ابو علي الفارسي في (البغداديات) في قوله ❊ لا تجزعي ان منفسا اهلكته ❊ ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اى ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تصرف انزل حتى يقول عليه ❊ وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو ازيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة ❊

❊ رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ❊

قال ابن هشام في (المغني) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء ❊ فان قلت ❊ فقد استغني عنها في قوله ❊ فاما القتال لا قتال لديكم ❊ قلت ❊ هو ضرورة ❊ فان قلت ❊ فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى والذين اسودت وجوههم اكفرتم ❊ قلت ❊ الاصل فيقال لهم اكفرتم

فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح *ربما كان في الشئ لغتان فاتفقوا على احداهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة*

حرف الزاء

الزيادة

فيها فوائد *الاولى* قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك جريا ان لا يشذ عليه النظر فيها * الثانية * قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تنساه *وهذا عمله ابو عثمان المازني * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده

شعر

* هويت السمان فشيبنني * وما كنت قد ما هويت السمان *

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف * قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب واما لضرب من التوسع في اللغة نحو

الف حمار و واو عمود و ياء سعيد * قال و اذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جوذر حكي فيه الجوهري» الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال * وكذلك انقل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى * الثالثة * في زيادة حروف المعاني * قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ونعني بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة * قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد لغير معنى لانه اذ ذاك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد معنى صحيح * وقال السخاوي من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا هذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة

» الازهري

وقال

*وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى * قال *والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال عند ذكره فبما نقضهم فهي لغو في انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان يجيء من العمل وهو توكيد للكلام * قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبين انه للتاكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح * ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تاتى له وصلح * ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي عنده من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد للنفي ويبطل مذهب الفراء بانه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما * فان قلت * العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض في نقل الحكم * قلت * انما يكون ما ذكرت لو كان زئد لا لمعنى اصلا وراسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزاد لا لمعنى * فان قلت * فكان ينبغي ان تزاد ان المشددة في هذا الباب * قلت * حروف العلة تثبين زيادتها بالاضافة

الى ماالهامن المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين
زيادتهما بالاضافة الى ماالهما من المعنى انتهى *وقال النبلي معنى كون هذه
الحروف زوائد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا
لم يتغير عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد
ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح
لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى * وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما
يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة
في اللفظ مع ماذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى *وقال الرضى فائدة
الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية *فالمعنوية* تاكيد المعنى كما في
من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما* فان قيل* فيجب ان لا تكون زائدة
اذا افادت فائدة معنوية *قيل* انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل
المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغائر فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا
ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله*
* واما الفائدة اللفظية *فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من
الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وانبيائه
عليهم السلام * وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن

الاخرى

الاخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة اوالى اقامة وزن او سجع اوغير ذلك * الرابعة * قال ابن عصفور في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلاينبغي ان يقال بها الاان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ماوليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجئ منه الاما حكي من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر

* يموت اناس او يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر *

* الخامسة * قال ابن ايازمن الزائد مايلزم وذلك نحو الفاء في خرجت فاذا زيد * ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها * واختاره ابن جني في (سر الصناعة) * وكذلك قولهم افعله آثراما اى اول شئ فما زائدة لايجوز حذفها * وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها * وكذلك الالف واللام في الذى والتى ومافي مهماوان في خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة وحينئذ لاتتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى زيد ذا القيام انتهى * السادسة * قال ابن يعيش انما جاز ان تكون حروف النفي اصله للتاكيد لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ماجاء ني الازيد فهو اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجئ لزيد وكذلك قول العجاج * في بئر لاحور سرى وماشعر * المراد في بئر حور ولامزيدة وقالوا ماجاء ني زيد ولاعمر فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجئ ولا حققت

النفي واكد له الاترى انك لو اسقطت لا فقلت ما جاء في زيد وعمرو لم يختلف المعنى * وذهب الرماني في (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ماجاء ني زيد وعمرو احتمل ان يكون انما نفيت ان يكون اجتمعا في المجيء فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الى تقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى لم يكن الله ليغفرلهم ولا ليهديهم سبيلا * فلا هنا المحققة وقال ولا تستوى الحسنة ولا السيئة * فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة والسيئة لان تستوى من الافعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اصطلح اختصم وفي الجملة لا تزاد الا في موضع لا لبس فيه انتهى * السابعة * قال ابن السراج لا زائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التاكيد ونقله عنه ابن يعيش انه قال حق الملغى عندى ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التاكيد (فائدة) قولهم عجبت من لا شيء * قال الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان * احدهما * ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مزادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة * امسى ببلدة لا عم ولا خال * وقول الشماخ

﴿شعر﴾

* اذا ما ادلجت وضعت يداها * لها ادلاج ليلة لا هجوع *

لا هجوع صفة ليلة اى لليلة النوم فيها مفقود لان المجوع النوم * والثاني * ان تكون

لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم * غضبت من لا شئ وجئت بلا مال * قال ابو علي فلا مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا *

﴿ حرف السين ﴾

﴿ سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه ﴾

عقد لذلك ابن جنى بابا في (الخصائص) فمن ذلك الادغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح * ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه *

﴿ سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك ﴾

فيه نظائر * منها * اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع * ومنها * وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اقمت ام قعدت * ومنها * وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذي قبل الفاء في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرمه فيكرمه اخانا يريد ما زيد مكرم اخانا فيكرمه لانه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك مكرم فكما لم يجز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر *

﴿ حرف الشين ﴾

﴿ الشذوذ ﴾

ويقابله الاطراد * قال ابن جني في (الخصائص) اصل مواضع طرد في

كلامهم التتابع والاستمرار * ومنه طردت الطريد فاذا اتبعتها واستمرت بين يديك * ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح * واما مواضع ش ذ ذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين ؟ في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب مااستمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا مافارق ماعليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا * قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب * مطرد في القياس والاستعمال جميعا * وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد * ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال * وذلك نحو الماضي من يذر ويدع * وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا * ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قياما هذا هو القياس غير ان السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شئ من الاول في قوله * لاتعذلن اني عسيت صائما * وقولهم عسى العزيز ابؤسا * والثالث * المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس * نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير * هنالك ان يستخولوا المال يخولوا * والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا * كتتميم مفعول مما عينه واو وياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس متردد ورجل معرود من مرضه وهذا لايسوغ القياس عليه ولارد غيره اليه * واعلم ان الشئ

اذا اطرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول * في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله * من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابي الاسود

❊ شعر ❊

* ليت شعري عن خليلي ما الذي * غاله في الحب حتى ودعه *

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مانيا في القياس * ومن ذلك قول العرب اقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم * قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول اقائم اخواك ام قاعدهما الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى * قال ومما ورد شاذا عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم الخولة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متاب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا في الياء لم يات عنهم في نحو بايع وساير بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو ولا ياء نحو الخونة والخولة والخول والدول وعلته عندي قرب الالف

من الياء وبعدها عن الواو فاذا صحت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها * وفي (شرح المفصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله *

﴿شعر﴾

* ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع *

قال والذى شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذى في الصفات فاستعملها في الفعل على المبنى وقوله *

﴿شعر﴾

* من اجلك يا التى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالود عنى *

شاذ قياسا واستعمالا * اما القياس * فلما فيه من نداء مافيه الالف واللام * واما الاستعمال * فلانه لم يات منه الاحرف او حرفان وقولهم ياصاح واطرق كرا ترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له * قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهى خبيثة لقلة المستعملين * قال وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امس بمافيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس (فائدة) قال الجاربردى في (شرح الشافية) اعلم

ان

ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود * والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم *

﴿ الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه ﴾ ذكره ابن يعيش (في شرح المفصل) قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل * ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان * ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف * ومنها سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف * ومنها الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه * قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه * احدها * ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه * فان قيل * المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا اورفعا فقد اختلفا * قيل * الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه * الوجه الثاني * ان الاسم الاول يختص بالثاني كما كان

المضاف يختص بالمضاف اليه الاترى ان قولنا ياضاربا رجلا اخص من قولنا ياضاربا * الثالث * ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف * وقال السخاوي في (شرح المفصل) اذا شبه الشيء الشيء في امرين فصاعدا اعطي حكمه مالم يفسد المعنى ولهذا اعملت ماعمل ليس لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة * وقال ابن هشام في المغني قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه اولفظه اوفيهما * فاما الاول * فله صور كثيرة * احداها * دخول الباء في خبران في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر * لانه في معنى اوليس الله بقادر وفي كفى بالله شهيدا * لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قوله لايقرأن بالسور لما دخله معنى لايتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لايجوز ان تقول وصل الي كتابك فقرأت به على حد قوله لايقرأن بالسور لانه عار من معنى التقرب * * الثانية * جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدا قائم وعمرو واكتفاء بخبران لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو * الثالثة * جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لايتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لايتقدم معموله لاتقول انا زيدا اول ضارب اومثل ضارب * الرابعة * جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر اوذا مرفوع يغني عن الخبر * الخامسة * اعطاؤهم ضارب زيدا الآن اوغدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه فلهذا اوصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك

اذا اريد المعنى لانه حينئذ ليس في معنى الناصب * السادسة * وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره * لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره * السابعة * العطف بولا بعد الايجاب فى نحو قوله * ابى الله ان اسمو بام ولا اب * لما كان معناه قال الله لى لا تسم بام ولا اب * الثامنة * زيادة لا فى قوله تعالى مامنعك ان لا تسجد * قال ابن السيد المانع من الشئ امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذى قال لك لا تسجد * التاسعة * تعدى رضى بعلى في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط * العاشرة * رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم * لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى * الحادية عشرة * تذكير الاشارة فى قوله تعالى فذانك برهانان * مع ان المشار اليه اليد والعصى وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا * فيمن نصب الفتنة وانث الفعل * الثانية عشرة * قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى * الثالثة عشرة قولهم ان احد الا يقول ذلك فاوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفى فكان احد كذلك * والثاني * وهو ما اعطي حكم الشئ المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة * احداها * زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيته * وقوله *

يرجى المرأ ماان لايراه * فهذان محمولان على نحو قوله * ماان رأيت ولا سمعت بمثله * الثانية * دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله * لما اغفلت شكرك فاصطنعني * فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن * الثالثة * توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة * الرابعة * حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد * الخامسة * دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ان هذان لساحران * السادسة * قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها كما قال يا ايتها العصابة وكان حقه النصب كقولهم * نحن العرب اقرى الناس للضيف * ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطي حكمه وان انتفى موجب البناء * السابعة * بناء باب حذام تشبيها له بنزال * الثامنة * بناء حاشا في وقلن حاشالله * لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية * التاسعة * قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه فاوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعد ما النافية * العاشرة * اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شئ ولك قصورا وحتى اجتماع ر وبين كقوله *

* بني ان البر شئ هين * المنطق اللين والطعيم *

* الثالث * هو ما اعطي حكم الشئ لمشابهته له لفظا ومعني نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل

في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغيرا فعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرناه وقال الابذي (في شرح الجزولية) حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لان كلا منهما رجاء وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو لعلك يوما ان تلم ملمة * وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف *

﴿ الشيئان اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما ﴾

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (الغرة) قال ولهذا نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون *

﴿ الشروط المتضادة في الابواب المختلفة ﴾

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط * من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبئس والابهام في ظروف المكان والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال والاضمار في مجرور رب ولولا وحد ولبي وسعدي وحنانى وفي مرفوع خبر كاد واخواتها

الاعسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تاكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية في الشرط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والجمل التالية لاحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا* والاسمية بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافي والانشاء في جواب القسم الاستعطافي والوصف في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء وفي قولهم جاء والجماء الغفير وما وطيء به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو اي الموصولة والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدأ الذي هو ان وصلتها والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة في بناء اي الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير *

﴿حرف الصاد﴾

﴿صدر الكلام﴾ قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان

كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتثنية والاستفهام والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك * واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر واجراؤها مجرى سائر الافعال * وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ﴿ضابط﴾ قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم * وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس على السامع ان يكون زيد او ان يكون عمر او نحوه * فاجاب بامور * احدها * ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لابد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتماله كما يقدر تجويزه في الآخر * الثاني * ان هذا الباس في احد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام الكلام فكان اهم * الثالث * ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادي الى التسلسل وهو محال (مسئلة) قال ابن هشام في تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله

عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل وكانه راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون رآه الامام اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون * وقال الشاعر * فاني الى قوم سواكم لاميل * واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تاخير فهي انما تحمى ما هو في حيزها الاصلى ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الآن والا لم يصح ان زيدا قائم ولا ان في الدار لزيد الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان *

﴿ حرف الضاد ﴾

﴿ الضرورة ﴾

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجؤن الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى * وقال ابن جني في الخصائص سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من

الضرورة ماجاز للعرب اولا فقال كما جاز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك (فائدة) قال الاندلسى يجوز للشعراء استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان بين فكها والفك (فائدة) قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشئ بشئ او الرد الى الاصل *

﴿قاعده﴾

ماجاز للضرورة يتقدر بقدرها * ومن فروعه * اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسى لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في محل الجر قياسا على مالا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة ذكره في (البسيط) * ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهى مندفعة باسم واحد فلم تتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافى والرضى *

﴿قاعده﴾

مالا يؤدى الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها * قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر * لاه ابن عمك * اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التى هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام

الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهران الباقية هي لام الجر لان القول بحذفهما مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها *

﴿ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها ﴾

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع * منها * قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لافعلن لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها * ومنها * اذا اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها * ومنها * قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشئ الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه * ومنها * اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها * قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه * ومنها * قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك * قال ابن بري في (اماليه) ولهذا اجروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشئ الى اصله * ومنها * قال ابن فلاح في (المغني) * فان قيل * لما اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا

* قلنا * لشبهه بلد او على والى فانها مع المظهر بالالف و مع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لد او وجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما ولم تقلب فى الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشئ الى اصله * ومنها * قال الاندلسى في (شرح المفصل) نحو قوله تعالى انلزمكموها * رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشئ الى اصله كما نفتح لام الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر * ومنها * قال الاندلسى قيل انما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشتراك فرع والضمير يرد الاشياء الى اصولها ولا اصل لها ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر * ومنها * قال ابن فلاح في (المغنى) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد الشئ الى اصله * ومنها * قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر * ويوم شهدناه * لم يظهر في حين اضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه * (تنبيه) قال السهيلى قول عبد المطلب *

﴿شعر﴾

*وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلك*

فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما حيث منعا اضافة آل الى الضمير لانه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما وجد ناقط مضمرا يرد ... الى اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر ﴿تنبيه﴾ قال السخاوي في (سفر السعادة) لا يدخل على المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لانها الاصل * وقال ابو الفتح لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ * وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموها سكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك عليهي مال وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي ليست ظروفا * قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه * فاقول * بلى فيه سوال لان قولنا بك لافعلن قد جاء على اصله وفيه من السوال لم لم يجز ان يقول وك ولانك فاختصاص

على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت * والثامن * القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى * تالله لاكيدن اصنامكم (الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لاخلاف فى تعيين الفعل في بابى القسم و الصلة لان القسم و الصلة لايكونان الاجملتين * واختلف في الخبر و الصفة و الحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل فى العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الثلاثة الافراد * واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل فى نحو ايوم الجمعة يعتكف فيه و الوصف في ايوم الجمعة انت معتكف فيه * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف و المجرور خبرين فلا بد لهما من عامل و اختلف النحاة في تقدير العامل ماهو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت * قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل و تقدير ماهو اصل في العمل و هو الفعل اولى من تقدير ماليس باصل * قالوا و لان لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف و المجرور بالفعل و هو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة لان الصلة لاتكون مفردا فاذا اوجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجب فلا اقل من رجحانه * و ذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لافعل تقديره كائن او مستقر او موجود او ثابت * قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا و الاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ماهو الاصل في الخبر * قالوا و لان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف و المجرور بالمفرد و هو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما و فائها نحو اما عندك فزيد و اما في الدار فزيد فههنا يجب تقديره بالمفرد

لان اماو فاءها لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل
من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور ويترجح هذا بان تقديره
بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبرا فكان
تقديره بالمفرد اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل
او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس
الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل
الضمير الذى كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى
الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة
الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال
ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة *الخامس* في كيفية تقديره
اما في القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به واما في
المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن
ومستقرا ومضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال *قال ابن هشام ويقدر كان
او استقرا ووصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي
زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق
واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال
ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف
حينئذ جائزا لا واجبا* قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون
الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم
وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون

هو الدليل اومقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه * ومما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن* اى مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية اي تقتل وتفقا وتصلم وتقلع اى مقتولة ومفقوءة ومصلومة ومقلوعة*قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان تقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ قال ومن هنا لا يحتاج الى ماذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر* لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين* قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا (تنبيه) قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا بل نقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره (السادس) في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف (السابع) كذا (١) وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي في الظرف المستقر بفتح القاف كذا سماعنا في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا او باللغو ما كان فضلة

(١) بياض في الاصل

وسمي لغوا لانه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لاحاجة اليه انتهى (السابع) انهم يتسعون في الظرف والمجرور مالا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا * وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو

﴿شعر﴾

* فلا تلحني فيها فاني بحبها * اخاف مصاب القلب جم بلابله *

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله * ابعد بعد تقول الدار جامعة * وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو لله در اليوم من لامها * واشتريته بوالله درهم * وهذا غلام والله زيد * وبين اذن وان ومنصوبهما نحو اذن والله نرميهم بحرب

* ان مارأيت ابا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الهيجاء *

وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا * ان في ذلك لعبرة * ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل من وافى منى انا عارف * وما في الدار زيد جالسا واصله ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين * وعلى الفعل المنفى بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا * وعلى ان معمولا لخبرها نحو اما بعد فاني افعل كذا * وعلى العامل المعنوى في قولهم اكل يوم لك ثوب * وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التاكيد

وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء (فائدة) قال الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا * قال الشلوبين هذا استثناء غريب لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع انما هو منقول (الثامن) في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة كمررت برجل او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه *

﴿ حرف العين ﴾

﴿ العامل ﴾

فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب كذا في (شرح الجمل) وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما ...

مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم المشبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذ اصحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر[١] * وقال ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لمضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترقا في الزمان كما اعربوا الفعل لمضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذاك والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول *وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية * فان قيل * اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت اولم اشترط الاعتماد * قيل * الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تميز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم تكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا على شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا من حيث انهما يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قد رواقبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه * والنفي اخو الاستفهام * وقال ابن النحاس في (التعليقة) الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل

[١] قوله

اقله في الفاعل وللحروف المختصة اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذ اقلنا انه هو العامل ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره انتهى (الثاني) عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب المضارع لا انها حرف واحد تجر وتنصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لا بها لما ذكر (الثالث) العامل المعنوي قيل به في مواضع * احدها * الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية وقيل هو التعري واسناد الفعل اليه * قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون سببا ولا جزأ من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد من الموجب والموجب من الاختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة * فان قيل * العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده * قيل * هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعوامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل

غير التعري وكان ابو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا * قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولوية معنى قائم به تكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك ههنا * الثاني * عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه * فقيل * هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء * وقيل * هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش * وقال الاعلم ارتفع بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول * وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم * كونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع * وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من

الباء بهذا الا بد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقسم بالله
ولا تقول اقسم والله ولا اقسم تالله انتهى (تنبيه) قال ابن عصفور في (شرح
المقرب) خرج قول الفرزدق * واذ ما مثلهم بشر * على ان مثلهم مرفوع
الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون * فان
قيل * كيف يسوغ ذلك والمبني الذى اضفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء
الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء
* فالجواب * ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها فى جميع المواضع
الا ترى ان التاء بدل من الواو في تكأة لانه من توكأ ثم اذا اضافوها الى مضمر
قالوا هذه تكايك ولم يردوها الى اصلها * (تنبيه) قال الابذى في شرح
الجزولية بنيت اي فى نحو قوله تعالى ايهم اشد * عند سيبويه لخروجها عن نظائرها
وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهي مضافة الى مضمر
والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول
وضربتموه ولا تقول وضربتمه * (مسئلة) قال ابن النحاس فى التعليقة اجمع النحاة
على انك اذا قلت عساى وعساك وعساه ولولاى ولولاك ولولاه ان هنا
شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال
سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل فى الطمع
فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور *
وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها غير
عاملة واستعر نا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده فى عسى في موضع
رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعارا

للرفع فهو عنده ايضا في لولاي في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها وموضعها * الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر * بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية *

﴿ حرف الطاء ﴾

﴿ الطارى يزيل حكم الثابت ﴾

عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع * منها * لام التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه * ومنها * ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء واذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسي وبختي حذفت لاجلها * ومنها * علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو تمرة وتمرات ولو سميت رجلا او امرأة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتاء الاوليين لا الاخريين * ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام اذ اطرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اي رجل او ايما رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام انما اعاده الى

اصله من الخبرية * ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا الحقته همزة التقرير عاد نفيا واذا الحقته لفظ الذي عاد ايجابا نحو آلله اذن لكم * اي لم يأذن * الست بربكم اي انا كذلك * ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة لم يدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبته الصفة له ما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته انتهى * وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يازيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية * فالجواب * ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه ابن السراج * وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارى * وقال ابن الدهان في (الغرة) المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الامر بحذفهما ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ولا يجوز تحريك التنوين لانه تحريك للساكن اذا كان بعده لا له اذا كان قبله ولا تحريك الالف لانها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعني فاذا ازال زال المعنى وايضا فان الطارى يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جيء به حذف لم يجأ به فلم يبق الا حذف الالف *

﴿طرد الباب﴾

قال ابو البقاء في (التبيين) اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول فى موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا * قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع فى الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم * ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر اخر انتهى * وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الاعراب اصل فى الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الاحسن الا ترى ان هذه المعانى لولا الاعراب لالتبست * فان قيل * ان الاعراب قد يوجد فى الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك الا ترى ان الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب * فالجواب * ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل سائرها على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا

على ذلك * وقال ابو البقاء في (التبيين) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس * ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد ونعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محمولة على اكرم * وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين والضم حملا على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما رد فين دون الالف ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم تعد الواو في رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطرد اللباب * وقال عبد القاهر هذا اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شئ واحد وقال ابن النحاس في (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوز ذلك في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في نرى ويرى وترى نرأى ويرأى وترأى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل ارأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد تواليا

فحذفت الثانية على حد حذفها فى اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجور فض * وقال ابن فلاح فى (المغنى) قلبت الهمزة فى صحراء واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع من علامتى تانيث وقلبت فى التثنية طردا للباب على سنن واحد * وقال ابن عصفور (في شرح المعرب) لما الحقوا نون الوقاية لنفى الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني وضرباني وضربوني كما حملوا نعد واخواته غير ذي الياء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم * وقال بعضهم انما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد وبهذا ابدأ ابن مالك فى (شرح التسهيل) * وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد الا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد * وقال ابن فلاح في (المغنى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب فى ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف * وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر في محل الخلاف طردا للباب * وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف

فان

❊ فان قيل ❊ هلا اضفت الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه الاترى ان سوف و السين يخصصانه بالحال ❊ فالجواب ❊ انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الآخر طرد للباب وهذا من قواعدهم ❊ وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى طرد الاصولهم واقامة سبب لبنائه ❊ قال ابن جني بني اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبني ❊ و قال ابن اياز و اما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى و الموضوع لافادة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي ❊ قال الاصفهاني ❊ فلو قيل ❊ ان ذلك انما يتصور في أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو ها ❊ لامكن ان يقال فيه ❊ ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذى تضمن معناه وان هذا زائد كان الالف واللام في الامس عند من بناه زائدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولام اخرى ❊

❊ حرف الظاء ❊

❊ الظرف والمجرور ❊

فيهما مباحث (الاول) لا بد من تعلقهما بالفعل اوما يشبهه اوما اول

بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر * مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم * والثالث وهو الذى فى السماء اله وفي الارض اله * لانه مؤول والرابع نحو فلان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعليق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا * بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف (الثاني) يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور * احدها * الحرف الزائد كالباء ومن فى وكفى بالله شهيدا * هل من خالق غير الله * وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط * الثاني والثالث * لعل ولولا عند من جر بهما * الرابع * رب فى قول الرماني وابن طاهر * الخامس * كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور * السادس * حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم (الثالث) يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع * ان يقعا صفة * نحو او كصيب من السماء * او حالا * نحو فخرج على قومه فى زينته * او صلة * نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون * او خبرا * نحو زيد عندك وفى الدار * او مثلا * نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست * او يرفعا الاسم الظاهر * نحو افى الله شك اعندك زيد * او يكون المتعلق محذوفا

الاعراب * قال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع واحد منها لفظي و ثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة و ثلاثة معنوية عدمية و هي التي قبلها * قال وليس لهذا الخلاف فائدة و لا ينشأ عنه حكم نطقي *

* الثالث * الخلاف جعله الفراء و بعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد او و بعد الفاء و بعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت و ترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم زيد امامك و خلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ وكذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله

شعر

* على الحكم المأتي يوما اذا قضى * قضيته ان لا يجوز و يقصد *

قال الفراء هو مرفوع على المخالفة * قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة و قال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف و ذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء و استوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف * قالوا وهذه قاعدة تنافي الظرف نحو زيد عندك * الرابع * عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل و ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل

معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد * قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل
اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى
من المصير الى المختلف فيه * الخامس * عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان
العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغنى * السادس * عامل الصفة
والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة
عاملي المبتدأ او الفعل المضارع ذكره في البسيط (فائده) قال ابن الحاجب
في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان
واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت
تقتضي شيئا واحدا لم تعد مع تيك بخلاف ماذكر اولا ﴿المبحث الرابع﴾
كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي
في حواشيه ونقله ابن الخباز في (شرح الدرة الالفية) قال وقوله ولم ينزل
الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فانهن مختصات
ولم يعملن لانهن كالجزء مما يلينه وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي
بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول
اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك * فلولا انها بمنزلة حرف من
حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل * قال فان واخواتها
وحروف الجر انما عملت في الاسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما
عملت في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا
انها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير

المختصة في كونها تلى الاسماء والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك ودا خلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون * وقال النيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصاله كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة وفي (شرح التسهيل) لابي حيان انما اعملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما اعمل اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها ووجه الشبه ان كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل وبعض العرب الغى اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لولا ولو ما لم تعملا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن

كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه صاحب الافصاح الى جماعة من البغداديين * وقال ابو الحسن الابذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر ان استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت * قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى انفي ولا بالنيابة مناب الفعل نعم تزاد كالعوض ولا ينسب اليها العمل وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره * لانها لا اختصاص لها بالاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه قال وكذلك الا في الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءني زيد قط الا نفرا ولا رأيت بكرا الا في المسجد والعامل لا يكون الا مختصا * قال واعلم ان لامر الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها ان لا تعمل في واحد منهما غير انها اعملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها ان كما اعمل ما في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل * وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما يختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا تعمل او غير مختص يعمل فسبيلك ان تسأل عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس * وقال واذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس فلا سؤال

في كونها لم تعمل لان الشئ اذا جاء على قياس وقانونه لا يسأل عنه واما اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة * وقال ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى * وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) لم يجئ من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض الا الا التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الاماء * وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت (ضابط) قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم * وقال الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لا تعمل رفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا اعملهما الحرف فانما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الا عمل الجر اذا كان مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم * الخامس * قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا لان الالفاظ تابعة للمعاني فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب

ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التى لم تعمل وسبب سلبها العمل * فمنها * هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء والفا عليه فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولايمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل فى الجملة ليؤكد وا بظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضائه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما اراد وا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقف عليه اوخيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل فى الثبوت تاكد عنده ذكر النفى والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى فى ذلك التعلق وتاكيده بادخال الباء في الخبر ورآها ثابتة في التاثير عن العمل الذى هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس فى النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر فى الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب والنصب في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم

الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدأ بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتج الى اعمالها واظهارها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه * واما حرف لا فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف ولا شئ منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لا محالة ويربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام * واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث ولم تكن عاملة فلا كلام * واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله * فان قلت * فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان موفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل

كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع
الجملة كما خيف في ان واخواتها * فالجواب من وجهين * احدهما * ان الابتداء
اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو
وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف
اللفظية عن العمل * والثاني * ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما
دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر
في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة * واما الا في الاستثناء
فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم
بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها
العامل عن اعمالها عملا آخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف
ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل
لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها * قال وهذا الاصل
محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار
العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة عن سر امتناع الاسماء
ان تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي * وقال الشلوبين الحروف
لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف
كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل
لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها في ان
واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل ياء في النداء لان تلك الاشباه
ليست موجودة فيها * السادس * قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة

الافيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به اوفيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الافيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر *

*هل انت باعث دينار لحاجتنا * اوعبد رب اخاعون بن مخراق*

فعل يدل عليه اسم الفاعل * وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط * وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لاتعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة * قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود *فائدة* قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان *احدهما* ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لاتقدر بان والفعل *والثاني* ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا *هل العامل

الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف
انتهى (الثامن) اذا امتزج ببعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها
العامل ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه فى قولك مررت بهذا وما
المزيدة فى قوله تعالى فبما رحمة * عما قليل * ولا في نحو جئت بلازاد وغضبت
من لاشئ ولئلا يكون للناس وان لاتفعلوه (التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع
ان يكون الشئ عاملا في شئ والآخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ
يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان * قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا
المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك
عن الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك
نظائر * منها * قوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى * فنصب ايا بتدعو وجزم
تدعو بايا فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر * ومثله اينما تكونوا يدرككم
الموت * فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير في كلامهم
* وقال ابن النحاس فى التعليقة حكى ابن جني فى كتاب له يسمى (الدمشقيات)
غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط
وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين فى المبتدأ والخبر
* وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين * احدهما *
ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشئ
الواحد لا يكون مقدما ومؤخرا من كل وجه * والثاني * ان الاسم ليس
من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر
والجزم وليس فيهما شبه واما ايا ما تدعو * فان تدعو عمل في اي بحكم الاصل

واي عمل في تدعو بحكم النيابة عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما (العاشر فرق بين العامل والمقتضي) قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذا الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر وتقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي غير العامل انتهى (الحادي عشر) قال ابن النحاس في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل (الثاني عشر) قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى وفيه نظائر * الاول * لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله في المظهر * الثاني * لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها * الثالث * عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع * الرابع * لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) مثله وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا

واو القسم ومذ و منذ * وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع
ولا يعمل في موضع آخر الا ترى ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع
آخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في
موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجر المضمر
دون غيره واستانس لها بنظائر * منها * لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر
الباب وهو مطرد وانت تجد له نظائر (الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين
على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في
الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع وقول من قال
ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل
معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن
فلاح في (المغنى) عن الفراء * وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا جعلنا مجموع
حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مر ولا يكون
ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين
على معمول واحد وذلك لا يجوز (الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون
مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) * فان قيل * يناقض ذلك
قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها * فالجواب *
ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة
فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم
معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام

عليها

عليهما سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ العارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام (الخامس عشر) قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدا ضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في الضرورة (السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة لجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا (السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التميز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل (الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل راجح (التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف

لم يات فيها تعليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة بالثاني والاول معلق وانشد سيبويه * من ذراعي وجبهة الاسد * (العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قرنت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء فجرت ان مجرى الابتداء *

﴿العارض لا يعتد به﴾

فيه فروع * منها * افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة اربع * ومنها * قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الايضاح) العرب لا تنقض اصولها للبس يعرض * ومنها * قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض * ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمتها * ومنها * قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على

اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطأ قال وحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذقد ذهب ذلك الامر الطارى عليه الذى هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون وبين الاسم الذي متصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغى ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتدبه * ومنها قال ابو البقاء فى (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي فى الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الاسماء المعربة * واجيب * بانه عارض الا ترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لا نظير له فى الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز ان يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به فى هذا المعنى * ومنها * قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز فى الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا فى المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فمذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت

بكر افلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت فى حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعلن في الكامل لئلا يفضي الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير * ومنها * قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف * قال ابن النحاس في (التعليقة) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل * ومنها * قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا * فان قيل * فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا * قيل * الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض * ومنها * قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف الساقطة

لتحرك

لتحرك التاء واجري الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا و يماو خافا
وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة * ومنها * قال الشلوبين النحويون انما
يعتقدون ابدا فوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا
الاعراب بانه تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسماء
المعربة مالا تغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب
فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظرا الى الاصل والغاء للعارض * ومنها * قال الشلوبين قول من قال ان
الضمة في الخاء من جاء ني اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون
الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على
بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل * ومنها * قال الشلوبين
انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية
والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم
بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة * ومنها * قال ابن يعيش قولهم يضع
ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا
انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف
الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت
الواو فيهما لان الكسرة في حكم المنطوق به * ومنها * قال الشلوبين ذهب

ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل * فمنها * هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء والفا عليه فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكد وا بظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها اواقتضائه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما اراد واتوكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقف عليه اوخيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر النفى والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتاكيده بادخال الباء في الخبر وراها ثابتة في التاثير عن العمل الذى هو النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس في النفي فحين ارادوا ان يكون لها اثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب والنصب في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم

الى

الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن
بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا
قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون
ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم
الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدأ بها مخبرا
عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا
السبب الحديث فلم يحتج الى اعمالها واظهارها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها
مستغنيا عن تاثيرها فيه * واما حرف لا فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف
العطف ولا شيء منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا
حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان
الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لا محالة ويربط الكلام بها فلم يحتج الى
اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم
في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة
ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشد استبدادا باول
الكلام * واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان
كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث ولم تكن عاملة
فلا كلام * واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر
خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله * فان قلت * فلم عملت النواصب
والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها
كان ... عا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل

كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الان يخشى انقطاع
الجملة كما خيف في ان واخواتها * فالجواب من وجهين * احدهما ان الابتداء
اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو
وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف
اللفظية عن العمل * والثاني * ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما
دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر
في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها الا في الجملة * واما الا في الاستثناء
فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم
بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها
العامل عن اعمالها عملا آخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف
ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل
لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها * قال وهذا الاصل
محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار
العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة عن سر امتناع الاسماء
ان تكون عاملة في غيرها هذا لفظ السهيلي * وقال الشلوبين الحروف
لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف
كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل
لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها في ان
واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك الاشباه
ليست موجودة فيها * السادس * قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة

الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به اوفيما كان تابعاً لواحد من هذه نعتاً او توكيداً او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضرباً وضارباً ومضروباً وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر *

*هل انت باعث دينار لحاجتنا * اوعبد رب اخا عون بن مخراق*

فعل يدل عليه اسم الفاعل * وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط * وقال ايضاً ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة * قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود ﴿فائدة﴾ قال ابن فلاح في المغنى المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان * احدهما * ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل * والثاني * ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا * هل العامل

واو القسم ومذ و منذ * وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع
ولا يعمل في موضع آخر الا ترى ان واو القسم تجر في القسم ولا تجر في موضع
آخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في
موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجر المضمر
دون غيره واستانس لها بنظائر * منها * لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر
الباب وهو مطرد وانت تجد له نظائر (الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين
على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في
الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع وقول من قال
ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل
معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن
فلاح في (المغني) عن الفراء * وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا جعلنا مجموع
حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مر ولا يكون
ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين
على معمول واحد وذلك لا يجوز (الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون
مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) * فان قيل * يناقض ذلك
قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها * فالجواب *
ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة
فالاصل في من ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم
معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام

عليهما سائغ بالنظر الى الاصل و انما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ العارض
وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام (الخامس عشر) قال ابن اياز
العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم
زيدا ضربت على زيد ضربت و قولهم ان زيد الضرب لايجوز الافي
الضرورة (السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لايليها
الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة لجنس بها فيجوز حينئذ حذف
الموصوف و اقامة الصفة مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه
دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن و لا مررت بالجميل
لانه لايخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن
ولا بهذا الجميل و لكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن
مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا (السابع
عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لايعمل فيما قبله ولهذا لايتقدم اخبار
ان و اخواتها عليها انتهى ولا المجرور و المنصوب والمجزوم على الجار والناصب
والجازم و لا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم
الاشارة وليت و لعل وكان و كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا
التميز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر و فعل التعجب واسم الفعل
(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع المعمول كالعلة العقلية
مع المعمول والعلة لايفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع
المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل
راجح (التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف

لم يات فيها تعليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة بالثاني والاول مطلق وانشد سيبويه * من ذراعى وجبهة الاسد *(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قرنت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتدا بعد المبتدأ والابتداء فجرت ان مجرى الابتداء *

﴿ العارض لا يعتد به ﴾

فيه فروع *منها* افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة اربع *ومنها* قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الايضاح) العرب لا تنقض اصولها للبس يعرض *ومنها* قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح ماقبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض *ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمتها *ومنها* قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على

اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطأ قال وحجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارئ عليه الذى هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون وبين الاسم الذي متصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به * ومنها قال ابو البقاء فى (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي فى الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الاسماء المعربة * واجيب * بانه عارض الا ترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لا نظير له فى الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز ان يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به فى هذا المعنى * ومنها * قال ابو البقاء ايضا اذا كان ماقبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز فى الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا فى المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فمذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت

بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعلن في الكامل لئلا يفضي الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير * ومنها * قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف * قال ابن النحاس في (التعليقة) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل * ومنها * قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا * فان قيل * فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا * قيل * الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض * ومنها * قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذا الحركة عارضة وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف الساقطة

لتحرك التاء واجري الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا و بيعا وخافا
وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة * ومنها * قال الشلوبين النحويون انما
يعتقدون ابداً قوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا
الاعراب بانه تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسماء
المعربة مالا تغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب
فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظراً الى الاصل والغاء للعارض * ومنها * قال الشلوبين قول من قال ان
الضمة في الخاء من جاءني اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون
الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على
بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل * ومنها * قال الشلوبين
انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله موءنثا ولم تلحقه علامة التثنية
والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم
بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة * ومنها * قال ابن يعيش قولهم يضع
ويدع انما حذفت الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا
انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف
الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعدوم فحذفت
الواو فيهما لان الكسرة فى حكم المنطوق به * ومنها * قال الشلوبين ذهب

بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجرته مجراها فهو في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذى طرأ عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارى فى هذا الموضع والنكرة فى كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة * ومنها * قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاضى انه يقال فيه فى الوقف فى حالى الرفع والجر هذا قاضي ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة ان حاذف الياء في الوصل انما كان التنوين لا لتقائها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين فى الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر *

﴿حرف الغين﴾

﴿الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحد﴾

ذكر هذه القاعدة الرمانى وبنى عليها ان وزن الفعل الذى يغلب عليه يجرى فى منع الصرف مجرى الوزن الذى يخص الفعل * قال ابن النحاس فى التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة فى اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة *

﴿ حرف الفاء ﴾

﴿ الفرع احط رتبة من الاصل ﴾

ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد * قال في البسيط لانه فرع عن الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن رتب الاصول فاشتراط اعتماده على احد الامور الستة ليقوى بذلك على العمل * وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم * انه نصب بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب * قال ومثله قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا * اي دونك دلوي * قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسويته بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز * وقال ايضا اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتا فلا يحسن ان تجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو * وقال ابو البقاء في (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا اجريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد

انضم فرع الى فرع والفرع يقصرعن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر
اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل * وقال ابن يعيش لايجوز تقديم خبران
واخواتها واسمها عليها ولاتقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن
الافعال فى العمل فانحطت عن درجة الافعال * وقال ابن فلاح في المغنى
انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع امكان دخول النصب فيه لئلا
يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضى انحطاط الفروع
عن رتب الاصول وكانه يشاركهما المذكر في التصحيح فشاركه فى الاعراب
والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة طلبا لانحطاطه
عن رتبة الاصل * وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه
لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهى فرع في الاعراب
على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا فى الاعراب من الاصل والفروع ابدا تنحط
عن الاصول فى التصرف لاتزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك * وقال
ابن عصفور في (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا
عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل
وان كان متصرفا ولا على الفاعل لايقولون والطيالسة جاء البرد ولا جاء
والطيالسة البرد لان الفروع لاتحتمل من التصرف ماتحتمله الاصول * وقال
ابو الحسن بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) انما لم تعمل ماعمل ليس مطلقا بل
بالشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤخرا وان يكون منفيا وان لايقع
بعد ما ان فان إن تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة
الثالثة فى العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ماهو في الدرجة

الثالثة فلا تجده يعمل ابدا الا مختصا ليفرق بينهما الا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في التاء لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل واسم الفاعل عمل بشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان بين سبب الاول ولهذا نظائر * وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان تنحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها * وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل فما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا اجرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هي ولو كان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل * وقال ابو البقاء لا فرع على ان وان فرع على كان والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع * وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع * وقال ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منهما حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لاصالتها نصبت ورفعت * وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكي فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولهذا اعملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون

النقد يره وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها * واجيب * بان الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها ما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل * وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع الاصل وهو محال * وقال ابن هشام في تذكرته نص العبدى على ان امالا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل * قال ابن هشام كان العبدى لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه انتهى (تنبيه) قال الاندلسي في (شرح المفصل) * فان قيل * الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل * قيل * لا يبعد ان يكثر الفرع ويقل الاصل بضرب من التاويل الا ترى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر *

﴿ الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة ﴾

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان ابن جني عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكر قائم واذا اردت التانيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تات للمذكر بعلامة وتقول رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين

لتدل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال ولوكان الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى ۞ وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يتجوز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على تصانيفي التي اقمت في تتبعها سنين وهي (كتاب المعجزات الكبير) و(كتاب الخصائص الصغرى) وغير ذلك فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعزا الى كتبي وكتب الخيضري والسخاوي شيئا مما نقله منها وليس هذا من اداء الامانة في العلم ۞

۞ الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها ۞

ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وقال من ذلك قول ذي الرمة

۞ ورمل كاوراك العذارى قطعته ۞

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقاء فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل قال ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا كما جاز ان يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان كان مؤخرا في قولنا ضرب غلامه زيد ۞ وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة

التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لان التعريف فرع عن التنكير فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر واشباه ذلك في اللسان كثير ❊

❊ الفرق ❊

عللوا به احكاما كثيرة ❊ منها ❊ رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات ❊ ومنها ❊ بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي ❊ ومنها ❊ كنوا عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة ❊ قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين ❊ قال وانما اختصت باللام لوجهين ❊ احدهما ❊ انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل ❊ والثاني ❊ ان اعلام البهائم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها ❊ ومنها ❊ قال في البسيط فتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة ❊ ومنها ❊ قال في البسيط التاء الداخلة على العدد لم تدخل للتانيث ما دخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين ❊ ومنها ❊ قال في البسيط لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين

البدل * ومنها * قال فى (البسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا
بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة
ومركوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين
فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع * ومنها * قال في (البسيط) حذفت الف
ذا في التثنية هربا من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا
بين تثنية المبنى وتثنية المعرب وشددت النون فى فانّ عند بعضهم فرقا
بينها وبين النون فى الاسماء المعربة * وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على
فعلى كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين
فعيل بمعنى فاعل وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع
التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة * قال ولما لم يفرقوا
فى الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا
في الذى بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما فى الجمع * ومنها * تغيير صيغة
الفعل المبنى للمفول فرقا بينه وبين المبنى للفاعل * قال ابن السراج في الاصول
وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها
ومافيه زائد منها فروق في الابنية * ومنها * قال ابن يعيش ارادوا الفرق
بين البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رأيتك انت
كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور واشترك
الجميع فيه كما اشتركن فى تاء وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ
واحد * ومنها * قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولانى المعروف
بالحدادي (كتاب المفيد فى معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست

من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي هاء تانيث مشبهة بها تذكيرو مجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمونث كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ماقبلها وهاء التانيث لا يكون ماقبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما ابدلت منها الهاء للتفرقة بين ذى التي بمعنى صاحب وبين ذى التي فيها معنى الاشارة * ومنها * قال الجزولى قد يبنى المبنى على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة * قال الشلوبين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف فكان حق النون ان تكون ساكنة لان اصل البناء السكون الا انا فرقنا بين ان اذا كانت اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تاويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم * ومنها * قال ابن عصفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليقة) اصل لام الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا ابقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان لام المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ماوقع موقعه * وقال ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومونثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء وقال الاندلسى انما تبدل التاء في قائمة

في الوقف هاء فرقا بين تانيث الاسم و تانيث الفعل *

﴿ خاتمه ﴾

قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة و انما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها و بين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية و الجمع *

﴿ الفعل لا يثنى ﴾

قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه و سبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل و الكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا و يمكن ان يكون ضرب مرة واحدة و يمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن دليل على القليل و الكثير و المثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد و اذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة و ايضا فان العرب لم تثنه * فان قيل * ان الفعل مثنى في قولك يفعلان * فالجواب * ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين و العرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى * في ذلك الفعل *

﴿ الفعل اثقل من الاسم ﴾

و علله صاحب البسيط بوجهين * احدهما * انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب و الاسم بمنزلة المفرد * و الثاني * ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل و من غير فعل و الكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة و النكرة * قال و اذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع

على الاسم من وجهين * احدهما * ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل * والثاني * ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف * وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين * احدهما * ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله * والثاني * ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخص من المركب وقال ابن النحاس فى التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه * منها * ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذا اكثر استعماله على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالا لامور * منها * الاوزان وعدد الحروف اما فى الاصول فلان اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ماذكره [illegible] على الستة فقد زاد عليه فى الاصول والزيادة واما [illegible] الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين * ومنها * ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم *

ومنها

و منها * ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم * فان قلت * فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله * قلنا * تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ * ومنها * ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث و نوني التوكيد والضمائر فتثقل بذلك * و منها * ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل انتهى ﴿ فائدة ﴾ قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور * احدها * وقوعه وهو الاصل * الثاني * مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اى فشارفن انقضاء العدة وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اى لو شارفوا ان يتركوا * الثالث * ارادته واكثر ما يكون بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القران فاستعذ * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا * اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون * الربع * مقاربته كقوله *

* الى ملك كاد الجبال لفقده * تزول و زال الراسيات من الصخر *

اى تزول الراسيات * الخامس * القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اى قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس *

﴿ حرف القاف ﴾

﴿ القلب ﴾

قال ابن هشام في (المغني) * القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان *

لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيد الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به *

﴿ قرائن الاحوال قد تغني عن اللفظ ﴾

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يوت به فللاستغناء عنه * وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها *

﴿ حرف الكاف ﴾

﴿ كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية ﴾

* منها * حذف الخبر بعد لولا * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله * وقال صاحب البسيط انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره * وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتنوين من هذا زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادر ولم يك وحذف الاسم في لا عليك اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذ اصلها التثقيل لاشتقاقها

من قددت الشيء وقططته وقولهم الله لافعلن باضمار حرف الجر * قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا الام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان * وقال بعضهم لهي ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه * ذكر ذلك ابن السراج في الاصول * قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها وفي (تذكرة الفارسي) حكي ابو الحسن والفراء انهم يقولون ايش لك قال والقول فيه عندنا انه اي شيء فخفف الهمزة والقي الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه فحذفت الهمزة وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه * قال فان قلت * الاسم يبقى على حرف واحد * قيل اذا كان كذلك شيء في ايش وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشتبها له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم وبم ولم فكذلك ايش * وقال الزمخشري في (المفصل) في الذي ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي * وقال ابن عصفور

في (شرح الجمل) انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال الثقل * قال ومما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جير فحركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم * قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل * قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف او الياء في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل * وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه * وقال الرماني لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف * ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة * فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لاقومن اي احلف وربما حذفوا المقسم به واجتزوا ابدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى اقسم بالله * ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية

نحو

نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتدآت محذوفة الاخبار * ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو تالله تفتؤ * ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمها فاذا جئت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف * وقال ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص * منها * دخول ياء عليه مع وجود اللام فيه * ومنها * زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره * ومنها * دخول تاء القسم عليه نحو تالله * ومنها * التفخيم * ومنها * الابدال كقوله ها الله والله وذاك لكثرة الاستعمال * وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا كثر كان حذفه كذكره لان كثرته تجري مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله * وقال ابن فلاح في (المغني) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على الحي والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف اليها * قال وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم * قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة

الاستعمال حتى ان العرب تلقي الغريب فيقول له ياابن ام و ياابن عم استعطافا و تقربا اليه و ان لم يكن بينهما نسب * قال و انما اوجب اضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فالزمه الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله * وقال المصدر الذي يجب اضمار فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها * وقال ابن الدهان في (الغرة) ذهب الاخفش الى ان ماغير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدؤا بتغييره علما بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال

﴿شعر﴾

* رأى الامر يفضي الى آخر * فصير آخره اولا *

* وقال السخاوي في (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر و يحذفون منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم و ياابت و ياامت *

﴿حرف اللام﴾

﴿اللبس محذور﴾

ومن ثم وضع له مايزيله اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن * فمن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها

المختلفة

المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها * ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس منهما لو استويا في الرفع اوفي النصب * ومن ذلك قال في (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك * ومن ذلك قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه * ومن ذلك قال في (البسيط) قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ماهو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة * ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعليه منع الصرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكي حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء * قال

شرقت دموعي بهن فهي سجوم * وكراهة ان تلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام * ومن ذلك قال في (البسيط) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان تاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس * وقال تكسير الصفة ضعيف لانها اذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او الالف والتاء انتفى اللبس * ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء عنها * قال ابن يعيش ولا يدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي ياخاله ويا عمه لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث واما دخول التاء على الام فلا اشكال انها مؤنثة واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة * ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر * قال ابن يعيش * فان قيل * كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افرس منك من عبد ولا عندي عشرون من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم * فالجواب * ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز * ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتي بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترازا من الالباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال يفترق بها اذا التبست

وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات والضمير ات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغني عن الصفات * ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فيجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي * وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان * احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمبني على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم * والثاني * انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها واذا كانا عوضا عنها لم يعتد بها حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بها فصار بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما انتهى * ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح تقول

في التعجب ما احسننا او في النفي ما احسنّا او في الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدها بالآخر والنفي بهما * ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان يأتي المنصوب على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير * وكذلك لا يجوز ان يؤتى به نكرة فلا يقال انا قوماً نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبساً * ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغني) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة * قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف * ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للذكر والمؤنث فيقولون رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره * ومن ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك

بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث * ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافي واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد * وقال الاخفش في الاوسط في النسب الى التركيب المزجي وان خفت الالتباس قلت رامي هرمزى * ومن الثاني عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث امن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتج الى فارق * ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجز حكاية المضمر والمشار وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس *

﴿حرف الميم﴾

﴿ماحذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به﴾

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروعها انهم قالوا ذلذل وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به * وقال ابن فلاح في المغني افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به * وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في

حكم الملفوظ به الان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه * ومن ذلك
ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول
القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وان
لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به * وكذلك قولهم
لرجل مهو بسيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل
بدلا من اللفظ به * وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم *
وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيدا وان كان عمرا *
وقولك للقادم من حجة مبرور ماجور اي انت مبرور ماجور ومأجورا
ومبرورا اي قدمت مبرورا ماجورا * وكذلك قولهم رسم دار وقفت في ظله
اي رب رسم دار وكان روبه اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله
اي بخير وتحذف الباء لدلالة الحال عليها لجرى العادة والعرف بها * وكذلك
قولهم الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان في الموضع دليلا عليها وعلى
نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذى تساءلون به
والارحام * ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما رآه فيها
ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول
لابي العباس لم احمل الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان
يكون فيه باء ثانية حتى كاني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها
كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا في نحو قولك بمن تمرر امرر وعلى من تنزل
انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع
مخالفته في الحكم له في قوله *

شعر

❁ شعر ❁

❁ واني من قوم بهم يتقى العدا ❁ ورأب الثأى والجانب المتخوف ❁

اي وبهم رأب الثأى فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قولهم بهم يتقى العدا وان كانت حالاهما مختلفين الا ترى ان الباء في قوله بهم يتقى العدا منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك بالسيف يضرب زيد والباء في قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة كان حذف الباء من قوله والارحام لمشابهتها الباء في به موضعا وحكما الجد ر ❁ وقد اجاز واتباله وويل له على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت اللام في تباله لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس تبا مثلها في هلم لك وكانت اللام في وويل خبر او متعلقة بمحذوف فيها ضمير ❁ فان قلت ❁ فاذا كان المحذوف لدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ❁ قيل ❁ هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر وان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اقعنسس بما يلحق فيه من نقص الغرض ❁ ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى ❁ وقال ابن هشام

فى المغنى اول من شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش فانه منع في نحو
الذى رأيت زيدا ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد
مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد في كتاب
(الاغفال) قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما الساحران
فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلى ابو الفتح فقال في الخصائص
لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما
جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر
المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف
مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما
ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان
مالا وان ولدا لحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة
الخبر الى الاسم لا نفس الخبر * وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد
في نحو الذى رأيته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف
فى نحو الذى هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف
الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت *
ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه انتهى ما اورده
ابن هشام في المغنى والبحث الذى اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح
الالفية) * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام

الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقد يرا دون المسرح لفظا فقط * وكذلك عمل الفرزدق في قوله * منا الذي اختير الرجال سماحة * فاقام المسرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب غير المسرح وهو الرجال ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة ايهما شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوي كالملفوظ به وههنا حرف الجر محذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المسرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى * وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق *

﴿ ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها ﴾

وفيه فروع * الاول * الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول * الثاني * الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه * الثالث * الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه * الرابع * المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه * الخامس * حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور * وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد *

﴿ ما يجوز تعدده وما لا يجوز ﴾

فيه فروع * الاول * خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك

ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا الحلو حامض اي مز وهذا اعسر ايسر اي اضبط * قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ * الثاني * الحال وفيه خلاف قال في (الارتشاف) ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا وحالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا او زيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا * زيد يزيد فضله على فضله اليوم غدا * الثالث * المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا * الرابع * الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا

قالو

قالوا فى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم * لايصح ان يكون اذ ظرفا لينفع لانه لايعمل في ظرفين * الخامس * النعت ويجوز تعدده بلا خلاف * السادس * عطف البيان ذكره الزمخشرى فى قوله تعالى ملك الناس اله الناس * انهما عطفا بيان لرب الناس * وقال ابو حيان لا انقل عن النحاة شيئا فى عطف البيان هل يجوز ان يكرر المعطوف في علم واحد ام لا يجوز ذلك * السابع * البدل قال ابو حيان فى البحر اما بدل البدا عند من اثبته فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه فى جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر *

﴿مراجعة الاصول﴾

فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين * احدهما * ما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع * والآخر * ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله * فالاول منه لا يصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان تراجعه فتصرفه * ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله

﴿شعر﴾

* لابارك الله في الغوانى * هل يصبحن الالهن مطلب *

وبقية الباب * ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضبب البلد والل السقاء وقوله * الحمد لله العلى الاجلل * وبقية الباب * ومنه قوله * سما الاله فوق سبع سمائنا * ومنه قوله * اهبي التراب فوقه اهبابا * وهو كثير * والثاني

وهو مالا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدا الا ترى انه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شئ منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع * فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضوا الرجل اذا جاء قضاؤه ورموا اذا جاد رميه فكما بنى فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء * وعلتهما جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب الا تراهم انما تحاموا ان يبنوا فعل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وهو بوع وبوتا وبوعوا وبوتى ونحو ذلك من تصاريفه * وكذلك لو جاء فعل مما لامه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهي اثقل من الياء فاما قولهم لرموا الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وانهم تعديه الى غيره * وكذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعل لانه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس ولو صرف للزم اعلاله وان يقال هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القعود والحركة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك * ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه

تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت د الا او ذالا او زاء فان تاء . تبدل د الا نحو ادلج واذكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يات ذلك فى نظم ولا نثر * فاما ما حكاه خلف من قولهم بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذانا بانها بدل من اللام او الشين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه * و نظير ذلك قول الشاعر

* شعر *

* يارب اباز من العفر صدع * تقبض الذيب اليه واجتمع *
* لما رأى ان لادعة ولا شبع * مال الى أرطاة حقف فالطجع *

فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب صحته وهو اعور * ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة * فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمزة ياصالح ايتنا * بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول ياغلام وجل والفرق بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع نحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز على قياس ياغلام وجل * فان قلت * فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشمام ضم للكسرة والكسرة في ياغلام وجل كسرة صحيحة فهذا فرق * قيل * الضمة فى جاء ياصالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث

كانت بناء وليس لقولك ياغلام وجل شبيه فيحمل عليه كسرة صريحة ولا
كسرة مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين فى كون احد هما ضمة صريحة
والاخرى ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك
انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم
في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين
كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما فى ياصالح ايتنا وقيل وبيع اجدر
بالجواز * فان قلت * فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ
واخروّاط * قيل * الساكنة هنا المادغمت فى المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا
بنوة واحدة جرت الذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى
ان بعضهم قد قال اجليواذا فاعل مراعاة لاصل ما كان عليه الحرف ولم تبدل الواو
بعدها المكان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان
فيها ومن قال ثيره وطيال فقياس قوله هنا ان يقول اجلياذا فيقلبهما جميعا اذ كانا
قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة * فان قيل * فالحركات قبل الالفين
في سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما شيبت احداهما بشئ من الكسرة وليست كذلك
الحركتان فى حاء ياصالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة فى حاء ياصالح
ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين
وهما هناك اعنى فى سالم وقادم متفقتان * قيل * كيف تصرفت الحال فالضمة في
قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة فى سالم مشوبة غير مخلصة * نعم ولو تطعمت
الحركة فى قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر واد ون
احوالها ان تكون فى الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين

في

في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الثانية هما عنها وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة * وسبب ذلك ان الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم الاترى انك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر في اسم الفاعل من اليسر لو تجشمت اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة لاخراج الحرفين مصححين غير معلين فاما الالف فحديث غير هذا الاترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شيبت الفتحة بالكسرة نحي بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شيبت بالضمة نحي بالالف نحو الواو في الصلوة والزكوة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة فيما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة انتهى *

﴿ المبحث الثاني في مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم اياها اخرى ﴾

عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذى تقدم قال فمن الاول قولهم صفت الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جازان تعمل فعلت * ومن ذلك قوله *

﴿ شعر ﴾

* ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط فيما تطيح الطوائح *

الاترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد عود فيه

الحديث عن الفاعل فان تقديره فيابعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك على ماارادة من قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا*وخلق الانسان ضعيفا*مع قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق * وقوله خلق الانسان علمه البيان* وامثاله كثيرة ونحومن البيت قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال* اى يسبح له فيها رجال* ومن الاصول المراعاة* قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا وليس زيد بقائم ولاقاعد اوانامنجوك واهلك* وا اجازان تراعى الفروع نحو قوله *

﴿شعر﴾

* بدالى اني لست مدرك مامضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *

وقوله

* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولاناعب الابين غرابها *

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر * ومن ضد ذلك هذان ضاربانك الاترى انك لواعتددت بالنون المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين في آخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده *ومن ذلك قوله*وما كل من وافاني اناعارف * في من نون او اطلق مع رفع كل ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في عارف ومدة الاطلاق في عارفو نافي اجتماعه مع الهاء

المرادة للمقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفته او عارفوه
لم يجزشئ من ذينك وانما هذ المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه
وقسه فانه باب واسع *

﴿المبحث الثالث فى مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد﴾

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر
القول فيه * من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك مارأيته منذ اليوم
لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها
لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ كذ العمرى لكنه الاصل الاقرب الاترى
ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها الماضمت لالتقاء الساكنين اتباعا
فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها
الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقاء الساكنين انه لما زال
التقاؤهما سكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ
اليوم انما هورد الى الاصل الاقرب الذى هو منذ دون الابعد المقدر
الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما
لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شئ كان في حكم الملفوظ به وان
لم يجر على السنتهم استعماله الاترى الى قول سيبويه في سردد انه انما ظهر
تضعيفه لانه ملحق بما لم يجئ وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع
هذا فلم يظهر ذلك الذى قدره ملحقا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه
مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سرددا وسوددا بما لم يفوهوا به
* ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون

الابعد لان اصلها فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفافالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفاً ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت فهذه مراجعة الاصل الادنى الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد الا ترى ان اول احوال هذه العين في صيغة المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح * ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انهما لما اصارتهما الصنعة الى مطاء وعطاء ابدلوا الهمزة على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعمرى ان لاميهما ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واوان كانهما في الاصل مطيوة وعطيوة لانهما من مطوت وعطوت فاصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذى هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ففى هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب * وليس كذلك صرف مالا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ماهو مردود الى اول دون ماهو اسبق رتبة منه وبين ما برد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له *

﴿المبحث الرابع في مراجعة اصل واستيناف فرع﴾

قال ابن جنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا * من ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتانيث او لغيرهما من الصيغة لاغير * فالتى للالحاق كالف ارطى فيمن قال مارُوط وحبنطى وذلنطى * والتى للتانيث كالف سكرى وغضبى وجمادى

والتي للصيغة لا غير كالف صبغطارى وقبعثرى وزبعرى فتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف معزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في عزوت ودعوت واصلها معزوو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت معزى ومدعى ثم قلبت الياء الفا فصارت معزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا ياء في معزيان ومدعيان وقد يكون الحروف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراء حمراوي وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف * وكذلك اذا نسبت الى شقاوة قلت شقاوى فهذه الواو في شقاوى بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت في التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوى فالواو اذن في شقاوى غير الواو في شقاوة ولهذا نظائر في العربية كثيرة * ومنها * قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي وذلك انك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت في التقدير الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عد فجرت في ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع ياءي الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدوي فالواو في عدوى ليست بالواو في عدوة انما هي بدل

من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه * وفي البسيط قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال * ان الخليط بالك اجمعه * فاجمعه تاكيد للضمير في بالك *

﴿مراعاة الصور﴾

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة * من ذلك * الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون والاتفرده الذي وهو غيره مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) * ومن ذلك * ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار للتأصل *

﴿معنى النفي مبني على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج﴾

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها ان لما لنفي الماضي القريب من الحال لانها لنفي قد فعل وقد فعل انما هو للماضي المقرب من الحال * وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان لما نفي قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقولك وكان قد وتقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي نفي فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكونا وعدم كلام لاحذفا فلما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه *

﴿حرف النون﴾

﴿النادر لاحكم له﴾

قال الاندلسي في (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به اصلا بل

ينبغى ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحترا اسا من نقضها* قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية *

❁ نقض الغرض ❁

قال ابن جنى حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال * فان قلت* خبر كان يتجاذ به شيئان احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه * قيل* الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذى جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام الملحق وحذف المؤكد *قال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يوتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يوتى باجمعين من غير تقدم المؤكد* وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذ كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود * قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لانهما كالشئ الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما* وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن ومنه سمي وقفا لانه

وقوف عن الحركه فتحريكه يناقض الغرض الذى جىء بها لاجله *

﴿ النهي والنفي من واد واحد ﴾

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهى عن المجموع لا عن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد *

﴿ النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها ﴾

* الاول * ان تكون علامة للرفع فى الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة * الثاني * انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر * الثالث * ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف * الرابع * ان الاسمين اذا ركبا وهي في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو دستنبويه وباذنجانه كما تسكن الياء في معدي كرب * الخامس * انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل * كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين * السادس * ان النون قد تحذف اعتباطا عينا او لاما في منذ ولدن في قوله من لد شولا * كما تحذف الواو عينا ولاما في ثبه في احد القولين وفي اخ * السابع * انها تحذف للطول في قوله * ابني كليب ان عمي اللذا * كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهيبابا * الثامن * ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا * التاسع * ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا * العاشر * انها تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والنون علامة في قوله * يعصرون السليط اقاربه *

* وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي * وقوله التقتا حلقتا البطان * الحادى عشر * انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة * الثاني عشر * انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر وزيد يضرب * الثالث عشر * مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد * الرابع عشر * تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنقش وجرانقش * الخامس عشر * حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعلبط * السادس عشر * حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الباء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحرث كما قالوا الاذر ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة) قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع *

﴿ حرف الواو ﴾

﴿ الواسطة ﴾

* قيل بها في ابواب * الاول * باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما واسطة لاتوصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء * احدها * الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبته مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابوحيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشرى انها معربة * الثاني * المنادى المفرد نحو يازيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبنى حكاه ابن يعيش فى (شرح المفصل) والصحيح انه مبني * الثالث * المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا

في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف * وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء * وقال ابن جني في (الخصائص) باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقاد اعليه وقياسا وذلك نحو كسرة ماقبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا اومنصوبا وهي فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره ببناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا * فان قلت * فما هذه الكسرة في نحو غلامي * قلت * هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا * وقال

ابو البقاء في (اللباب) ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني فليس بين الضدين هنا واسطة * وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا * وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة) اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بناء لانه لا يحدثها عامل الجر وعلة بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها من الاسماء وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبني لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما اجرى مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا * وقيل * لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبناء لا علة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولام فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل * والجواب * ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما قسيما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما انتهى * الرابع * قال ابن الدهان في (الغرة) الكلام على ضربين معرب

ومبنى وعند الرماني وغيره قسم ثالث لامعرب ولا مبني وهو سحر المعدول لانه
لا يزول عن هذه الحال ومافيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامي
وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدي هذا القول الى ان عصا كذلك * الخامس *
قال ابو حيان في (الارشاد) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا
بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فمعناه اليوم الذي
كنت تقول فيه امس * الباب الثاني باب المنصرف وغير المنصرف *
قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في الباب
المشار اليه * ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك
وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير
منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين
حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف
كاحمد وعمر * وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس بشي من ذلك منصرفا
ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون
مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها * وقال
(صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير
المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا فقد حصر
المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة
وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم
امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرفا لعدم العلتين * واما
من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف

مالم

مالم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج
من الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لامنصرفة ولاغير
منصرفة * وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب مالا ينصرف
لا اقول فيه بصرف ولا بعدمه ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف
موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه
الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس
لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين
* وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف
وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما
عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها
غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف * وقال ابن الحاجب ظاهر
كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد
من القسمين ينفي الحصر * الباب الثالث باب العلم * منه منقول ومنه
مرتجل ومنه قسم لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره
ابو حيان * وقال في (البسيط) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال
* احدها * انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا * والثاني *
انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه
وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا
* والثالث * انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه
للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه

بوزن لايوافقه المعدول عنه فيه * الباب الرابع باب الظاهر والمضمر *
قال الاندلسي في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايّا متوسط بين
الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك التبس امره لكونه اخذ شبها من
هذا وشبها من هذا * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه
ايا اسم لاظاهر ولامضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف
والهاء والياء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من
الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر ايّا
فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم مضمر وذهب الزجاج
الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات * وقال ابن يعيش ايضا قد جعل
بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقدم
ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو
وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما
ثالثا من الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة
فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة * ومن حيث
صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة * وقال الاندلسي بعض
النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم * الباب
الخامس باب الوقف والوصل * قال ابن جني ومن ذلك قوله * له رجل
كانه صوت حاد * فحذف الواو من كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل
* اما الوقف فيقضي بالسكون كانه و واما الوصل فيقضي بالمطل وتمكن الواو
كانهو فقوله كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله *

﴿ شعر ﴾

* مرحباه بحمار ناجيه * اذا اتى قربته للسانيه *

فثبات الهاء فى مرحبا ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيوذن بانها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيوذن بحذفها اصلا يا مرحبا بحمار ناجية فثباتها فى الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين * وكذلك قوله* بنازل وجنسا او عبهل * فاثبات الياء مع التضعيف طريق وذلك ان الثقيل من امارة الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين * الباب السادس باب حروف الجر * قال ابن هشام في (المغنى) التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم * فعال لما يريد * ان كنتم للرويا تعبرون * انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين *

﴿ فصل ﴾

قال ابن اباز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب فيا وايا وهيا للاول واى والهمزة للثاني * وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي وقربي ووسطى بينهما * فللاولى ايا وهيا * وللثانية الهمزة * وللثالثة* اى وجعل يا مستعملة فى الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وتى وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط*

* ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه *

قال ابن جني وذلك اضرب * منها * اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة وامرأة صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا اوضح * ونحو من تانيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ايضا * تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذانا بان ذلك في معنى ما لابد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا * وكما كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة وهو باب واسع * ومنها * اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل رضى وامرأة رضى * وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل * قال زهير

* متى تستجر قوم يقل سرواتهم * هم بيننا فهم رضى وهم عدل *

وسبب

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله *

* الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل * وضنت علينا والضنين من البخل *

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان يحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب * ومنه قوله * وهن من الاخلاف قبلك والمطل * وقوله * وهن من الاخلاف والولعان * واقوى التاويلين في قولها فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اي كانها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجل * وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معني من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لانه امر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر في المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقبة سأريكم آياتي فلا تستعجلون * ونظيره قوله تعالى وخلق الانسان عجولا * وخلق الانسان ضعيفا * لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما

هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكر * فان قلت * فان نفس لفظ المصدر قد جاء موءنثا نحو الزيارة والعيادة والصووءلة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء موءنثا فما هو في معناه ومحمول بالتاويل عليه احجى بتانيثه * قيل * الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متاولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يومن ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة فالاصول لقوتها تتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها * فان قلت * فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد وقال امية *

* والحية الحتفة الرقشاء اخرجها * من بيتها آمنات الله والكلم *

* قيل * هذا انما خرج على صورة الصفة لانهم لم يوءثروا ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكره وموءنثه فجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صيغته وعدته وان كان قد نقل الى فعُلت لما كان اصله فعَلت وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيفة

وجمع فقال

* ياعين هل لا بكيت اربد * اذ قمنا وقام الخصوم في كبد *

وعليه قول الآخر *

﴿شعر﴾

*اذا انزل الاضياف كان عزورا * على الحي حتى تستقل مراجله*

الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضاوليس كقوله * واسيافنا يقطرن من نجدة دما * في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذ قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحي اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون * فان قيل * فلم انث المصدر اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتيجت الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول يحتمل مالا يحتمل الفروع * قيل * علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تاتي مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك جاءت ايضا اجناس المعاني مؤنثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة والموجدة والرقاشة ونحوها نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تانيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستنكرا اعني ضيفة وخصمة واضيافا وخصوما وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصفة قال تعالى وهل اتاك نبأ الخصم

اذ تسوروا المحراب * وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الاترى انك اذا انثت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا * ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم * مواعيد عرقوب اخاه بيثرب * ومنه عندي قولهم * تركته بملاحس البقر اولادها * فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على ماذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله *

﴿ شعر ﴾

* وما هي الا في ازار وعلقة * مغار ابن همام على حي خثعما *

محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الاتراه قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الظريف المتعجب منه فاما قوله

* كم جربوه فما زادت تجاربهم * اباقدامة الا المجد والفنعا *

فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون اباقدامة منصوبا بزادت

اي فما زادت ابا قدامة تجار بهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه بتجار بهم لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما زادت تجار بهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا او يضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب * فان قلت * اكتفي بمفعول العامل الاول من مفعول العامل الثاني * قيل * انك واذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا ما لك في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه * ومن ذلك فرس وشاع الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بارك وجمل بارك وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير *

﴿شعر﴾

* تدري فوق متنيها قرونا * على بشر وآنسة لباب *

وقال ذو الرمة * ﴿شعر﴾

* سحلا ابا شرحين احبا نباته * مقائلتها فهي اللباب الحبائس * *

فاما ناقة هجان ونوق هجان وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره

* الحلائس

انتهى * قلت * قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب * باب مادخلت فيه التاء في صفة المذكر * وباب ما دخلت منه التاء في صفة المونث * وباب ما استوى فيه المذكر والمونث والمفرد والمثني والجمع * وها انا اسوق جملا من نظائرها *

﴿ذكر نظائر الباب الاول وينص له وورود الوفاق مع وجوب الخلاف﴾

قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله بان ذلك تبع فيه اللفظ ماليس وفقاله نحو رجل نسابة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل هو قائم براسه * وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدى وغير المتعدى ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة وسيرته ودان الرجل ودنته من الدين في معني ادنته وعليه جاء مدبون في لغة بني تميم وهلك الشئ وهلكته قال العجاج * ومهمة هالك من تعوجا * فيه قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من تعوج فيه والآخر ومهمة هالك المتعوجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع في موضع الالف واللام ومثله هبط الشئ وهبطته قال

﴿شعر﴾

* ما راعني الاجناح هابطا * على البيوت قوطه العلابطا *

اى مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى فاماقوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله * فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وخشع

وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى * وانشد وافول الآخر

﴿ شعر ﴾

* فاذكرى موقفى اذا التقت الخيل * وسارت الى الرجال الرجالا *

اى سارت الخيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير

﴿ شعر ﴾

* فلا تغضبا من سيرة انت سرتها * فاول راض سنة من يسيرها *

ورحبت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورحبتها وعاب الشئ وعبته وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا وعفا الشئ كثر وعفوته كثرته وفغرفاه وفغرفوه وشحافاه وشحافوه وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير استواء ومد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر * قال الشاعر، ماخليج مده خليجان * وسرحت الماشية وسرحتها وزادالشئ وزدته ودرا الشئ ودروته اطيرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لسانى ودلعته وهاج القوم وهجتهم وطاخ الرجل وطخته اى الطخته بالقبيح في معنى الطخته وفرالشئ يفرو وفرته وقال الاصمعى رفع البعير ورفعته في السير المرفوع وقالوا نفى الشئ ونفيته اى ابعدته قال القطامى فاصبح جاركم قتيلا ونافيا * ونحوه نكرت البير ونكرتها اى اقللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال الا ان له عندي

وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء
اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار
كأن فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى *
وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي
ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء غضته ان غيره
اغاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت
هناك فعل بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله في وقت فعله اياه
انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا وجاوا حد افاعرفه انتهى *

﴿ورود الشيء على خلاف العادة﴾

قال ابن جني المعتاد المالوف في اللغة اذا كان فعل غير متعد كان افعل
متعديا لان هذه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت
زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته
بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا واعطى بكر
درهما واعطيته درهما فاما كسا زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل
بالهمزة فانه نقل بالمثال الا تراه نقل من فَعِل الى فَعَل وانما جاز نقله بفَعَل لما كان
فَعَل وافعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر واجد وصددته
عن كذا واصددته وقصر عن الشيء واقصر وسحته الله واسحته ونحو ذلك
فلما كانت فَعَل وافعل على ماذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ونقل بافعل نقل
ايضا فعل بفعل نحو كسا زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت
عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا

لم يكن

لم يكن قبله غيران غريبا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعديا وافعل غير متعد وذلك قولهم اجفل الظليم وجفلته واشنق البعير وشنقته وانزفت البير اذا ذهب ماؤها ونزفتها واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته وامربت الناقة اذا در لبنها ومربتها ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر الفرس اذنه واصر باذنه وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد * وعلة ذلك عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت كالعوض بفعلت من غلبة افعلت لها على التعدى نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسوخ لمفتعلن وخطر مجيئه تاما اومخبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان ونحو من ذلك ماجاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكمه الله فهو مزكوم واكزه الله فهو مكزوز واقره الله فهو مقرور وآرضه الله فهو ماروض واملأه الله فهو مملوء واضاده فهو مضدود واحمه من الحمى فهو محموم واهمه من الهم فهو مهموم وازعقه فهو مزعوق اي مذعور ومثله قولهم *

﴿شعر﴾

* اذا مااستحمت ارضه من سمائه * جرى وهو مودوع وواعد مصدق *

وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنني * ولا يقولون حزنني الان مجيء المضارع يشهد للماضي فهذا المثل مما مضى وقد قالوا ايضا به محزن على القياس ومثله قولهم * محب * قال عنترة

﴿ شعر ﴾

* ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم *

وقال الآخر ﴿ شعر ﴾

* ومن يناد آل يربوع يجب * يأتك منهم خير فتيان العرب *

* المنكب الايمن والردف المحب * وقال لا تكمن بية جارية خدبة مكرمة محبة * قالوا وعليه ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون واسله فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته * فان قيل * وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته مسند الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك معاد هذا الباب * قيل * ان العرب لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسند الى المفعول عن صورته مسند الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج والآخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوا الى

ان

ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غير وا فيما الاول الصورة والصيغة وحدها
وذلك قولهم احببته وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضيد واملأه وملئ
*قال ابو علي فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذ
افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من
تدريج اللغة الاترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب
وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة
نحو ازكمه الله وزكم وآرضه وارض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء
حنيفة حذفوا ايضا ياءها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت
الياء فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب (فصيحه) ان
افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب
انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند الى الفاعل في اللغة
الفصيحة الاترى انهم يقولون نخي زيد من النخوة ولا يقال نخاه كذا ويقولون
امتقع لونه ولا امتقعه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به
كذا فلهذا جاء بهذا الباب اي ليريك افعالا خصت بالاسناد الى المفعول
دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد
وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور مالم يسم
فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لا ورد فيه نحو ضرب وركب
واكرم واستقصي وهذا يكاد يكون الى مالا نهاية له فاعرف هذا الغرض
فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة * ونظير مجيء المفعول هنا على حذف
الزيادة نحو احببته فهو محبوب * مجيء اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك

نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل * قال تعالى وارسلنا الرياح لواقح * وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا القحت فزكت القحت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب وجاء عنهم مبقل حكاها ابوزيد وقال داود بن ابي داود *

﴿ شعر ﴾

* اعاشني بعدك وادمبقل * آكل من خوذانه وانسل *

وقد جاء ايضا حبيته * قال

﴿ شعر ﴾

* ووالله لولا تمرة ما حببته * ولا كان ادنى من عبيد ومسرق *

* ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجيء المصدر ايضا على حذفها * نحو قولهم جاء زيد وحده فاصل هذا اوحدته بروري ايحادا ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اي عمرتك الله تعميرا وقوله * قيد الاوابد هيكل * اي تقييد الاوابد ثم حذف زائدتيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله

﴿ شعر ﴾

* فلولا الله والمهر المفدى * لرحت وانت غربال الاهاب *

فوضع الغربال موضع المخرق وقوله * مبيرة العرقوب اشفى المرفق * اي حادة المرفق وهو كثير فاما قوله * وبعد عطائك المائة الرتاعا * فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الف فعال الزيادة ولو كان على حذف

الزيادة لقال * وبعد عطوك ليكون كونهد * ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب خربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة *

﴿شعر﴾

*من آل ابي موسى ترى الناس حوله *كانهم الكروان ابصرن بازيا*

ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء * ومن ذلك قولهم نعمة وانعم وشدة واشد في قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذيب واذوءب وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفا ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا * وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاهما ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه * ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قد دللنا على ان قياس باب مضارع فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وارينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذ اريد الاقتصار به على احد

وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما فيه الا تراك تقول في تحقير اسود وجدول اسيّد وجديّل بالقلب وتجيز من بعد الاظهار ان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام ويحجور اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم ويحيجير فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفهما وكذلك نظائره * فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم * قيل * هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فحملت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان ككشتمته اشتمه وهزمته اهزمه * وكذلك القول في نحو قولنا ما جاءني الا زيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تاخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاءني احد الا زيدا الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا هذا كنصب فيها قائما رجل البتة والجواب عنهما واحد واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب في الصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله

لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كارمني فكرمته اكرمه وبابه صائرا الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه * فان قلت * فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمه وفخرته افخره * قيل * منع من ذلك ان فعلت لا تتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي فاخذوا منهما ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ * فان قلت * فقد قالوا قاضاني فقضيته اقضيه وساعاني فسعيته اسعيه * قيل * لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان ياتي من يفعل فتنقلب الياء واوا وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجئ ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعدته اعده وواجلني فوجلته اجله وواضاني فوضأته اضوءه فهذا اكوضعنه في هذا الباب اضعه * ويدلك على ان لهذا الباب اثرا في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وروي عن نظيره في غير هذا الموضع * فان قلت *

فهلا غير واما فاؤه واو كما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد *قيل* فعل مما فاؤه واو لا ياتى مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه *وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كرمي ويقضي وعلى يفعل كرعى ويسعى فامر الفاء اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا

﴿الوصلة﴾

من ذلك * ذو * دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ونظيرها الذى واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل و* اى * وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة * مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولابد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتى باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش فى (شرح المفصل) قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول ياهذا الرجل كما تقول ياايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة فتقول ياهذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة * ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالضم الذى هو الياء والكاف والهاء لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم او بالتاخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها ادغمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فايا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر

يتوصل

يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما * قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره *وفي (امالي ابن الحاجب) اي جيء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان ياتي ما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال * وفي (شرح المفصل) للاندلسي اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة

❊ الوصل مما يجري فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشيا عن اصولها ❊

ذكر هذه القاعدة ابن جني في (سر الصناعة) قال الا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت بكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف

في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان التاء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن القيم فى (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام * احدها * حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها * الثاني * حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال * الثالث * ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة * الرابع * الذى وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها * الخامس * الضمير الذى يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذاك *

﴿ وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه لا يوخذ بقياس ﴾

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وامامك واليك ولدنك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات وبنى عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه *

﴿ وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ﴾

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت

على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه *

﴿حرف لا﴾

﴿لا يجتمع اداتان لمعنى﴾

ومن ثم لا يجتمع بين ال والاضافة لانهما اداتا تعريف ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت لكي ان ازورك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا قاله ابن السراج (في الاصول) * قال الاكثر يكون الثاني اسما نحو الا ما خلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة او الباء ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حمراء ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واذ ادخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله * اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم * فان هل بمعنى قد وكما في قوله * ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به * فان ام خلعته من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها

ذكره في البسيط * وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث * وقال ابن كيسان والزجاج والفارسي اماليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي * وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد الفارسي اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف * وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية * وقال الشلوبين انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث وهم يكرهون ذلك * وقال ابن هشام في (تذكرته) لا تجوز كسرة لزيد رباعيتين عليا تين وسفلاتين لان فيها الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تانيث لا يجوز انتهى * وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة وثنتي عشرة * قال في (البسيط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه * احدها * انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة * الثاني * ان الف احدى للالحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في ثنتين للالحاق بجندع وحمل اثنتان عليها لكونهما بمعنى واحد * الثالث * ان علامتي التانيث في احدى عشرة

مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظها والتاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث * ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله * وما ان لا تحاك ¹لهم ثياب * فان ما وحدها للنفي وان ولا معا للتوكيد * قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام والنون جميعا للتاكيد * وقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا * فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) قول الفراء في ان الواقعة بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك * وقال ابن القواس في (شرح الكافية) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم * وقال ابن اياز انما لم تعمل لا في المعرف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لا فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم * وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصر الافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة

¹ ان لا تحال

و امكنة واحدا ثاو مفعولين وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات
الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك
ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في
الاسماء والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا
يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامرأ وابنما معربة بشيئين من مكانين ء لان
العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من
الاختصار فلان لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من
الحرف ❋ وقال ابن الدهان في (الغرة) ❋ فان قيل ❋ فهلا جاز ان لزيد اقائم
بالجمع بينهما لانهما للتاكيد كما جمع بين تاكيدين في اجمع واكتع ❋ فالجواب ❋
ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا
وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما
كما جمع بين حرفي النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف ❋

❋ لا يجتمع الفان ❋

قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل
من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا
وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت
احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم
انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال انا اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج
حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا واحدة
قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت

ء يشبهين من مكانين

* ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن *

﴿لا يجتمع خطابان في كلام واحد﴾

قال ابو علي في (التذكرة) الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الاترى ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا ياغلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال ياذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف * قال وقد عمل ابو الحسن في (المسائل الكبير) ابوابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل عندي * هذا كله كلام ابي علي * وفي (اللمع الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي * فان قيل * قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد * قيل * ان التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى * وقال الابذي في (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الآخر *

﴿لا ننقض مرتبة الا لامر حادث﴾

قاله ابن جني في (الخصائص) وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا والمبتدأ في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول اذا كان

اسم استفهام او شرط لما طرأ فيها *

﴿ لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ﴾

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم * وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع *

﴿ حرف الياء ﴾

﴿ يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ﴾

ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع * من فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على منصوب حتى كقوله *

* حتى يكون عزيزا من نفوسهم * او ان يبين جميعا وهو مختار *

وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل * وقال في البسيط جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيدا الآن او غدا بالقياس على قول الشاعر * الواهب المائة الهجان وعبد ها¹ * والجواب * انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن شداد جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته فيكن التابع تبعا له * ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال

من اخوك وزيد لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره في (البسيط) وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساؤهم جاؤك عطفا على معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل للبعد عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها * وقال ابن هشام في (المغني) * القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم * واي فتى هيجاء انت وجارها * ورب رجل واخيه * وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية * ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط المعنى بالاول * وقال ابن القواس في (شرح الدرة) بعد ان حكى قولهم في انا ابن التارك البكري بشر * ان بشرا عطف بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لان المبدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر وفي امتناع البدل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل * وقال في (تذكرته) * ان قيل * لاي شيء فتحت لام المستغاث * فالجواب * فرقا بينها وبين لام المستغاث له * فان قيل * لاي شيء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغيير في الثانية لان عندها تحقق الحاجة فهو احرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو سفرجل الا ما ارتدعوا عنده * فالجواب * ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه * فان قيل * فلاي شيء كررت في المعطوف عليه * فالجواب * انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد

عليه ان المعطوف يجوز فيه مالا يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل
وان لم يجز يا الرجل * فان قيل * فلاي شئ يفتح فى يا لزيد ويا لعمرو مع انه
معطوف * فالجواب * انه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة * قال فهذا
تحرير لا تجد لاحد مثله ان شاء الله تعالى وقال الابذى فى (شرح
الجزولية) اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان الثواني جوز
فيها ما لا يجوز فى الاوائل * وقال ابن هشام فى (تذكرته) سئلت عن لولاي
اذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا
كما تقول مافي الدار من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا
وان كان فى موضع الخفض بها الا انه ايضا فى موضع رفع بالابتداء * ونظيره
فى ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم الا ترى ان
قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل
غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزمت اعادة الخافض لم يتأت
هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان
لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد
يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا فى الثواني مالم يغتفروا فى الاوائل * وقال
ابن اياز (فى شرح الفصول) * فان قيل * هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير
اضافة مصدره * فالجواب * ان ذلك اتساع وتجوز وهو قبيح فى الاوائل
والمبادى دون الاواخر والثواني * وقال البيضاوى فى تفسيره فى قوله تعالى
انك انت العليم الحكيم * قيل انت تاكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت
وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع

ولذلك

ولذلك جاز ياهذا الرجل وان لم يجز يا الرجل * وقال ابن الصائغ فى (تذكرته)
ابو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو يازيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر
معه العامل و حرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز فى الثواني مالا يجوز
فى الاوائل * وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما جاز فى الثواني مالم يجز فى الاوائل
من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ماقبله و فى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع فى
ثانى الامر بخلاف مالو اثبتنا با التوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطى الموضع
ما يستحقه انتهى * واذا عطف على غدوة المنصوب ما بعد ها فقيل لدن غدوة
وعشية جاز عند الاخفش فى المعطوف الجر على الموضع و النصب على اللفظ
و ضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب و اوجبه ابو حيان و منع
الجر لان غدوة عند من نصبه ليس فى موضع جر فليس من باب العطف
على الموضع * قال و لا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير
غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الاوائل انتهى
القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله اولا وآخرا ويليه التدريب
وهو القسم الثاني ان شاء الله تعالى *

تم طبع هذا الجلد الأول في اوائل شهر صفر بسنة (١٣١٧) الهجريه
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

م م م م
م م م
م م
م

﴿ فهرس المجلد الاول من الاشباه والنظائر في النحو ﴾

من

﴿ تمت ﴾

